

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٠٧

العلم بالصدق ليس بالصدق بل هو
 العلم بالصدق بالصدق بالصدق
 العلم بالصدق بالصدق بالصدق

فصل ستعرف فيما بعد ان النسبة ايجابا كانت او سلبا على ثلثة
 اوجه حكمة نحو الان ان كاتب الان ليس بكاتب انصارية
 نحو اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس اذا كانت
 الشمس طالعة فالليل موجود وانفصالية مثل اما ان يكون
 العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون العدد زوجا او
 منقسما الى المتساويين فان ادراك النسبة النسبة الثلث
 يصدق ويستحي حكما ايضا وادراك ما سواها تصور **تنبيه**
 واذا كان التصديق ادراكا للنسبة ايقاعا او انتزاعا توقف
 على ثلثة تصورات تصور المنسوب اليه وبه والنسبة الثبوتية بينهما
 اما الاول والثاني فلتوقف النسبة على المنتسبين واما الثالث
 فلتمكن ايقاعها وانتزاعها لكن لا شئ منها بداخل في التصديق
 عند اهل التحقيق **وقال الامام** ومتابعوه التصديق هو مجموع
 المركب منها ومن الحكم استدلالا بان التصديق هو العلم
 بالقضية ويندرج فيه هذه الامور الاربعة واجيب بان
 تقسيم العلم الى التصور والتصديق يتميز كل منهما بما يكسب

على خيال

واجب الاول معاينة والثاني مخالفة

على خياله ويرد عليه مع ان التصديق ليس باذكرة بل هو
 العلم بالحكم منها **فصل** كل واحد من التصور والتصديق
 ينقسم الى ضروري لا يحتاج في حصوله الى نظر كصورة حارة
 والتصديق بان النار حارة ونظري يحتاج في حصوله الى
 كنصور النفس والتصديق بان العالم حادث **فصل**
 نظري كل اسم يمكن تحصيله من ضرورة بالفكر وهو ترتيب
 المعلومات لتحصيل المجهول كترتيب الحيوان الناطق للمعلومات
 لتحصيل الان المجهول وترتيب المقدمات للمعلوماتين
 كقولنا العالم متغير وكل متغير حادثة لتحصيل النتيجة المجهولة
 كقولنا العالم حادث **فصل** امتياز الان عن سائر
 ليس الا بان يمكن تحصيل المجهول من المعلوم بطريق النظر
 فمن الواجب على كل من يدعي الان ان يعرف الفكر
 وشرائط صحته وجهات فسادة حتى يتمكن من تحصيل
 المجهولات من المعلومات على الوجه الصواب المأمورين
 من عند الله بالنفوس القدسية فانهم يعلمون المطالب

يعني انفسكم كل من التصور والتصديق
 الضروري والنظري يدعي فان كل عاقل يجد
 من نفسه انه يحصل بعض التصورات والتصديق
 بغير تصور كالحارة والبرودة والتصديق
 بغير تصور كالحارة والبرودة والتصديق
 بان الكمال اعظم من الجبر ومن غير تصور كالحارة
 وبعض اخر منها تصور كالحارة والبرودة والتصديق
 بالنظر والانتساب

امتياز الان بالحقبة انما هو بالنظر والادراك
 والمحصلها وانما هو تحصيل المجهول من المعلوم
 اعلم ان النظر والفكر كمالا دين عاما فالله لا يحصل
 والمجهول في نفسه انما ترتيب امور معلومة للتأدي
 بالمعروف والادراك عليه بان يخرج من التعريف
 بان المعرف في نفسه ان يكون معلوما بوجه فالتعريف
 انما يكون من ذلك الوجه والمعرفة بان التعريف بالمعروف
 على الذات والصفة مثلا جلال

من غير افتقار الى نظر في المبادئ الا ان هذا لا ينفي الاحتياج
الى المنطق كما ان استغناء البدوي من النحول لا ينفي الاحتياج
اليه **فصل** التصورات المرتبة تسمى قولاً شارحاً ومعرفة
والتصديقات المرتبة تسمى حجة ودليلاً فكذا كان المنطق
طرفين ولا يرتاب في ان الاتصال انما هو بالاعتناء ولا دخل
للالفاظ فيه فالمنطق لا يحتاج الى النظر في اللفظ من حيث
هو منطوق لكن لما كان الافادة والاستفادة بالالفاظ
والعبارات وجب عليه النظر فيها من حيث دلالتها على المعاني
فصل الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به
العلم بشئ اخر فالاول والى والثاني مدلول والوضع
تخصيص شئ باخر متى علم الاول فهم الثاني فالعلم بالوضع
يكون من اسباب الدلالة وتنقسم الدلالة بحكم الاستقراء ^{بالحكم العقل}
على ثلثة اقسام اولها الوضعية وهي ما يكون سبب ^{نفسه}
الوضع ويكون في الالفاظ كدلالة لفظه زير على ذاته وفي
غيرها كدلالة الدوال الاربع على معانيها وثانيتها العقلية

وهي التي يقتضيها العقل وهذه ايضا يكون في الالفاظ
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ
وفي غيرها كدلالة الاثر على المؤثر وثانيتها الطبيعية وهي التي
يقتضيها الطبع باقتضائه ما يدل من اللفظ فاولها
تستند الى الوضع والعقل لاقتضائهما ذاتي الدالين
وثانيتها تستند الى الطبع لاقتضائه وجود الدال مع المدلول
فصل المعبر من هذه الاقسام الخمسة هو الدلالة اللفظية ^{بمعنى}
الوضعية لانها الطريق المعاد في تفهم المعاني وتفهمها وتفهيم ^{بمعنى}
هذه الدلالة بحكم العقل في المطابقة وهي دلالة اللفظ
على تمام مسماه من حيث هو كذلك كدلالة لفظ الان
على مجموع الحيوان الناطق والتضمن وهي دلالة على جزء
مسماه من حيث هو كذلك كدلالة لفظ الان على
الحيوان فقط وعلى الناطق فقط اعني في ضمن دلالة
على المجموع والالتزام وهي دلالة على المجموع الخارج
من مسماه اللازم له فهنا من حيث هو كذلك كدلالة

انما قيد بورا الجدار لانه لو لم يكن من وراء الجدار العلم
وجود الالفاظ بدلالة الحسن ووجه العقل بربطه
الطبع دلالة كذلك يقتضيها العقل لا يقتضيها الا الدلالة
فان الوضع والعقل لا يقتضيان الا الدلالة وتكون

وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ
اي لانه في موافقته لتمام ما وضع له هو كونه
الناطق لان الان هو الحيوان الناطق والحيوان
الناطق هو الانسان
ولان اللفظ على الخارج ليس من حيث
الدلالة الذاتية بل لان يكون دلالة
الخارج لازماً مادونه ولا يتحقق دلالة
اللفظ عليه

الانسان على قابل العلم وصنعة الكتاب اعني في ضمن
 دلالة على المسمى للزوم **فصل** المطابقة وضعية صرفة
 بلا مدحلية في العقل بخلاف الاخرين فانها ليستا
 بمحض الوضع بل بمدخل من العقل وهو ان فهم الكل
 موقوف على فهم الجزء وفهم الملزوم موقوف على
 فهم اللازم فلذلك اتفقت الكلمة على تخصيص الاولى
 بالوضعية واختلفت فيها فعدتها المنطقيون من
 الوضعية واهل البيان والاصوليون من العقلية
 فكل يصطليح على ما يناسبه واشترط الفرق الاولى
 في ثلثة اللزوم العقلي الكلي كما يليق بعلوم قواعدهم
 وثباتها واهل البيان والاهل اعتبروه اعم من العقل
 بل يكفي عندهم اللزوم في الجملة لان مطمح نظرهم
 ليس الا امكان فهم المعاني من الالفاظ وذلك قد
 يحصل بالدلالة سواء كانت كلية لا تختلف فيها الدال
 عن المدلول او جزئية **فصل** اذا كان مسمى لللفظ بسيطا

لا يمكن ان يكون اللفظ مسمى للشيء
 بل هو مسمى للشيء الذي هو
 اللفظ نفسه

لا يمكن ان يكون اللفظ مسمى للشيء
 بل هو مسمى للشيء الذي هو
 اللفظ نفسه

غير ملزوم للزوم ذهنا فهناك يتحقق المطابقة دونها
 لكن يمنع ان يتحققا دونها لانها يتبعانها كما اسلفناه
 في تعريفها وان كان البسيط ملزوما كذلك فهنا يكون
 الالتزام بلا تضمن وان كان المسمى مكررا غير ملزوم فهناك
 يكون الالتزام لم يكن تضمن بلا التزام واللفظ حقيقة
 في الدلالة الاولى مجازي في الاخرين ويحتاج الى القرينة صرفة
 ومعتة وقد جتمعا في واحد **فصل** ان اتحد مسمى اللفظ
 والافترسك ويحتاج في كل من معانيه الى قرينة
 كلفظ العين وان وضع لفظان لمسمى واحد فماترا ذفا
 كالانسان والبشر والافهما متباينان كالانسان
 والفرس **فصل** الدال بالمطابقة ان قصد بجزء منه
 دلالة على جزء معناه المقصود فهو مكررا في الجملة
 والافرد وهو اربعة اقسام اولها بالاجزء كقوله
 الاستفهام وتاينها ماله جزء ولا دلالة لذلك الجزء اصله كقوله وتاينها ماله جزء ولذلك الجزء
 دلالة لكن لا يكون على جزء المعنى المقصود كعبدا على

لا يمكن ان يكون اللفظ مسمى للشيء
 بل هو مسمى للشيء الذي هو
 اللفظ نفسه

لا يمكن ان يكون اللفظ مسمى للشيء
 بل هو مسمى للشيء الذي هو
 اللفظ نفسه

اما دعوى الامام ان كل ما هو لازم
 فغير لازم لانها فان لم يكن
 اذ المراد من التبعية انها فان لم يكن
 على حدة الموضوع او خارجا لا يكون مدلول
 على الموضوع فلا يحتاج الى ترتيب الدليل على
 الوجه بان يقال لانها لا يوجدان بدونها لانها
 عبارة عن الدلالة على حدة الموضوع او خارج
 وان اراد معنى اخر فلا بد من تصورين بمراتب

تلخص ان المجاز لا بد منه من قرينة تصرف
 اللفظ عن الحقيقة المجازة منه قرينة تعين
 المجازي من حدة ما يختل مع المعاني المجازة
 ثم انها قد يتغيران وقد يتحدان بمعنى ان الشيء
 الواحد قد يفيد كلتا العائدتين فجزء مثلا

وان جبرانه لا حاجة الى اعتبار القصد
 وهنا بعد اعتباره في الاصل الدلالة
 ولذلك قال الشيخ انما يحتاج الى اعتبار
 ولا تنهيم

ورابعها ماله جزء ولذلك الجزء دلالة على جزء المعنى
المقصود لكن لا يكون تلك الدلالة مقصودة كالمحسوس
الناطق علما لانسان **فصل** للفظ المفرد وان لم يستقل
معناه بالمفهومية اعني لم يصلح محكوما عليه ولا بإفادة
وان استقل فاصح محكوما عليه فاسم والافكلت
فصل للفظ المركب تام ان صح سكوت المستكلم عليه
بمعنى ان المخاطب لا يبقى به انتظار معتد به كما يكون
مع المسند اليه بدون المسند وعكس والافنا قص
والتام ان احتمل الصدق والكذب يسمى خبرا قضية
وهذا هو العدة في باب التصديقات وان لم يحتمل
يسمى انشاء سواء كانت دل بالوضع على الطلب كالامر
والنهي والاستفهام او لم يدل كالتمني والترجي
والتعجب والنداء وامثالها وهذه القسم اعني
الانشاء انما يظهر فائدته في المحاورات والناقض
تقيدي ان تقيده فيه الاول بالثاني اضافة نحو علام زيد

او وصفا

هذا هو المقصود
بمعنى ان المخاطب لا يبقى به انتظار معتد به كما يكون مع المسند اليه بدون المسند وعكس والافنا قص والتام ان احتمل الصدق والكذب يسمى خبرا قضية وهذا هو العدة في باب التصديقات وان لم يحتمل يسمى انشاء سواء كانت دل بالوضع على الطلب كالامر والنهي والاستفهام او لم يدل كالتمني والترجي والتعجب والنداء وامثالها وهذه القسم اعني الانشاء انما يظهر فائدته في المحاورات والناقض تقيدي ان تقيده فيه الاول بالثاني اضافة نحو علام زيد

هذا هو المقصود
بمعنى ان المخاطب لا يبقى به انتظار معتد به كما يكون مع المسند اليه بدون المسند وعكس والافنا قص والتام ان احتمل الصدق والكذب يسمى خبرا قضية وهذا هو العدة في باب التصديقات وان لم يحتمل يسمى انشاء سواء كانت دل بالوضع على الطلب كالامر والنهي والاستفهام او لم يدل كالتمني والترجي والتعجب والنداء وامثالها وهذه القسم اعني الانشاء انما يظهر فائدته في المحاورات والناقض تقيدي ان تقيده فيه الاول بالثاني اضافة نحو علام زيد

فلا بد من طلب
الفعل والنهي
على طلب الكلف
والاستفهام
على طلب النهم
مسند

او وصفا نحو حيوان ناطق وهذا هو العدة في باب
التصورات او لا فغير تقيدي نحو عشرة وفي الدار
هذا مباحث الالفاظ على ما يليق بالمقام ولما توقف
التصديق على التصور كما عرفت قد منابيان الكتاب
النصيرات على التصديقات **فصل** كل منصور من حيث
هو متصور اما ان يمتنع عن الشركة فيه بين كثيرين
وهو الجزئي الحقيقي بين كثره او لا يمتنع وهو الكلي كالا
وكل واحد من تلك الكثرة يسمى فردا وجزئيا اضافة
والجزء الاضافي قد يكون جزئيا حقيقيا كزيد بالقياس
الى الانه وقد لا يكون جزئيا حقيقيا بل كلياً في نفسه
وجزئيا اضافة بالقياس الى كلي اخر كالان بالنسبة
الى الحيوان او الحيوان بالنسبة الى الجسم النامي والجسم
النامي بالقياس الى الجسم والجسم بالقياس الى الجواهر
فصل الكلي اذا قيس الى حقيقة ما تحته من الافراد
فاما ان يكون عينها او جزء منها او خارجا عنها فالاول

اعبار الحجة للتنبه على ان المنع من الشركة سبب
الخارج لا يقع في كون المفهوم مستلزما كما
في مفهوم واجب الوجود تعالى

اي يكون سلب الامتناع في تصور
ويعرف ذلك بان يفصل العقل عن خصوص
المقارنة له ويخرج النظر الى الصورة
الحاصلة فان امتنع الحكم بجوار صدق
على كثير من جزئي ملا جلال رحمه الله

سمي نوعا حقيقيا كالان فانه تمام ما هيته زير
 وعمره وبكر ولا يتمايز الا بالعوارض المشخصة الخارجة
 عن ذاتها واذا كان النوع تمام ما هيته افراده فيكون
 افراده متفقة الحقيقة فاذا سئل عن احدها او عن جميعها
 بما هو صليح النوع جوابا كما سئل ما زيد او ما زيد وعمره
 وبكر كان الجواب الان فالنوع كلي مقول على امور
 متفقة الحقيقة في جواب ما هو والثاني ذاتيا ونحصر
 في الجنس والفصل فانه ان كان تمام المشترك بين حقيق
 افراده ونوعا من الانواع يسمى جنسا والمراد بتمام
 المشترك ان لا يكون بينهما شئ مشترك سواه او سوى
 مما يدخل فيه كالحيوان فانه تمام المشترك بين حقيقتي
 الان والفرس لانهما وان اشتركا في ذاتيات
 كثيرة كالجوهر وقابل الابعاد والنامي والحس والمتحرك
 بالارادة الا ان الحيوان عبارة عن مجموعها ولما
 الجنس تمام المشترك بين حقايق مختلفة فاذا سئل

عن تلك

عن تلك الحقايق المختلفة بما هو صليح جوابا كما قيل بالانسان
 والفرس كان الجواب هو الحيوان لان السؤال حينئذ
 عن تمام الحقيقة المشتركة بينهما وهو الحيوان لكنه اذا
 سئل عن الان فانه وحده بما هو كان سؤالا عن تمام
 حقيقة المختصة وهو الحيوان الناطق دون الحيوان
 فقط فلهذا لم يصلح جوابا فالجنس اذا كلي مقول على امور
 مختلفة الحقايق في جواب ما هو والنوع الواحد
 قد يكون له اجناس متعددة متفاوتة بعضها اعم
 من بعض كالان فالحيوان جنس وفوقه الجسم
 النامي وفوقه الجسم وفوقه الجوهر وحيثما كان تمام
 المشترك بين جميع المشاركات فيه فقريب كالحيوان
 فانه تمام المشترك بين الان وبين جميع ما يشاركه
 في الجوانبه وما كان تمام المشترك بالنسبة الى بعضها
 بعيد ومراتب البعد مختلفة وضابط ان ينظر الى الشا
 الباقي عن الجنس وان كان واحدا فبعيد بمرتبة واحدة

فبعض الاجناس وبعضها بعد مست

المراد من الجنس ان يكون
 باقيا على تمام المشترك
 مستلزم

والجواب ح اثنان وان كان اثنين فبعد مرتبتين والجواب
ثلاثة وعلى هذا مرتبة الجواب ابدأ تزيد على مراتب البعد
بواحد وابعده الاجناس ستمى جنس الاجناس والعالي
كالجواهر واقربها تسمى الجنس السافل كالحيوان والتي تسمى
العالي والسافل تسمى اجناسا متوسطة كالجسم والنامي
هذا اذا كان الذاتى تمام المشترك وان لم يكن كذلك يسمى
فصلالا لانه يميز الحقيقة النوعية عما سواها يميز اسواء
لم يكن مشتركا اصلا كالناطق المخصوص بالحقيقة
الانسانية فيميز عن جميع الماهيات وتسمى فصلا قريبا
او كان مشتركا ولم يكن تمام المشترك كالحساس فانه
ايضا يميز الحقيقة الانسانية لكن عن بعض الماهيات
فيكونه فصلا ايضا وبالجملة الفصل يميز جوهرى
فهو كلى يقال في جواب اى شئ هو فى جوهره واعلم
ان للنوع معنى اخر ويسمى ح نوعا اضافيا وهو
ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ا هو

كان من التمام
المراتب على مراتب
الذات بواحد مثلا

النوع بالمعنى الاول باعتبار ما تحت الكل والمعنى
الثانى باعتبار ما فوقه

فقد بان مما تقدم ان الكليات خمس نوع وجنس
وفصل وخاصة وعرض عام **فصل** المعروف وقدرته

قولا اوليا كالانسان فانه يقال عليه وعلى الفرس
مثلا الحيوان في جواب ما هو والنوع الاضافى
قد يكون نوعا حقيقيا كما ذكرنا من الانسان وقد لا يكون
كالحيوان فانه نوع الجسم النامى وهو نوع الجسم
وهو نوع الجواهر والثالث اعنى الخارج عن حقيقة
ما تحت من الافراد فاقبال من تحت حقيقة ولا يوجد
فى غير سسمى خاصة وهى عمير الماهية عما سواها يميزا
عرضيا فهى كلى يقال فى جواب اى شئ هو فى عرضه
كالضاحك بالنسبة الى الانسان او لا يختص بحقيقة
واحدة بل يوجد فى حقيقتين فصاعدا تسمى ضا
عاما كالماشئ المشترك بين انواع الحيوانات
فقد بان مما تقدم ان الكليات خمس نوع وجنس
وفصل وخاصة وعرض عام **فصل** المعروف وقدرته
حقيقه اربعة اقلام حدنا وهو ما تركب من الجنس
والفصل القريبين كالحيوان الناطق في تعريف

قوله

لا يمكن بين الاثنين من هذا الـ
مما لا يتناسب الا مع الاخيرين
الذين يتبين صحتها بالترتيب

بينهما في الشك فان النسبة الحكمية حاصلة فيه لان الرد
ليس الا فيها دون الحكم اذ لا يجاب ولا سلب في الشك
والقضية ثلثة اقلام عملية ومتصل ومنفصل لا طرفها
اما مفردان او في حكمها وهي الجملة نحو زيد كاتب زيد ليس
بكاتب زيد ابوه قائم او غير مفردين ولا في حكمها فان حكم
باتصالها او سلبه فهي متصل نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وليس ان كانت الشمس طالعة فالليل
موجود وان حكم بانفصالها او سلبه فهي منفصل
نحو هذا العدد انا زوج واما فرد وليس انا ان يكون هذا
العدد زوجا او مركبا من الواحد **فصل** اطلاق الجملة
والمفصل والمنفصل على الموجبات بين المناسبة
واما اطلاق هذه الاسامي على السوالف فلشبهها
بالموجبات في الاطراف ولا تظن ان ههنا نقلين
فلتتزم ما لا يلزمك لان الاطراف في وجه التسمية
غير واجب فيكون في الاطلاق على كل افراد وجود

الكلمة

لما لا يتبين صحتها بالترتيب
الذين يتبين صحتها بالترتيب

بما لا يتبين صحتها بالترتيب
الذين يتبين صحتها بالترتيب

اي اذا كان وجود المناسبة في بعض الافراد كافيا
فوجوده في الموجبات يكون كافيا فلا يحتاج الى غيره
تلك اثبات المناسبة في السوالف

المناسبة في بعضها فالمناسبة مع بعض الكل مناسبة
مع الكل في الجملة الا انه يبقى في الكلام ان يلغوا اعتبارا
المناسبة بين السوالف والموجبات فتدبر فانه في ذروة
سنام الغموض والرد **فصل** المحكوم عليه في الجملة يسمى
موضوعا والمحكوم به محمولا واللفظ الدال على المورد
والوارد اعني النسبة الحكمية والحكم يسمى رابطة
نحو هو زيد قائم قيل في زيد هو قائم قيل في نظر لانه
الراجع عين المرجع فهو زات زيد بل الرابطة هي
الهية التركيبية نحو است في زيد قائم است ونحو
الكسرة في زيد دبير وباجله كل ما دل على الربط
فهي رابطة والمحكوم عليه في الشرطية تسمى مقدما
والمحكوم به تاليا **فصل** موضوع القضية الجملة
ان كان جزئيا حقيقيا تسمى شخصية ومخصوصة
نحو زيد كاتب زيد ليس بكاتب وان كان كليا
فان كان الحكم على نفس الطبيعة الكلية تسمى طبعية

هذان الجوانب لتلازمها وانصاهما تارة بان لفظ واحد
وايضا فان الرابطة اداة وسواس فلا يكون رابطا

نحو الحيوان جنس الناطق فصل الانسان نوع
 قيل امثال هذه عامة لان سبب ثبوت احكام المذكورة
 لهذه الطبايع انما هو كليتها وعمومها وورد بان الحكم
 فيها على الطبايع العامة ويكفي هذا في كونها طبيعية
 ولو لوحظ في كل قضية ما هو مبدا الحمل فيها ويستى
 باعتبارها لم ينحصر القضايا في عدد وان كان الحكم فيها
 على ما صدق عليه الطبيعية الكلية فان بين كنه ما عليه
 الحكم من الافراد تسمى محصورة ومسورة وهي اربعة

موجبة موجبة كلية وجزئية وسالبة كلية وجزئية
 وان لم يتبين فهي مهمل في قوة الجزئية اى يتلازمان
 صا **فصل** القضايا الشخصية والطبيعة لا اعتبار
 لها في العلوم والمهمل كالجزئية فالقضايا المعبرة
 محصورة في المحصورات الاربعة **فصل** حرف التلب

ان كان جزء من المحمول القضية سميت معدول
 نحو زيد لا كاتب والاسميت محصلة نحو زيد ليس كاتب
 ان كان جزء من المحمول المعدول
 ولم يتعرف من المعدول
 من جانب الموضوع
 تكون غير معدول
 مفهوم القضية
 مستهله

ان كان جزء من المحمول المعدول ولم يتعرف من المعدول من جانب الموضوع تكون غير معدول مفهوم القضية مستهله

ان كان جزء من المحمول المعدول ولم يتعرف من المعدول من جانب الموضوع تكون غير معدول مفهوم القضية مستهله

فصل نسبة المحمول الى الموضوع ايجابا كان او سلبا
 قد يكون بالضرورة وهي استحالة الانفكاك بينهما نحو
 بالضرورة كل ان حيوان لاشئ من الان ان يحجر
 وسمى ضرورة مطلقة وقد يكون سلبا من كلا جهتي
 الايجاب والتلب وتسمى ممكنة حاصلة نحو كل ان كاتب
 بالامكان الخاص ولا شئ من الان ان يكتب
 بالامكان الخاص ولا فرق بين موجبها وسالبها في الغنى
 ويكون سلبها من الجانب المخالف للحكم ويسمى ممكنة عامة
 نحو كل ان كاتب بالامكان العام اى سلب الكتابة
 غير ضروري ولا شئ من الان ان يكتب بالامكان
 العام اى ثبوت الكتابة له غير ضروري وقد يكون
 بالدوام من غير اعتبار ضرورة كمثالي الضرورية
 وسمى دائمة مطلقة وقد يكون بالفعل وسمى
 مطلقة عامة نحو الان كاتب والان ليس كاتب
فصل عكس الحكمية تبديل طرفيها مع بقاء الكيف

لا معنى منها ليس الا عدم ضرورة جانبى الايجاب والسلب فلا فرق بينهما الا في اللفظ فخره مستهله

قال بعض المحققين ان المطلقة العامة من الموجبات تغليب كلف الممكنة من القضايا مستهله

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
ان الصدق لا يمتنع على الكذب
بل الصدق لا يمتنع على الصدق
والصدق لا يمتنع على الصدق

والصدق اي اذا صدق الاصل وجب صدق العكس
لانها صادقة ان البتة فالموجبتان تنكح في الموجبة
الجزئية مثلاً اذا صدق كل ان من حيوان صدق بعض
الحيوان ان ان واذا صدق بعض الحيوان ان ان
صدق بعض الان حيوان وذلك لتلاقي الطرفين
في ذات الموضوع مع جواز عموم المحمول فلا يصدق
الكل في العكس والتسالبة الكلية تنكحها مثلاً
اذا صدق بالضرورة لاشي من الان انه يحجر صدق
بالضرورة لاشي من الحيوان ان لا يصدق بعض
والجزئية لا تنكح لصدق ليس بعض الحيوان ان ان
وكذب ليس بعض الان حيوان **فصل** نقيض القضية
قضية تخالفها في الايجاب والسلب على وجه مستلزم
صدق احدها لذاته كذب الاخرى وكذب احدها لذاته
صدق الاخرى فنقيض الموجبة الكلية التالبة الجزئية
ونقيض التالبة الكلية الموجبة الجزئية **فصل** المتصلة

الزور

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
ان الصدق لا يمتنع على الكذب
بل الصدق لا يمتنع على الصدق
والصدق لا يمتنع على الصدق

اسماء بنسبها بنسبها
القاضي بن القاضي بن القاضي
بن القاضي بن القاضي بن القاضي

لزمية ان كان اتصال ما بين طرفيها او سلبه عن ضرورة
والا فتغايبه فالمفصلة حقيقة ان انفصل طرفاها
صدقا وكذا كذا بين زوجية العدد وفردية وماتعة
جمع ان انفصلا صدقا فقط نحو هذا الشئ اما جروا
شجر فانه لا يجوز صدقها لكن يجوز كذبها كان يكون
ان امثلاً وماتعة خلوان انفصلا كذا فقط نحو انا
ان يكون زيد في البحر او لا يعرق فانه يجوز صدقها
ولكن يمتنع كذا والا لزم ان يعرق ولا يكون في البحر
فصل عكس الشرطية وتناقضها بعرفان بالمقايسة
على الحملية فلا افتقار الى الاعادة في الافادة **فصل**
الحجة ثلثة انواع الاول القياس وهو ان يستدل بالكلية
على الجزئي نحو كل ان حيوان وكل حيوان جسم
فكل ان جسم الثاني الاستقراء وهو الاستدلال
بالجزئيات المستقراة على الكل فان كان تاماً مستقيماً
تماماً مستقيماً مقسماً وافاد اليقين كالقياس والا

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
ان الصدق لا يمتنع على الكذب
بل الصدق لا يمتنع على الصدق
والصدق لا يمتنع على الصدق

هذا هو المقصود من قوله
 في قوله تعالى لا يشترط
 في قوله تعالى لا يشترط
 في قوله تعالى لا يشترط
 في قوله تعالى لا يشترط

افاد الظن الثالث التمثيل ويسميه الفقهاء وقاسا
 وهو ان يستدل بحجتي على جزئي لا شتر اكها في علة
 الحكم كما يقال البنيذ حرام كالحكم لا شتر اكها في علة الحرمه
 وسي الاسكار وهو كالا شتر اء الناقص لا يفيد الاظنا
 فالعمدة في تحصيل المطالب التصديقية هو القياس
 ورسومه **بانه قول مؤلف** من قضايامتي سلمت لزوم عنها لذلها
 قول اخر وهو استثنائي ان كانت النتيجة او بعضها
 مذكورة فيه بالفعل والافا قرافي **فصل** الاقراني
 قد يتألف من كليات الصرفة ومن الشرطيات المحضة
 ومن كليات الشرطية معا والاول اظهر فاقصرنا عليه
 واحلنا الباقي الى المقايسة فنقول حدود القياس
 الاصغر والاكبر واللاوسط ومقدمات الصغرى والكبرى
 واقترانهما في الكيف والكم سمي ضروريا ضرورية
 والهيئة الحاصل من وضع الاوسط عند الطرفين
 بحسب تقدمه عليها او تاخره عنها او تقدمه على احدهما

انهم

او تاخره على الاخر يسمى شكلا والاشكال المنعقدة
 اربعة لانا اذا جهلنا نسبة المحمول الى الموضوع في القضية
 المطلوبة وسطنا ما نعلم انتساب الى كل واحد منها
 استحصالا للنسبة المجهولة المطلوبة من البتتين
 المعلومتين فان كان الوسط محمول الاصغر وموضوع
 الاكبر فهو النظم الطبيعي سمي بالشكل الاول وهو عيار
 العلوم المنتج بالذات وان كان على عكس ذلك
 فهو الشكل الرابع وان كان محمولا لهما فهو الثاني
 وان كان موضوعا لهما فهو الثالث **فصل** بشرط
 في انتاج الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لندرج الاصغر
 في الاوسط ويتعدى الحكم منه اليه والضروب المنتجة
 فيه اربعة وينتج المطالب الاربعة الاول الموجبتان
 الكليتان والنتيجة موجبة كلية الثانية الموجبة
 الجزئية مع موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية
 الثالث الموجبة الكلية مع التالبة الكلية

قال الرابع مخالفة كلتا مقدماته فلهذا وضع اربعا
 والثاني يوافق في اشرف المقدمات يعني
 الصغرى فلهذا وضع ثانيا والثالث في الكبرى
 فلهذا وضع ثالثا فتمت

الاول مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 اثنا مثل قولنا بعض الجسم مؤلف وكل
 مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث
 الثالث مثل قولنا كل جسم مؤلف ولا شيء
 من المؤلف يتقدم ينتج لا شيء من الجسم يتقدم

بما في هذه النسخة من نسخة
الشيخ الفاضل في علم الفقه
الشيخ الفاضل في علم الفقه

والنتيجة سالبة كلية الرابع الموجبة الجزئية مع السالبة
الكليّة والنتيجة السالبة الجزئية وبشرط في انتاج
الثاني اختلاف مقدميه كنهما وكلية كبراه كما والضروة
المنتجة فيه ايضا اربعة الاول الموجبة الكلية مع
السالبة الكلية والنتيجة السالبة الكلية وكذا
عكس وهو الثاني الثالث الموجبة الجزئية مع السالبة
الكليّة والنتيجة سالبة جزئية الرابع السالبة الجزئية
مع الموجبة الكلية والنتيجة سالبة جزئية فعدان
ان الشكل الثاني لا ينتج الا السلب جزئيا او كليا
ويشترط في انتاج الثالث ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
المقدمتين والضروب المنتجة فيه ستة ثلثة ينتج
الايجاب الجزئي وثلثة ينتج السلب الجزئي فالتي ينتج
الايجاب الموجبتان الكليتان والموجبة الجزئية مع
الموجبة الكلية وعكس والتي ينتج السلب الموجبة
الكليّة مع السالبة الكلية والموجبة الجزئية مع

السالبة

بما في هذه النسخة من نسخة
الشيخ الفاضل في علم الفقه
الشيخ الفاضل في علم الفقه

السالبة الكلية والموجبة الكلية مع السالبة الجزئية
والشكل الرابع بعيد عن الطبع جدا فطويناه طيا
فصل والاستثنا في قد يتركب من متصل وشروط
2 ان يكون موجبة كلية لزومية حتى يستلزم فيها
وضع المقدمة وضع التالي ورفع التالي رفع المقدمة
وقد يتركب من منفصلة ويشترط ان يكون موجبة
كلية عنادية حتى يستلزم فيها وضع احدهما رفع الاخر
وبالعكس فان كانت مانعة جمع حقيقتي انتج
فيها الوضع الرفع الوضع وبالعكس وان كانت
مانعة جمع انتج فيها الوضع الرفع ولم ينتج فيها الرفع
الوضع لجواز الخلوعنها وان كانت مانعة مخلوكان
الحال عن عكس ذلك لجواز اجتماعها صدقا عليك
بتصفح الامثلة ولحمد الله ولا واخر اظاهر او باطنا

نعم الكتاب
وبحمد

لما حصل الحقيقة انفصالا لان تصور فيها
الاستنتاجان والمالكين كل واحد من
الاخيرين الانفصال واحد صدق او كذب
لم يصور فيها الاستنتاج واحد وضع او رفع









١٩
في التصديقات على النبي

المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول **اما**
 المقدمة فتعريف القضية واقسامها **الاولية القضية** قول يصح ان يقال
 القائل اذ صادق فيه او كاذب فيه **وهي** جملة **اه** انتمت بطرفيها الى المزدوج
 كقولنا زيد عالم وزيد ليس بعالم بشرطية **ان** لم تمل والشرطية **اما**
 متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق
 قضية اخرى كقولنا ان كان هذا الثني انسانا فهو حيوان وليس ان كان
 هذا الثني انسانا فهو مجاز **ولنا** منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
 القضيتين في الصدق والكذب معا وفي احدهما فقط او بنفيه كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرعا وليس **اما** ان يكون هذا الانسان
 حيوانا او اسود **الفصل الاول** في الجملة وفيه اربعة مباحث **البحث الاول**
 في اجزائها واقسامها **المجملة** اما يتحقق باجزاء ثلثة محكوم عليه ويسمى
 موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما يربط المحمول بالموضوع
 واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كقوله قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية **ج**
 ثلثة وقد يحدف الرابطة في بعض الغات لشعور الذهن بمغناها **والثانية** تسمى
 ثنائية وهذه النسبة ان كانت بما يصح ان يقال ان الموضوع محمول **والثالثة** تسمى
 كقولنا الانسان حيوان وان كان نسبة يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول
 فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر **ومونوع** الجملة ان كان شخصا مينا

سببت مخصوصة وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كميته اذ ما صدق عليه
 الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سورا سببت محمولا ومسورة وهي اربع طرقة ان
 بين فيها اذ الحكم على كل الافراد فهو كلية وهي اما موجبة وسور حاكم كقولنا كل كائن
 حارة واما سالبة وسور حاكم بشئ ولا واحد كقولنا لا شئ اولا واحد من
 الانسان بجماد وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهو الجزئية وهي اما موجبة
 وسور حاكم بعض واحد كقولنا بعض الحيوان او لحد من الحيوان انسانا واما سالبة
 وسور حاكم ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان
 بين فيها كميته الافراد فان لم تصلح لان تصدق كميته وجزئية سببت القضية
 طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وصلمت لذلك سببت مبهمة
 كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية لانه متع
 صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر **والعكس** **البحث الثاني** في تحقيق
 للمصوبات الاربع قولنا **ا** **ب** يستعمل تارة بحيث الحقيقة ومعناه ان كل ما هو **ج**
 كان **ج** من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان **ب** اي كل ما هو ملزوم **ج** فهو
 ملزوم **ب** وتارة يحب الخارج ومعناه **ك** **ج** في الخارج سواء كان في حال الام
 او قلبه او بعده فهو **ب** في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فاذ لو لم يوجد
 شئ من المراتب في الخارج يصح ان يقال كل مرتبة شكل بالاعتبار الاول دون الثاني
 ولو لم يوجد شئ من الاشكال في الخارج لا الرابع يصح ان يقال كل شكل مرتبة بالاعتبار الثاني

دون الاول وعلى هذا فليس المحصورات الباقية **البحث الثالث** في العدول والتحيز
 حرف التلب ان كان جزء من الموضوع كقولنا الذي جماد او من المحمول كقولنا الجماد
 لا يعلم او منهما جميعا سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة او لم
 يكن جزء يثنى منهما جميعا سميت محضلة ان كانت موجبة وسالبة ان كانت
 سالبة والاعتبار بما يجب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية
 لا يطر في القضية فان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا علم موجبة مع ان طرفيها
 عدم ميان وقولنا لا شيء من المتخيل بساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان والتالي
 البسيطة لعدم من الموجبة للعدولة المحمولة لصدق تلب عند عدم المو للموضوع
 دون اليجاب فان اليجاب لا يمنع الاتي بوجود محقق كما في الخارجية للموضوع
 او مقدرا كما في الحقيقة الموضوع اما اذا كان الموضوع موجبا فانه ما تارة زمان
 والآخر ينهما في اللفظ اما في التلائية فالحقيقة موجبة ان قد ثبت الربطة على حرف
 التلب وسالبة ان احدث عنه واما في التلائية فالنسبة او بالاصطلاح على انفس
 لفظ غير ولا اليجاب للعدول لللفظ ليس بالتلب البسيطة بالعكس **البحث الرابع**
 في القضايا الموجبة لا بد لتسمية المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت
 او سلبية كالضرورة والذولم والضرورة والادولم وتسمى تلك الكيفية بآلة
 القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية والقضايا الموجهة التي جرت
 العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي

حقيقة اما اليجاب فقط او سلب فقط منها ثمانية وهي التي حقيقة ثمانية
 من اليجاب وسلب والتباين است **الاول** الضرورة المطلقة وهي التي
 يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة
 كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان شجر **الثانية**
 الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
 عنه مادام ذات الموضوع موجودة او مثالمها اليجاب او سلبا مائة **الثالثة**
 الشروط العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
 بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب منكم اصابع مائة
 كاتبا وبالضرورة لا شيء من الكاتبات ساكن الاصابع مادام كاتبا **الرابعة**
 العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه
 عنه بشرط وصف الموضوع ومثالمها اليجاب او سلبا مائة **الخامسة** المطلقة
 العامة وهي التي يحكم فيها ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالعقل كقولنا
 بالاطلاق العام كل انسان متفلس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان
 بمتفلس **السادسة** الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة
 المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبما
 لا مكان العام لا شيء من النار باردة واما **الركب** فسبع **الاول** للشروط الخمسة
 وهي الشروط العامة مع قيد الادوام تحسب الذات وهي ان كانت موجبة

كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها من موجبة مشروطة
 عامة وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من قوت
 يساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيبها من سالبة مشروطة عامة و
 موجبة مطلقة عامة **الثانية** الرؤية الخاصة وهي الرؤية العامة مع قيد
 اللادوام بحسب الذات وهي التي إن كانت موجبة فتركيبها موجبة عرفية عامة وسالبة
 مطلقة عامة وإن كانت سالبة فمن سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة
 ومثالها إيجاباً وسلباً **الثالث** الوجودية اللازمة وهي المطلقة
 العامة مع قيد الضرورية بحسب الذات وهي إن كانت موجبة كقولنا كل إنسان
 ضئيل بالفعل لا بضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة
 عامة وإن كانت سالبة كقولنا لا شيء من الإنساق بضاحك بالفعل لا بضرورة
 فتركيبها من سالبة مطلقة عامة موجبة ممكنة عامة **الرابعة** الوجودية اللا
 دافعة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة
 أو سالبة فتركيبها من مطلقين عامتين أحدهما موجبة والآخر سالبة
 ومثالها إيجاباً وسلباً **الخامسة** الوقفية وهي التي يحكم فيها بضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع
 مقيداً باللا دوام بحسب الذات وهي إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر مخفف
 وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركيبها من موجبة وقفية مطلقة

وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر مخفف
 وقت التبريع لا دائماً فتركيبها من سالبة وقفية مطلقة وموجبة مطلقة
 عامة **السادسة** المنتزعة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو
 سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللا دوام
 بحسب الذات وهي إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل إنسان متفلس في
 وقت ماله لا دائماً فتركيبها من موجبة منتزعة عامة وسالبة مطلقة عامة
 وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الإنسان متفلس وقتاً مالا
 دائماً فتركيبها من سالبة منتزعة مطلقة وموجبة مطلقة عامة **المتابعة**
 الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بضرورة المطلقة عن جانب
 الوجود والعدم جميعاً فهو وإن كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل إنسان
 كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شيء من الإنسان بكاتب فتركيبها
 من ممكنين عامتين أحدهما موجبة والآخر سالبة والضابطة أن اللادوام
 إشارة إلى مطلقة عامة واللا ضرورة إلى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية و
 موافقتي الكمية للقياسية المقينة **الفصل الثاني** في أقسام الشرطيات الجزئية
 الأول منها يسمى مقدماً والثاني بالياء **المتعلقة** فاما لزومية وهي التي
 صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما فوجب ذلك كالعلمية
 والتضائف **واما** اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق أحد الجزئين

على صدق الآخر كقولنا انه كان الانسان ناطقا فلما رزاقنا **واما المنفصلة** فاما
حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الجزئين في الصدق والكذب معا كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا وفردا واما مانعة للجمع وهي التي يحكم فيها بالتناهي
بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرة واما
مانعة للخلو وهي التي يحكم فيها بالتناهي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان
يكون زيدا في البحر واما ان لا يفرق وكل واحد من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي
يحكم بالتنافي فيها لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي
يكون التنافي فيها بمجرد الاتفاق كقولنا لا سود الا كاتب اما ان يكون كذا
او كاتب حقيقة او لا سودا وكاتب مانعة للجمع او سودا او لا كاتب مانعة
للخلو وسالبة كل واحد من هذه الثلاث هي التي ترفع ما حكم به في موجبها
فسالبة التزوم يسمى سالبة لزومية وسالبة العنادية يسمى سالبة عنادية
وسالبة الاتفاق اذا يسمى سالبة اتفاقية والمنفصلة الموجبة تصدق عن
صادقين وعن كاذبين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب
ونال صادق دون عكس لا متناهي يستلزام الصادق الكاذب وتكذب
عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب ونال صادق وبالعكس وعن صادقين
اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين محال والمنفصلة
الموجبة الحقيقية تصدق من صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين

والمانعة للجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن
صادقين والمانعة للخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب
وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما
تصدق الموجبة وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للثاني
على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها عليها وفي الاوضاع التي يحصل
بسبب اقترانه بالامور التي يمكن اجتماعها معها والجزئية ان يكون كذلك
على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان يكون كذلك على وضع معين
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومسته وفي المنفصلة دائما
وسور السالبة الكلية ليس البتة وسور الموجبة الجزئية قد يكون والسالبة
قد لا يكون وباء خالف السلب على سور الايجاب الكلي والمهمله باطلوه
لفظة لو وان واذا في المتصلة واما في المنفصلة والشرطية قد تتكرب
عن حملتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حملية ومتصلة وعن
حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحد من الثلاثة الاخيرة
في المتصلة ينقسم الى قسمين لا متيازم مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف
المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام الثلاثة
تسعة والمفصلون ستة واما الامثلة فعليك بالاستحسان من نفسك
الفصل الثالث في احكام القضايا وفيه اربعة مباحث **المبحث الاول**

في التعاقص وحدوه بأنه اختلاف القفتين بالاجابة والتلب بحيث
يشقى لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة ولا يتحقق في
المخصوصتين الا عند اتحادهما الموضوعين في وجه الشرطية والجزئية
والكل وعند اتحاد المحمولين في وجه وحدة الزمان والمكان والاضافة
والقوة والفعل في المحصورتين لا يدمع ذلك من الاختلاف بالكمية
لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم
من المحمول ولا يدمع الاختلاف بالجهة في الكل لصدق الكلين وكذب
الفروريتين في مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة
لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جرمنا ونقيض الدائمة
المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينا فيه الايجابي في البعض
وبالعكس فنقيض الشرطية العامة الجينية الممكنة اعني التي حكم فيها
يرفع الضرورة بحسب الوصف من الجانب المخالف كقولنا كل من بدأ
الجنت يمكن ان يستعمل في بعض اوقات كونه مجنونا ونقيض الوتية العامة
الجينية المطلقة اعني التي حكم فيها بيبوت المحمول للموضوع او سلب عنه في بعض
اوقات وصف الموضوع ومثاله مامر **واما التركيبات** فان كانت كلية
فستقيمتها الحد نقيض جزئها وذلك جلي بعد الاحاطة بتجانس التركيبات
ونقائض السانط فان اذا تحققت ان الوجودية الدائمة تركبها

من مطلقين

من المطلقين احدهما موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هي الدائمة
تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف والدائم الموافق وان كان جزئية فلا يمكن في
نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بغير الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيض
جزئية بل الخلق في نقيضها ان يرد بين نقيض الجزئين لكل واحد اي كل واحد واحد
لا يتخلو عن نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما وليس بحويوان دائما **واما الشرطية**
فنقيض الكلية منها الجزئية للوافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيفية بالعكس
البحت الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزئ الاول من القضية ثابتا
والثاني اول مع بقاء الصدق واكيفية ما للسؤال فان كانت كلية فبمع منها وهي
الوقتية والوجودية وان الممكنة والمطلقة العامة لا ينكس لا متناع العكس
في اخصها وهي الوتية لصدق قولنا بالضرورة لا شئ من القمر ينخسف وقت التبريع
لما دائما وكذب قولنا بعض النخسف ليس بقر بالامكان العام الذي هو اعم الجاهات
لان كل منخسف فهو قر بالضرورة واذا لم ينكس الاخص لم ينكس اعم اذ لو انكس
الاعم لانكس الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة ولما القوية الدائمة المطلقة
فتنكس دائمة كلية لان اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من **ج ب** فدا لاشئ من
ب ج والاف بعض **ب ج** بالاطلاق العام وهو مبرر للاصل **ب ج** ليس **ب**
بالضرورة في الضرورية والتماني الدائمة وهو محال **واما الشرطية** والعرفية العامة
فتنكس اعم فبب عامة كلية لان اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من **ج ب** فدا

ج فدايما لاشي من **ب** مادام **ب** والا فبعض **ب** حين هو
ب وهو مع الاصل ينتج بعض **ب** ليس **ب** حين هو **ب** وهو محال
 واما المشروطة والعرفية فاما صان فتعكس اعرفية عامة لا دائمة في البعض
 اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامة في الاما لا واما فلا لانه لو كذب
 لصدق لاشي من **ب** **ج** دائما فتعكس لاشي من **ج** **ب** دائما وقد كان
 كل **ج** **ب** بالفعل هذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية لا
 تعكس اعرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما فبعض **ج** ليس
 مادام **ج** لا دائما فاما بعض **ب** ليس **ج** مادام **ب** لا دائما فان فرض ذات
 الموضوع وهو **ج** **د** **د** **ج** بالفعل **د** **ب** ايضا لا واما سلب الباء عنه
 وليس **ج** مادام **ب** والا كان **ج** حين هو **ب** وبحين هو **ج** وقد كان
 ليس **ب** مادام **ج** هذا خلف واذا صدق **ج** **ب** عليه وتناقض في صدق
 بعض **ب** ليس **ج** مادام **ب** لا دائما وهو المطلوب واما البواق فلا ينعكس
 لانه صدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان وبالضرورة بعض النمل ليس
 بمختلف وقت التربيع لا دائما مع كذب عكسها بالامكان العام لكن بالضرورة
 اخص الباسط والوقية اخص المركبة الباقية ومتى لم ينعكس الخاص
 لم ينعكس العام واما اللوجية كية كانت او جزئية فلا ينعكس كية الاحتمال
 كون المحمول عام واما في الجملة فالضرورة والدائمة والمعامتان ينعكس حية

مطلقة لانه اذا صدق كل **ج** **ب** باحدى الجاهات الاربع المذكورة فبعض
ب **ج** حين هو **ب** واما فلا لاشي من **ب** **ج** مادام **ب** وهو مع الاصل ينتج
 لاشي من **ج** **ج** دائما في الضرورية والدائمة ومادام **ج** في العامة في وهو محال
 واما صان فتعكس احينية مطلقة مقبلة بالادوام اما الحينية المطلقة
 فلكونها لازمة لعامة لاشي واما قيد الادوام في الاصل الكلي فلا لانه لو كذب
 لصدق كل **ب** **ج** دائما فنسبته الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة
 او دائما كل **ج** **ب** بالاطلاق العام ينتج لاشي من **ب** **ب** بالاطلاق يلزم
 اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئي فنفرض الموضوع وهو **د**
ج بالفعل والا كان **ج** دائما **ب** دائما لا واما **ب** **د** **د** **ب** لكن اللوزم
 بطل لتفيد الاصل بالادوام واما الوقتين والوجوديتان والمطلقة
 عامة لانه اذا صدق كل **ج** **ب** باحدى الجاهات الخمس المذكورة فبعض **ب**
 بالاطلاق العام والاشي من **ب** **ج** دائما وهو مع الاصل ينتج لاشي
 من **ج** **ج** دائما وهو محال وان شئت عكست نقيض العكس في الموجبات
 لصدق نقيض الاصل والخص منه واما الممكنات فحالم في انعكاس
 وعدمه غير معلوم متوقف البرهان المذكور لان انعكاس فيهما على انعكاس
 السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية
 في الشكل الاول للذين كل منهما غير محقق وعدم التطرف يدل على ان انعكاس

الكلي وعدمه واما الشرطية والمتصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية و
 السالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لافترق مع الاصل
 قياسا منتجا للكل واما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قولنا قد
 لا يكون اذا كان هذا حيا وانما هو انشاع كذب العكس واما المنفصلة فلا
 يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيهما بالطبع **المبحث الثالث**
 في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزا الاول من القضية نقيض الثاني
 والثاني عين الاول المخالفة للاصل في كيف وموافق في الصدق و
 اما اللوجيكات فان كانت كلية فسبع منها وهي التي لا تنعكس سواها
 بالعكس المستوي لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل مقرر فليس يخفف
 وقت التبرع لادامادون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة
 دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل **ج ب** ف دائما لا شيء مما ليس
ب ج والا فبعض ما ليس **ب ج** بالفعل وهو مع الاصل ينتج بنفسه ما ليس
ب فهو **ب** بالضرورة في الضرورية و دائما في الدائمة وهو محال واما الشرطية
 والعرفية العامتان فتعكسان عرفت عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او
 دائما كل **ج ب** مادام **ج** ف دائما لا شيء مما ليس **ب ج** مادام **ب** والا
 فبعض ما ليس **ب** فهو **ج** حين هو ليس **ب** وهو مع الاصل ينتج بنفسه ما
 ليس **ب** فهو **ب** حين هو ليس **ب** وهو محال واما الخاصتان فتعكسان

بعرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل **ج ب** مادام **ج**
 ف دائما لا شيء مما ليس **ب ج** مادام **ب** والا فبعض ما ليس **ب** فهو **ج**
 حين هو ليس **ب** وهو مع الاصل ينتج بنفسه ما ليس **ب** فهو **ب** حين
 هو ليس **ب** وهو محال واما الخاصتان فتعكسان عرفت عامة دائمة في
 البعض اما العرفية فلا ستلزام العامتين اياها واما اللادوام في البعض
 فلا انه يصدق بعض ما ليس **ب** هو **ج** بالاطلاق والادام فلا شيء مما ليس
ب ج دائما فتعكس لا شيء من **ج** ليس **ب** دائما وكلما كان لا شيء من
ج ب بالفعل يحكم اللادوام ويلزم كل **ج** فهو ليس **ب** بالفعل لوجود
 الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاصتان تعكسان عرفت خاصة
 لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض **ج ب** مادام **ج** ف دائما نفرض الموضوع
 وهو **ج** قد ليس **ب** بالفعل لادوام ثبوت الباء له وليس **ج** مادام ليس
ب والادام كان **ج** حين هو ليس **ب** فليس **ب** حين هو **ج** وكلما كان **ب**
 مادام **ج** هف و **د ج** بالفعل وهو فبعض ما ليس **ب** ليس هو **ج**
 مادام ليس **ب** لانه دائما وهو المطر واما البواق فلا تنعكس لصدق قولنا
 بعض الحيوان هو ليس باننا بالضرورة المطلقة وبعض الفم هو ليس بخفف
 بالضرورة الوقية دون عكسها ومثلي لم تنعكس لم ينعكس شيء منها لما عرفت
 في العكس المستوي واما السوالب كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال

كون نقيض المجموع من الموضوع ونعكس الخاصان حينئذ مطلقة لانه
 اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من **ج ب** مادام **ج** دائما تفرض ذات
 الموضوع **د** قد ليس **ب** بالفعل **و ج** في بعض اوقات ليس **ب** لانه ليس
ب في جميع اوقات **ج** فبعض ما ليس **ب** فهو **ج** في بعض احيان ليس
ب وهو المدعى واما الوقتين والوجود يتدان فتعكس مطلقة بعمامة
 لانه اذا صدق لاشي من **ج ب** بلحدى هذه الجهات يفرض الموضوع **د**
 فهو ليس **ب** بالفعل **و ج** فبعض ما ليس **ب** فهو **ج** بالفعل وهو المط
 هكذا تبين عكوس جزئياتها واما بوابة السوالب والشرطية موجبة
 كانت او سالبة فيغير معلوم الانعكاس لعدم الظفر بالجران **الباب الرابع**
 في لوازم الشرطيات اما المتصلة الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانع
 بلجم من عين للمقدم ونقيض التالي ومانعة للملوم نقيض المتقدم وعين
 التالي متعاكسين عليهما واما البطل للزوم والانفصال والمنفصلة
 الحقيقية تستلزم اربع متساوات مقدم الاثنين عين احدى الجزئين وتاليهما
 نقيض الآخر ومقدم الآخر نقيض احدى الجزئين وتاليهما عين الآخر
 وكل واحد من عين الحقيقية يستلزم للآخر مركبة من نقيض الجزئين
المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس
 واقسامه القياس قول مؤلف من قضايها اذا سلمت لزوم عدم التزامها قول اخر

فهو استثنائي

فهو استثنائي ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل
 كقولنا ان كان هذا جسما فهو منحيز لكنه جسم فهو بعينه مذكور فيه
 ولو قلنا لكنه ليس بمنحيز ينتج انه ليس بجسم ونقيضها مذكور فيه
 واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
 حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه مذكور فيه
 وموضوع المطلوب فيه يسمى اصغر ومحمول الكبر والقضية التي
 جعلت جز قيا س يسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى
 والتي فيها الاكبر الكبرى ولكل ربيهما محاذ اوسط واقتران الصغرى
 بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع
 المحاذ الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلا وهي اربعة لان الحد
 الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول
 وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل
 الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع
 اما الشكل الاول فشرطا يجاب الصغرى والام يندرج الاصغر في الاوسط
 وكلية الكبرى واللاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالكبرى غير
 البعض المحكوم به على الا صغرى وفروبة النتيجة اربع الاول من جتين
 كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل **ج ب** وكل **ب** الثالث من كليتين

والكبرى سالبة ينتج سالبة كقولنا كل **ج ب** ولا شيء من **ب** افلا
شيء من **ج** الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
كقولنا بعض **ج ب** وكل **ب** فبعض **ج** الرابع من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض **ج ب** ولا شيء
من **ب** فبعض **ج** ليس ونتائج هذا الشكل بيته بذاتها واما
الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب وكلية
الكبرى والايحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق
القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى ولا ينتج الا السالبة
وضروب النتيجة ايضا اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج
سالبة كلية كقولنا كل **ج ب** ولا شيء من **ب** فلا شيء من **ج** بالخلف
وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانفكاك
الكبرى ليرتد الى الاول الثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة
كلية كقولنا لا شيء من **ج ب** وكل **ب** فلا شيء من **ج** بالخلف وبكس
الصغرى وجعلها كبرى ثم بعكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض **ج ب** ولا شيء من **ب** فليس
بعض **ج** بالخلف وبكس الكبرى للرجوع الى الاول ونفرض موضوع الجزئية
د فكل **د ب** ولا شيء من **ب** فلا شيء من **د** ثم نقول بعض **ج د** ولا شيء من

فبعض **ج** ليس الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض **ج** ليس **ب** وكل **ب** فبعض **ج** ليس
بالخلف واما الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى والايحصل الاختلاف
كلية احدى المقدمتين والايكان البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض
المحكوم عليه بالكبرى فلم يجز التعدية ولا ينتج الجزئية وضروب النتيجة ستة
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل **ب ج** وكل **ب**
فبعض **ج** بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى
وبالرتد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة
جزئية كقولنا كل **ب ج** ولا شيء من **ب** فبعض **ج** ليس بالخلف و
بعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا
بعض **ب ج** وكل **ب** فبعض **ج** بالخلف وبكس الصغرى ونفرض موضوع
الجزئية د فكل **د ب** وكل **د** اثم نقول كل **د ج** وكل **د** فبعض **ج** وهو
المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض **ب ج** ولا شيء من **ب** فبعض **ج** ليس بالخلف وبكس
الصغرى وبالاقتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية
كقولنا كل **ب ج** وبعض **ب** فبعض **ج** بالخلف وبكس الكبرى و
جعلها صغرى ثم بعكس النتيجة وبالاقتراض السادس من موجبة كلية صغرى

وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل **ب** ج وبعض **ب** ليس
 فبعض **ج** ليس بالخلف والافتراس ان كانت سالبة مركبة واما الشكل الرابع
 فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الضمري واختلافهما
 في الكيف مع كلية احدهما والالحاصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج
 ومزوجة الناتجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
 كل **ب** ج وكل **اب** فبعض **ج** ابعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من
 موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل **ب** ج وبعض **اب**
 فبعض **ج** اما الثالث من كليتين والضمري سالبة ينتج سالبة كلية
 كقولنا لا شيء من **ب** ج وكل **اب** فلا شيء من **ج** اما الرابع من كليتين والضمري
 موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل **ب** ج ولا شيء من **اب** فبعض **ج**
 ليس ابعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية ضمري وسالبة كلية كبرى
 ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض **ب** ج ولا شيء من **اب** فبعض **ج** ليس
 اما السادس من سالبة جزئية ضمري وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
 بعض **ب** ليس **ج** وكل **اب** فبعض **ج** ليس ابعكس الضمري ليرتد الى الثاني السابع
 من موجبة كلية ضمري وسالبة جزئية كقولنا كل **ب** ج وبعض **ب** ليس فبعض
ج ليس ابعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية ضمري وموجبة
 جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من **ب** ج فبعض **اب** فبعض **ج** ليس

بعكس الترتيب

بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية ضمري وموجبة جزئية
 كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من **ب** ج فبعض **اب** فبعض
ج ليس ابعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الحجة الاولى
 بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدي المقدمتين لينتج ما ينعكس الى
 نقيض الاخرى والثاني والخامس بالافتراس وليتيم ذلك في الثاني
 لبقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو **اب** فكل **دا** وكل **دب** فنقول
 كل **ب** ج وكل **دب** فبعض **ج** **د** وكل **دا** فبعض **ج** **ا** وهو المطلوب والمقدمون
 حمراء الضروب الناتجة في الحجة الاول وذكر عدم انتاج الثلاثة الاخيرة
 الاختلاف في القيل من بسيطتين ونحو شرط كون سالبة فيهما
 اخرى لما صين فسقط ما ذكره من الاختلاف **الفصل الثاني** في المختلطة
 اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الضمري والنتيجة فيه كالكبرى
 ان كانت غير المشروطتين والوقتيتين والافعال الضمري محذوف فاعليها قيد
 اللازم واللازم واللازم والضرورة المخصوصة بالضمري ان كانت احدي
 العامتين وبعد ضم اللازم اليها ان كانت احدي الخاصتين واما الشكل
 الثالث فشرطه بحسب الجهة امر او نهي صدق اللازم على الضمري
 او كون الكبرى من القضايا المعكبة السوالب والثاني ان لا تستعمل الحكمة
 الانتقائية المطلقة او مع الكبرى المشروطتين والنتيجة دائمة ان
 صدق اللازم على احدي مقدمتيه والافعال الضمري محذوف فاعليها اللازم
 واللازم والضرورة والضرورة اي ضرورة كانت واما الشكل الثالث فشرطه

منه ما يكون المتصلة صفوي والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان
اب فيج **د** واما ما **ج** **د** او **د** **ج** مانعة بلع ينتج دائما ما ان يكون **اب** او **د**
 مانعة بلع لا مستلزما امتناع الاجتماع مع اللزوم دائما او في الجملة لا امتناع مع
 اللزوم دائما او في الجملة ومانعة للخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن **اب** **فقد** **د** مستلزما
 فقيض الاول وسط للطرفين استلزما كليما واستلزما ذلك المطلوب من الثالث كلما
 كان **اب** وكل **ج** **د** واما ما **كل** **د** **ج** او **د** **ج** مانعة للخلو ينتج كلما كان **اب** فاما
 كل **ج** **د** او **د** **ج** الاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملنا ها في فن المنطق
الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية
 والاخرى وضع لاحد جزئيهما او رفعه ليلزم وضع الاخرى او رفعه ويجب ان يجاب
 الشرطية ولزوم المتصلة وكليهما او كليهما الوضع والرفع ان لم يكن وقت والانتفاء
 هو بينه وقت الوضع والرفع والشرطية الموصوفة فيه لا كانت متصلة كاستثناء
 عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء فقيض التالي ينتج فقيض المقدم والابطال
 اللزوم دون العكس في شئ منها لاحتمال كون التالي اعم من المقدم وان كانت منفصلة
 فان كانت حقيقية فاستثناء عين احدى جزئيهما كان ينتج فقيض الآخر لاستحالة الجمع
 واستثناء فقيض احدى جزئيهما كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة بلع
 القسم الاول فقط لا امتناع الاجتماع دون الخلو وان كانت مانعة للخلو ينتج القسم
 الثاني فقط لا امتناع الخلو دون الجمع **فصل الخامس** في لواحق القياس وهو خوارق
 الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة
 اخرى نتيجة اخرى وهي جزا الى ان يحصل لللط وهو ما موصول النتائج كقولنا كل

ج **ب** وكل **ب** **د** فكل **ج** **د** ثم كل **ج** **د** وكل **د** **ج** **ج** **د** فكل **ج** **د** واما
 مفصلة النتائج كقولنا كل **ج** **ب** وكل **ب** **د** وكل **د** **ج** فكل **ج** **د** وهو لللط
 الثاني قيس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس
 كل **ج** **ب** لكان كل **ج** **ب** وكل **ب** **د** اعلم انهما مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل
ج **ب** لكان كل **ج** **ب** لكن ليس كل **ج** **ب** اعلم انهما محال ينتج ليس كل **ج** **ب** وهو لللط
 الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان
 يتحرك فكله لا يستقل عند المضغ لانه لا يمشي والبهائم والسباع كذلك وهو لا يفيد
 اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل من الجملة كالتمساح الرابع التمثيل وهو
 اثبات حكم في جزئي وجد في جزئي اخر لعمى مشترك بينهما كقولنا العالم مؤلف
 فهو حادث كالبث واشتواعلية المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم
 غير المراد بين النفي والاثبات كقولهم علة الحوادث اما التاليف او كذا او
 والاخير ان باطلون بالمثل فتعين الاول وهو صيف اما الدوران فلا
 الجزم بالخير من العلة التامة وسائر الشروط المساوية مدارع انما ليست
 بعلة واما التقسيم فالخصر ممنوع لجواز علة غير المذكور وبمقدور بتبليغ
 عليه المشترك في القيس عليه لا يلزم عليه في القيس لجواز ان يكون خصوصية
 القيس عليه بشرط العلوية وخصوصية القيس مانعة منها **واما الظاهرة** ففيها
 بحثان الاول في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات اما اليقينيات فثمة
 اوليات وهي قضايا تصور مطر فيها كاف في الجزم بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزا او
 مشاهدات وهي قضايا يحكم بها العوى ظاهرة او باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة

وان لنا خوقا وغضبا وتجربات وهي قضايا يحكم بها المشاهدات مكررة مفيدة لليقين
 كالحكم بان شرب السموم نيات موجب للاسهال وحذريات وهي قضايا يحكم
 بها بحس قوى من النفس مفيد للعلم بالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
 والحرس وهو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم
 بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن التواضع عليها كالحكم بوجود
 ملكة وينقاد وانما يتجمل مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو الفاضل بكمال العدد
 والعلم الحاصل من التجربة والحرس والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا يقاسمها
 معها وهي التي يحكم فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم
 بان الاربعة زوج لا تقسمها بمتناوبين والقياس المؤلف من هذه الستة يستفي
 برهاننا وهو اما اني وهو الذي خذ الاوسط فيسعة للنسبة في الذهن والعين كقولنا
 هذا متعقن الاخلوط وكل متعقن الاخلوط مجموع فهذا مجموع واما اني وهو الذي
 خذ الاوسط فيسعة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا مجموع وكل مجموع متعقن الاخلوط
 فهذا متعقن الاخلوط واما غير اليقينية فستة مشهورات وهي قضايا يحكم
 بها الاعتراف جميع الناس بالمصلحة عامة او رقة او حمية او تقاض من عادات
 وشريع واداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الاوليات لو خلت وبفسد مع قطع
 النظر عما وراء علته لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف
 العورة مذموم ومراعات القضا محمودة هذه ليكون صادقا وما يكون كاذبا وكل
 قوم مشهورات ولا هل صناعة يحسبها او مشاهدات وهي قضايا يستلزم عن الخصم ويستفي
 عليها الكلام لدفعه كسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من هذين

يستفي
 بحدوده

يستفي جدلا والنقض افتناع القاصر عن ذلك البرهان والزام الخصم ومقبولة وهي
 قضايا تؤخذ من يعتقدها اما الامر سماوي او مزيد عقل ودين كالمأخوذات
 من اهل العلم والذهن ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للقل كقولنا قلون
 يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من هذين يستفي خطابة والفرس منه
 ترغيب السامع فيما ينفع من تهذيب الاخلاق وامرين ومخيلات وهي قضايا اذا او
 ردت على نفس اشترت فيها ثابرا عجيبا من قبيل وبسط كقولهم لزم يا قوته سبالة
 والصلابة مهووعة والقياس المؤلف منها يستفي شر او الفرض منها انفعال النفس
 بالترغيب او التقير وبروجه الوزن الحسن والصوت الطيب ووهيا وهي
 قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشارا له
 العالم قضاء لا يتناهي ولولا دفع العقل والشرائع كانت في حكم الاوليات وعرف كذب
 الوهم لمراقبة العقل في مقدمات القياس النتائج لنقيض حكمه وانكار نقيضه عند
 الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يستفي سفسطة والفرض منها ان تمام الخلف
 وتعليطه والمغالطة قياس يفسد صورته بان لا يكون على هيئة منتجة للاختلاف
 شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة او مادية بان يكون المقدمة و
 المطلوب شيئا واحدا لكون الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضاحك
 فكل انسان ضاحك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا الصورة العرس
 المنقوش على الحائط فرس وكل فرس صهال لينتج ان تلك الصورة صهال او من جهة
 المعنى كعدم مراعات وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان فرس فهو انسان
 وكل انسان فرس فهو فرس لينتج بعض انسان ووضع الطبيعية مقام الكلية كقولنا الانسان

حيوان والحيوان جنس لنتج الانسان واخذ الامور الذهنية مكان العينية
وبالعكس فعليك بمهمات كل ذلك لتلا تقعر في الغلط والمستعمل للفعالية
سوف سطل ان قابل بها الحكيم ومشاعني ان قابل بها الجرد
في اجزاء العلوم وهي موعات وقد عرفتها ومبادي وحدود الموضوعات
واجزاءها واعراضها الذاتية والمقدّمات غير البنية ونفسها للوخوذة على
سبيل الوضع كقولنا ان يصل بين نقطتين بخط مستقيم وان تمل با تي
تعدد على كل نقطة شيئا دائرة والمقدّمات البنية بنفسها كقولنا المقادير
المساوية بمقدار واحد متساوية ومساائل وهي قضايا التي تطلب نسبة
محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضع العلم كقولنا
كل مقدار اما مشاركة للاخر او مباين وقد يكون هو مع عرض ذاتي كقولنا
كل مقدار وسط في النسبة فهو طبعي بما يحيط به الطرفان وقد يكون نوعه
كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد يكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل
خط قائم على خط فان زوايا جنبيه قائمتان ومتساويتان لهما وقد
تكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين واما مجر
لا تخرج عن موضوعاتها الامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوب بالثبوت
لم بالبرهان هذا اخر الكلام في هذه الرسالة

تمت
م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 نحمدك يا من وجبت لنا وجوده وانتع شريكه وممكنات وجوده صلواتنا على من جعلت برأيه معجزاته
 الضرورية على شريعة المتكربين وعلت رايات اياته البديهة على فئة المترددين وعلى الواصلين والناظرين نصب
 السبق في مضار اليقين الهادي للقائمين على السبل الطرية المبينة **وبعد** فلا تشتت معاذة الضرورة والوجوب
 والدوام والفضل والقوة والامكان والامتياز وكانت مشتتة على فروع الابحاث في حقايقها وامثلتها اردت
 تحقيقها على وجه يرتفع من وجوه ايجازها قناعها وينكشف عن بدو افكارها ثنائيا ويندفع ما اوردته الاقل
 الاعلام عليها ويتقطع عرق دبيب نمل الاوهام حولها ولا يسمع بعده طنين بعض الظنون عليها وجعلت
 ما كتبت محتويا على البناء والاصول وشتملا على ابواب شاملة لفصول وسميت بمقتضى باب الوجوهات متوكلا
 على الله تعالى في جميع الجهات ومنه نسل العود والساد فانه هو الهادي الى سبل الرشاد **الباب الاول**
 في الضرورة والوجوب وفيه فصول **الفصل الاول** في مطلق الضرورة والوجوب فمطلق الضرورة عبارة عن
 امتناع انفكاك النسبة الايجابية او السلبية في الجملة عن الموضوع كانه ضرورة نسبة العمليات او من نسبة
 اخرى كانه لزوم حكم الحكم في الشرائط ويساوقها مطلق الوجوب فالضرورة المنقصة الى اقسام الالية
 قسم منها ذلك القسم هو امتناع انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع سواء كان ذلك ناشيا
 من ذات الموضوع وهو الضرورة لاجل الذات والوجوب الذاتية او من امر خارج وهو الوجوب بالغير وسواء
 كان ازا وابتداء هو الضرورة الازلية او لم يكن وسواء كان في جميع اوقات ذات الموضوع وهو الضرورة الذاتية او
 في بعضها المعينة وهو الضرورة الوقتية المطلقة او غير المعينة وهو الضرورة المنقصة المطلقة وسواء كان بشرط
 شيء ومنه وصفي الموضوع والمحمول مع الموضوع وهو الضرورة الوصفية والضرورة بشرط المحل او بدون شرط
 شيء ولتعدد هذه الاقسام في فصول اخرى **اورد** على هذا التعريف ان معنى امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع
 انه متوحد وجبت وهو تحقق ضرورة اليجاب في ضرورة السلب من الموضوع الموجود كقولنا لا شيء من
 الانسان يجر الضرورة خارجية كانت او حقيقية او ذهنية ضرورة انه كما وجد في الخارج اذ في الذهن يلزمه
 ان لا يكون مجزا في ضرورة السلب من المعدم الذي يتبع اليجاب له لو وجد كقولنا لا شيء من الغناء يجر
 بالضرورة خارجية او حقيقية او ذهنية لكنه غير متحقق في ضرورة السلب من المتع الذي كان ضرورة السلب
 عنه لاجل امتناعه ولو وجد لتحقق اليجاب كقولنا ليس شريك البارئ تعالى بعلم الضرورة خارجية او حقيقية
 فانه صادق على جميع التقادير ضرورة انه لا يصدق اليجاب العلم الا بيجابا خارجيا لا حقيقيا فيصدق السلب الخارجي

والخفي

الرد هو انفس السلب

سبب هو انفس السلب

والحقيق انه لا يرتفع التقيض السلباني عن شيء وانه ارتفع التقيض العدولي من المعدم مع انه لو وجد
 كان عالما بالضرورة والامكان شريفا واجيب عند بان الموضوع اذا امتنع يلزم على تقدير وجوده عدمه فيلزم
 السلب وجوده لانه متى تحقق الموضوع تحقق عدمه ومتى تحقق عدمه تحقق السلب **اقول** هذا الجواب غير تام
 اذا اشكال لا يتوحد بالمتع بالذات يتوحد بالمعدم الممكن ولا يلزم من فرض وجوده عدمه كانه قولنا لا شيء من
 الغناء بطائر بالضرورة سلبية خارجية لان عدمه لا استمراره خارجية توجب كانه عدمه واجبا بالغير **اقول**
 عدمه فيمتنع ايجاب الطيران في الخارج في جميع تلك الاوقات واذ كذب اليجاب الخارجي الممكن العام فقد صدق
 الذي هو السلب الخارجي الضروري مع انه لو وجد كان طائرا بالامكان العام فالخفة المجرى ان يفرق بين الضرورة
 وبين الزم فانه من ضرورة الموضوع امتناع انفكاكها عنه وليس معنى امتناع الانفكاك ان يتبع تحققها
 في نفس الامر بل هو الاخرية بقوى المحذور بل معناه امتناع ان لا يصدق في حقه تلك النسبة بحيث لو فرضت
 كاذبة يلزم محال من الحالات لا تتقلب لما هيته اما هيته اخرى ولا تتضاء الواجب بالذات وامثالها الا يرى ان
 الغناء اذا لم يوجد شيء من الخارج والذهن لم يكن مجزا ولا طائرا بالضرورة ضرورة ان ايجاب المجرة والطائر
 وغيرهما يتوقف صدقه على وجوده فعلى تقديره ان يكون معدوما في الخارج وفي الذهن يمتنع ان لا يصدق صدقه بل
والفصل ان من ضرورة اليجاب عدم امكان السلب ومعنى ضرورة السلب عدم امكان اليجاب والامكان
 ضرورة احد الطرفين مناقضة لامكان الطرف الاخر وتقيض كل شيء وفقد لا شك انه لا يتوقف صدق
 اصل اليجاب على وجود الموضوع فكذلك يتوقف عليه صدق ضرورة بناء على ان اليجاب الضروري اخضر
 من مطلق اليجاب وما يتوقف عليه تحقق العام يتوقف عليه تحقق الخاص وكان صدق اصل السلب لا يتوقف
 على وجود الموضوع فكذلك صدق ضرورة جمعة عدم امكان اليجاب فاشكال هذه السلب ضرورة لعدم
 المتع او الممكن من حيث انه معدوم من غير احتياج الى تقدير وجوده بخلاف اللزوم المحتاج الى تقدير
 فلا اشكال انم هنا اشكال اخر هو ان تعريف الضرورة بامتناع الانفكاك مستلزم الدور سواء ارتفع
 ضرورة السلب او سلب الامكان الذي هو سلب الضرورة واجيب بان الحق هو التنبية على مفهوم الضرورة
 مع حاجتها وجوب بحث لانه ان اراد ان مفهوم الضرورة بديهى على قولنا لا يحتاج الى تنبيه وان اراد ان بديهى
 خفي فلا يزول خفاؤه بالتعريف الدورى ان الضرورة والامكان والامتناع لما اخذ كل منها مفهوم اخر من
 لم يكن شيء منها منزىلا عن الخفاء الاخر لا يكون كاسبه فلا يكون تعريفنا حقيقيا ولا تنبيهنا انم لو كان مفهوم
 الضرورة بديهيا خفيا ومفهوما الامتناع الذي اخذ في الضرورة بديهيا جليا امكان ذوال الخفاء لكن اخذ الحق
 في مفهوم بوجوب خفاؤه ايضا ولذا ذهب صاحب المواقف الى كون جميعا بديهية جلية حيث قال ان تصورات

قلنا ان عدمه محال يستلزم محالا اخر بخلاف زوجية الاربعة فان ماهية الاربعة من حيث هي هي المكنى عن وجودها
 ولا مقتضية ايها لم يجب لها ثبوت الزوجية في جميع احوال المفروضة معها انما معدومة في الخارج وفي جميع
 الازمان لم يكن اربعة ولا زوجا لانها على هذا التقدير تكون معدومة مطلقة ليس لها نحو من احوال الوجود فيستلزم ثبوت
 منزه من الغزومات فضلا عن ثبوت منزه الزوجية لها وذلك لانه ماهية الاربعة ولذا ماهية كل مكنى ومنه لا يستلزم
 الوجود الخارجي لا يقتضي وجودها في ذهن من الازمان وانما يقتضي ذات الواجب تعالى مقتضية العلم بكل ما يقع
 ان يعلم عند التكليم وذات المبادى العالية مقتضية العلم الشامل ايضا عند الحكماء في النسبة الى ذات الاربعة
 يمكن ان لا يكون اربعة ولا زوجا بان تكون معدومة مطلقا فقد ظهر ما ذكرنا ان الواجب الذاتية النسبة الاربعة
 انما تحقق فيما كان الوجود عين ماهية الموضوع من حيث هي وادقتضاها بان يكون جزئيا او خارجا لزمانا
 لها فلا يكون ثبوت شيء من المكنى او المتضاها بالذات لانه الوجود الذي يتوقف عليه تحقق الواجب خارج
 عن ماهية كل مكنى ومنه ليس متضاها من حيث هي وادالم يكن الوجود للموقوف عليه متضاها فكيف
 يكون الواجب المتوقف عليه متضاها بل الواجب المتحقق في جميع هذه المواد هو الواجب بالغير سواء
 كان الواجب ثبوتا في الخارج فقط كثبوت الاحراق والاضاءة للناور والشمس او ثبوتا في الذهن فقط كثبوت
 العموم والكلية للانسان الموجودة في الذهن بمجرد اعم العوارض الشخصية وكثبوت الواجب والامكان والاشتغال
 الواجب والممكن والمنتهى او كان ثبوتا في الخارج والذهن جميعا كثبوت الماهيات واجرائها المحركة لافرادها الموجودة
 في الخارج والذهن جميعا ضرورة ان افراد الانسان الموجودة في الخارج وان افراد الوجود في الذهن انسان
 في الذهن اذ الحاصل في الذهن والحاصل في الخارج متحدان في الماهية عند تحقيقهم وان اختلاف العوارض
 المختصة بكل من الوجودين اعق الوجود الخارجي والوجود في الذهن الا يرى اننا اذا تصورنا العنقا بانها طائر كذا
 يحصل في اذهاننا صورة هي صورة العنقا بلا مزية ولما لم توجد في الخارج تحقيقا لم تكن عناق في الخارج في
 عناق في الذهن وكذا الكلام في جميع الماهيات وكثبوت لوازم الماهيات لها اي لوازم كون الماهيات تلك
 الماهيات كثبوت الزوجية لاربعة والفردية لفرد اذ قد عرفت ان الاربعة اربعة في الخارج والذهن وانما موجودة
 فيها وبسبب سلب الشيء الموجود عن نفسه في ظرف الوجود ويلزمها على التقدير ان تكون زوجا فالزوجية
 لازمة كونها اربعة سواء في الخارج او في الذهن لكن كونها اربعة لما كان ايجابا يتوقف على وجودها ايضا اما
 في الخارج او في الذهن ولم يكن الوجود الموقوف عليه مقتضى ماهيتها المطلقة لم يكن زوجيتها واجبة لذات
 الاربعة بل بشرط الوجود المطلق ولذا حكم الشيخ ابن سينا بان الزوجية لازمة لاربعة بشرط الوجود المطلق
 لان حيث هي هي وان سبق ذلك لبعض الاوصاف هذا الذي ذكرناه بالنظر الى النسبة الاربعة والماضية

السبيل

السببية فيتحقق فيها الواجب الذاتية سواء كان سلبا عن الواجب بالذات كقولنا الله ليس بحجم
 بالواجب الذاتية او سلبا عن الممكن كانه قولنا الشيء من الانسان بغير من المفروضة او سلبا عن المنتهى بالذات
 كقولنا ليس اجتماع التقيضين مجزا بالضرورة اما الاول والثالث فظاهران لان الجسم والجسم المجزأ
 الممكن التي لا تقتضي ذاتا شيئا من الوجود والعدم فلو فرض الواجب او المنتهى بالذات جسميا يلزم انقلاب
 الواجب او المنتهى الممكن ولا يجوز عقله ان يجاز عند العقل ان يكون ماهية واحدة واجبا بالذات في وقت
 ومكانا ومتغايرة في وقت اخر لانه في باب اثبات الصانع فالماهية الواحدة لا يصدر عنها الا امر واحد هو
 اقتضاء الوجود او اقتضاء العدم او عدم اقتضاء شيء منهما عند جميع العقلاء بواحدة واما الثاني فلا
 الفرعية سلبية عن الانسان بالمفروضة في جميع احوال المفروضة مع ان سلبا كان موجودا في الخارج
 او في ذهن من الازمان او معدوما مطلقا فيكون ذلك السلب ضروريا لاجل ماهية المطلقة فيكون ذلك
 النسبة السلبية واجبة وجوبا ذاتيا اما ضرورة السلب على تقدير كون الانسان معدوما مطلقا فلا يلزم
 الفرعية يتوقف على وجود الموضوع واما على تقدير كونه موجودا في الخارج او في الذهن فلا يلزم كانه موجودا
 في احداهما كانه انسانا في ظرف الوجود وكما كان انسانا في ظرف الوجود فلا يلزم كانه انسانا موجودا
 بصدق قولنا هذا الوجود انسان فلو لم يكن انسانا يلزم اجتماع التقيضين ولذا قالوا لا يصح سلب الشيء الموجود
 عن نفسه واما البرهان فان فصول الانواع الحقيقية متضادة لا يمكن اجتماعها في محل واحد في زمان واحد كما كان
 الشيء انسانا لم يكن فرسا او حمارا او غيرها بالمفروضة والاصح ان تضاد وهو محال ولذا قالوا لا يقولون
 بمت من وجهين الاول ان الصها الخارجية من ماهية الانسان على تقدير كونه صاهلا يكون فرسا فلا يكون سلبا للفرس
 عند ضرورية الماهية المطلقة لثبوتها على بعض التقادير الخارجية منها والجواب ان هذا غير قاطع فيكون ذلك السلب
 ضروريا لماهية المطلقة لان الراس من جميع احوال الخارجية المفروضة معها في احوال الممكنة الاجتماع مع الماهية ولا يلزمها
 ذات تلك الماهية بحيث لو فرضت على تلك الحالة لم يلزم انقلابها لماهية اخرى ولا يمكن اجتماع الصها مع الانسان
 لما عرفت من تضاد الفصول ولزم انقلاب ماهية الانسان لماهية اخرى وبهذا ينبغي ما اوردناه في صدر البحث
 برجاء اخر جيلان العدم ليس من احوال الممكنة الاجتماع مع الواجب بالذات ولو بالنظر الى ذاتها بخلاف مطلق العدم النسبة
 الذات الاربعة على ما عرفت لثبات تضاد الفصول منوع كيف ويجوز اجتماع الخلق والصها لانه شخص واحد النسبة
 المقدرة استيعاب الجواب ان ليس في الانسان مثلا مجزئا كان مبدؤه للنطق مطلقا ولو كان مبداء لشيء اخر لم
 ما كان مبداء للنطق فقط وفصل الزمن ما كان مبدؤه للصها فقط وذلك لان الفصول مأخوذة من الصور
 النوعية المقتضية لاشكال متضادة الا يرى ان الصورة النوعية الانسانية تقتضي استقامة القائمة والشيء في القدر

فقد قيل في هذا من وجهين الاول ان الصها الخارجية من ماهية الانسان على تقدير كونه صاهلا يكون فرسا فلا يكون سلبا للفرس عند ضرورية الماهية المطلقة لثبوتها على بعض التقادير الخارجية منها والجواب ان هذا غير قاطع فيكون ذلك السلب ضروريا لماهية المطلقة لان الراس من جميع احوال الخارجية المفروضة معها في احوال الممكنة الاجتماع مع الماهية ولا يلزمها ذات تلك الماهية بحيث لو فرضت على تلك الحالة لم يلزم انقلابها لماهية اخرى ولا يمكن اجتماع الصها مع الانسان لما عرفت من تضاد الفصول ولزم انقلاب ماهية الانسان لماهية اخرى وبهذا ينبغي ما اوردناه في صدر البحث برجاء اخر جيلان العدم ليس من احوال الممكنة الاجتماع مع الواجب بالذات ولو بالنظر الى ذاتها بخلاف مطلق العدم النسبة الذات الاربعة على ما عرفت لثبات تضاد الفصول منوع كيف ويجوز اجتماع الخلق والصها لانه شخص واحد النسبة المقدرة استيعاب الجواب ان ليس في الانسان مثلا مجزئا كان مبدؤه للنطق مطلقا ولو كان مبداء لشيء اخر لم ما كان مبداء للنطق فقط وفصل الزمن ما كان مبدؤه للصها فقط وذلك لان الفصول مأخوذة من الصور النوعية المقتضية لاشكال متضادة الا يرى ان الصورة النوعية الانسانية تقتضي استقامة القائمة والشيء في القدر

مع النطق والصورة النوعية الغرسية تقتضي ما لا يمكن اجتماعه مع مقتضية الصورة الانسانية او الحارية ولذا
 حكوا بتفاد الصور النوعية فكذا الفصول للأخوة منها فقد ظهر ما احتقنا ان سلب بعض الماهيات المتباينة
 من بعض اخر كسلب الغرسية والحجرية عن الانسان وبالعكس من لوازم الماهيات كزوجية الاربعة والاربع
 الماهيات فسمان قسم ينسلك عنها بشرط الوجود المطلق لا زوجية والغريبة وقسم ينسلك عنها مطلقا
 ولو فرضت معدة مطلقة كسلب بعض الماهيات المتباينة عن البعض الاخر وكون القسم الثاني من الوازم
 اما باعتبار ما تحقق الماهية نفسا امر في احد الوجودين الخارجين والذهني موجب لتحقيق ذلك السلب
 في نفس الامر ايضا ان حمل الزم على الخشور اعني متى تحقق المذموم تحقق الارزق ولما بافتبارك سلب
 لا ينسلك منها في جميع الاحوال المفروضة معها الملكة الاجتماع مع ان حمل على معنى الغرورة اذ قد عرفت ان ما ينسلك
 السلب يصدق حيث يكون طرف المخالف الذي هو الايجاب مستلما للحال اول هذا القول يترتب على وجود
 ولا على تقدير وجوده اذ ان عدمه المطلق من حيث انه معدوم مطلق يتشبه حقا الايجاب فيصدق سلب الغرورة
 والارتقاء التقيضان وهو محال ايقان يجوز ارتفاع التقيضين من المعدوم لا يقول التقيضان قد يطلق على المفهومين
 التصديقيين كما قولنا زيد قائم زيد ليس بقائم ولا يجوز القتل اجتماعها ولا ارتفاعها الا من معدوم
 لئلا كان حكما بديها وقد يطلق على المفهومين التصوريين كالكتاب والاكاتب ولا يجوز اجتماعها ولا ارتفاعها من امر
 موجود لكن يجوز ارتفاعها من المعدوم فانما الاشتباه في الخارج لما كان معدوما في الخارج ولا يفتن في ذهنه لما كان
 معدوما في ذهنه فالعدم في الخارج مثلا ليس بكتاب في الخارج ولا كاتبا في ايضا والتقيض بالاطلاق الاول
 يسمى تقيضا سلبيا وبالاطلاق الثاني يسمى تقيضا عدليا ولا اجل ما ذكرنا فكلما يكون السالبة البسيطة ام من الزوجة
 المعدولة المحول والمراد هنا عدم جواز ارتفاع التقيضين بالاطلاق الاول لا يفتن وبهذا البيان اذ قد عرفت ما يورد هنا
 من ان زوجية الاربعة لو لم تكن واجبة لاجل ذات الاربعة لا يمكن سلبها عنها بالنظر في ذاتها فيندرج الزوج في عنوانه
 قولنا كل ما ليس بزوجة فرد ان المعبر في عقد الوضع هو المكان الذاتية لصدفة العنوان كما اعتبره العاريد وسبحي عتيقة
 وذلك الاندراج باطل ضرورة وخلاصة الاندفاع اننا لنعلم الاندراج المذكور لو كان العنوان هناك بجواب
 الزوجية وليس كذلك بل العنوان شتمل ايضا على مفرد وجودي هو الموصول فلا يمكن صدق الاعلى امر موجود في الخارج
 اذ في ذهنه وكما كان الزوج موجودا في الخارج اذ في ذهنه لم يكن متضمنا بالازواج والاصح التقيضان التصوريان
 انما الزوج والازواج وهو محال كما عرفت بقوله انما اثبتت شريفة الاول انما انهم ان الوجوب الذاتية لا تحقق في
 شئ من المفرومات لشيء من المكائن والتنعنا كيف ولو اخذ اليك بشرط الوجود الخارجي او بشرط
 ما يوجب كما قولنا النار بشرط الوجود الخارجي حادة بالغرورة والكاتب بشرط كونه كاتبا او بشرط كونه متمكن

الاصحاب

الاصحاب هو متمكن الاصابع بالغرورة او اخذ بشرط الوجود الذهني او بشرط ما يوجب كما قولنا الانسان بشرط
 معلوم بالغرورة وبشرط العموم على بالغرورة او اخذ بشرط الوجود المطلق او بشرط ما يوجب كما قولنا الاربع
 بشرط كونه موجودة في شئ من الخارج والذهني زوج بالغرورة وبشرط كونه زوجا منقسمة المتساوية
 بالغرورة لم يمكن انشاك المحول عند جميع احوال المفروضة معه فيكون شئ له واجبا بالذات والجواب ان الملكة
 مع ذلك الشرط ما يستحيل انشاك الوجود عند حقه لفرضه معدما يلزم اجتماع التقيضين مما الوجود والعدم
 على ما عرفت فيكون ذلك الكثر بهذا الاعتبار واجبا بالذات لان الوجود يكون جزءا لماهية اعتبارية او خارجا
 لازما لانه جميع احواله وكذا التثنية المأخوذة بشرط الوجود الذهني او بشرط ما يوجب ولا يلزم منه تعدد الواجب
 الحقيقي بالذات لان الماهية المأخوذة مع ذلك الشرط ماهية اعتبارية لا وجود لها في الخارج بل في محض الاعتبار ولا
 يدوم لها ذلك الاعتبار والذات هو منشأ اقتضاء الوجود والواجب الحقيقي من كان موجودا في الخارج وانسحب
 انشاك الوجود عن ماهية المطلقة سواء اخذت مع شرط شئ او لا كما عرفت وبالجملة مرادنا من الواجب بالذات
 في هذا المبحث ما لا يمكن انشاك الوجود عنه سواء كان حقيقيا او اعتباريا فهو انهم من الواجب الحقيقي بالذات فلا شك
المبحث الثاني ان الماهيات ليست بمحمولة وانما المحمول وجودها في الخارج اذ في ذهن من اذعان على القول
 بالوجود الذهني لا هو تحقيق الكلام وبعض الشكوك لا امام التزاي والامام الرازي والسعد التفتازاني والشريف الجرجاني
 والمحقق الدواني وغيرهم من المحققين فذلك يقتضي ان يكون ثبوت الماهيات لانفسها وثبوت اجزائها المحمولة لها فاذ
 لا يسلط جعل واجبا فكون الانسان انسانا فاعطا وميونا وجسا وموجرا مثلا ليس بجعل جاعل بل اجل ذات
 الموضوع اما جعل ماهية الانسان المطلقة ويدل عليه قوله الشيخ الرئيس ابن سينا ما جعل الشمس شمسًا وكن
 جعله موجودا حين سئل عنه وكان يا كل الشمس والجواب عند ابن سينا مراد الشيخ واحوانه ان ثبوت الماهيات
 لانفسها يقتضي ذاتها والشان جميعها واجبة بالذات لا مفردة اطلاق الثبوت يتوقف على وجود الموضوع فلو
 اقتضت ذاتها ذلك الثبوت لكانت مقتضية لوجودها ايضا فيلزم ذلك وهو من زوى البطالان بل مراده بجعل
 ثلثة الاول ما ذكره بعض المحققين الشارح الجديد للتجريد من ان مراده بيان المتعلق الاو الجعل واليجاد بانه
 الوجود لا الثبوت المذكور المتوقف على الوجود فالفاعل مثلا جعل الشمس موجودا وبهذا الجعل صار شئنا
 وجسا وموجرا ايضا فيما احتياجه ثبوت عن الماهيات لا ان تأثير جديد ان الجعل واحد المحمول تعدد
 كنه تعلق ذلك الجعل بالوجود اولا وبالذات وبالوادة المتوقفة على الوجود بسلطة الثاني ما ذكره المحقق الدواني
 هناك من انشارة القول بان الجعل هو نفس الماهية لا وجودها وحاصلها ان الجعل قسمان الاول اختراعي وهو
 افاضته الاشياء على قائل الصور او مراض على ما ذكره قائله ومن هذا القبيل جعل الوجود الذهني خارجيا وهذا الثاني ينحصر

يستدعي مجموعا ومجموعا الى ثلاثة ابداء وهو ايجاد الانياس عن الانياس من كنه العدم لا يتحقق مجموعا
 اليه بل هو جعل بسيط مقدس من شوائب الكثرة مستغن من قابل متعلق بذات الشيء فقط وهذا هو التأثير الحقيقي
 في الشيء والاول هو الحقيقة تأثيره في بعض اوصافه اعني كونه شيئا اخر هو الوجود او غيره فانه بالذات هو ذلك الانتفاء
 ومرارا الشيخ من قوله ما جعل مشيئا اني الجمل الاول الاختراعي من ماهية الشمس لان الماهية ليست بمجموعا بل
 بل مجموعا في نفسها لان ما يفيد الفاعل شيئا يجب ان يكون له وجود غير يمكن ان يفيد شيئا ولا يلزم من عدم جعل الشمس
 مشيئا عدم جعل الشمس في نفسه قال الساج وجعل الظلمات والنور ومن قوله بل جعله موجودا بالذات الجمل الثاني
 الابداعي تغييرا عنه لان ما جعله في نفسه يستلزم جعله موجودا وذلك لان الجمل منقسم في قسمين فلما
 بطل الاول تعين الثاني ولا يتحقق فيه صحة ان يقال جعله اسحق متصفا بالوجود لما عرفت من الاستلزام لا يتحقق في قول
 القائلين بان اثر الاول الجمل من الانتفاء بالوجود بمعنى جعله في نفسه لا بمعنى جعله شيئا للالزام التسلسل المحال
 ان يقال جعله اسحق متصفا بالانتفاء بالوجود او متصفا بالانتفاء بذلك الانتفاء وهكذا انما اثر الاول عدم
 الجمل هو ذلك الانتفاء والانتفاء الاخر مرتبة عليه كذلك اثر الاول عند الشيخ وانما هو نفس الماهية ومقتضى انتزاع
 الانتفاء مطلقا مرتبة عليه هذا هو تحرير كلامه وتلخيص بوجهه انهم وانما اوله انما هو ايجاد الشمس
 باضافة الصورة المشيئية على مادة التي هي العناصر وهيلا حاكوا ذلك الظل والنور كقيمتان عارضيتان للهوا
 بل قال وجود الصورة والعرض بدون الجمل وفاقابين الحكماء فقد كان هذه الاشياء مسبوقة بمادة قابلية الابداع
 منسوبة بالابداع من غير سبق مادة فيكون جعل هذه الاشياء اختراعي لا ابداعيا كقولهم الشمس الذي بالحدوث
 وكل حادث عند عدم مسبوقة بمادة ومدة بل الابداعي عند الحكماء منحصر في جعل المبررات ايصال الذات ما ذكرتم جعل
 المواد بصورة بصورة مشيئية وجعل الهوا مطلقا او مقيضا اختراعي لا كونه جعل ماهيات هذه الاشياء فانها
 غير موجودة قبل اضافة الصورة وايجاد الظل والنور فلا يمكن ان يفيد الفاعل شيئا كادل عليه كلامه ونهاية الامر
 كون الاختراعي مستلزما لا بداع بوجه العكس لا نقول مطلقا للسبوقية بالمادة فتخرج جعلها من الابداعي وتدخل
 في الاختراعي والافايد السري المسبوقة بمادة الاخشاب والاحجار لا يكون ابداعيا ايضا لان ذات السري
 غير موجودة قبل وجود صورتها فلم يكن الفاعل يفيد الصورة السري بل انما افادها المواد وكذا غيره فيلزم
 ان لا يوجد ابداعيا واما ثانيا فلان قوله ومن هذا القبيل جعل الموجود الذهني اه مستلزم لنفي الابداعي راسا
 فان جميع ما يفيد الفاعل حاصل في علمه استحال ايجاد بدون العلم بما يرجع بل الحق ان الابداعي منحصر في ايجاد
 بدون سبق مادة خارجية واما ثالثا فلان القول بان الترتيب على الجمل نفس الماهية لا وجودها الذي هو مقبول
 ثانيا غير موجود في الخارج قطعا كقوله الماهية انما يقع على القول بكون وجود المكنات عين ذاتها لا ايجادا عليها

اجبا

تعلقه بنسب الماهية الى ايجادها
 والاول هو الحقيقة تأثيره في بعض اوصافه اعني كونه شيئا اخر هو الوجود او غيره فانه بالذات هو ذلك الانتفاء
 ومرارا الشيخ من قوله ما جعل مشيئا اني الجمل الاول الاختراعي من ماهية الشمس لان الماهية ليست بمجموعا بل
 بل مجموعا في نفسها لان ما يفيد الفاعل شيئا يجب ان يكون له وجود غير يمكن ان يفيد شيئا ولا يلزم من عدم جعل الشمس
 مشيئا عدم جعل الشمس في نفسه قال الساج وجعل الظلمات والنور ومن قوله بل جعله موجودا بالذات الجمل الثاني
 الابداعي تغييرا عنه لان ما جعله في نفسه يستلزم جعله موجودا وذلك لان الجمل منقسم في قسمين فلما
 بطل الاول تعين الثاني ولا يتحقق فيه صحة ان يقال جعله اسحق متصفا بالوجود لما عرفت من الاستلزام لا يتحقق في قول
 القائلين بان اثر الاول الجمل من الانتفاء بالوجود بمعنى جعله في نفسه لا بمعنى جعله شيئا للالزام التسلسل المحال
 ان يقال جعله اسحق متصفا بالانتفاء بالوجود او متصفا بالانتفاء بذلك الانتفاء وهكذا انما اثر الاول عدم
 الجمل هو ذلك الانتفاء والانتفاء الاخر مرتبة عليه كذلك اثر الاول عند الشيخ وانما هو نفس الماهية ومقتضى انتزاع
 الانتفاء مطلقا مرتبة عليه هذا هو تحرير كلامه وتلخيص بوجهه انهم وانما اوله انما هو ايجاد الشمس
 باضافة الصورة المشيئية على مادة التي هي العناصر وهيلا حاكوا ذلك الظل والنور كقيمتان عارضيتان للهوا
 بل قال وجود الصورة والعرض بدون الجمل وفاقابين الحكماء فقد كان هذه الاشياء مسبوقة بمادة قابلية الابداع
 منسوبة بالابداع من غير سبق مادة فيكون جعل هذه الاشياء اختراعي لا ابداعيا كقولهم الشمس الذي بالحدوث
 وكل حادث عند عدم مسبوقة بمادة ومدة بل الابداعي عند الحكماء منحصر في جعل المبررات ايصال الذات ما ذكرتم جعل
 المواد بصورة بصورة مشيئية وجعل الهوا مطلقا او مقيضا اختراعي لا كونه جعل ماهيات هذه الاشياء فانها
 غير موجودة قبل اضافة الصورة وايجاد الظل والنور فلا يمكن ان يفيد الفاعل شيئا كادل عليه كلامه ونهاية الامر
 كون الاختراعي مستلزما لا بداع بوجه العكس لا نقول مطلقا للسبوقية بالمادة فتخرج جعلها من الابداعي وتدخل
 في الاختراعي والافايد السري المسبوقة بمادة الاخشاب والاحجار لا يكون ابداعيا ايضا لان ذات السري
 غير موجودة قبل وجود صورتها فلم يكن الفاعل يفيد الصورة السري بل انما افادها المواد وكذا غيره فيلزم
 ان لا يوجد ابداعيا واما ثانيا فلان قوله ومن هذا القبيل جعل الموجود الذهني اه مستلزم لنفي الابداعي راسا
 فان جميع ما يفيد الفاعل حاصل في علمه استحال ايجاد بدون العلم بما يرجع بل الحق ان الابداعي منحصر في ايجاد
 بدون سبق مادة خارجية واما ثالثا فلان القول بان الترتيب على الجمل نفس الماهية لا وجودها الذي هو مقبول
 ثانيا غير موجود في الخارج قطعا كقوله الماهية انما يقع على القول بكون وجود المكنات عين ذاتها لا ايجادا عليها

اعلى القول بكونه زائدا عليها كاذب اليه الشيخ في كتب جمهور الحكماء والثالث بالوجود الذهني وذلك لان ماهية
 كالحادث موجودة في علم فاعله الذي هو الواجب عزلا وابتداء ولا يتغير بالوجود ومن البين ان ذلك الحادث
 يتصف بانثار خارجية بعد وجودها ولا يتصف بها قبل وجوده فيقول تلك الماهية المشتركة بين حالتين الوجود
 والعدم ان لم يحدث فيها حالة زائدة اصلا يلزم اختصاص تلك الانثار بمدة وقت دون وقت من غير تخصيص فيها
 وذلك حكم باطل عند جميع الحكماء وان حدثت فيها حالة زائدة بها تعيد تلك الماهية متصفة بانثار خارجية يستتبعها
 بعد حدوثها لا قبل فتلك الحالة الحادثة هو السمي بالوجود الخارجي وهو متعلق الجمل لا نفس الماهية الموجودة في العلم
 الا ان الابداعي القابلية لنفسه ذلك الوجود العلي ثبوتنا ضروريا سرديا واما قوله ان ما يفيد الفاعل شيئا يجب
 ان يكون له وجود اه فانما يستدعي وجوده في علم الفاعل لا في الخارج اذ لم يجوز ان يجعل الله تعالى الماهية الموجودة
 في علمه بحيث يصير بطلان انثار خارجية ولو عند تمام استعدادها على زعم الحكماء يقال هذا الكلام منه بمنتهى القوة
 بديهية هي ان شئت الشيء والشيء يتوقف على وجود الماهية في ظرف الثبوت واغادة الفاعل للماهية شيئا الذي يستلزم
 ثبوت الشيء المخالف له في الخارج وايضا لا نقول ذلك المحقق قدح في عبارة التوقف الماخوذة في تلك المقدمة في بعض
 وغيرها الامارة الاستدعاء والاستلزام بناء على ان القدر البديهي ذلك لا التوقف المرجح لتقدم الرقود على
 ذاتها في يجوز ان يكون وجود الماهية في الخارج وانما اخا بالشيء المخالف في الخارج لاها معلوما على واحدة هو
 الجمل الواحد بحيث لا يتقدم بينهما اصلا الثالث ما نقول من ان مراده بقوله ما جعل مشيئا ان ان الرب على الجمل
 ليس نفس ماهية الشمس تعبيراً عنه باقرب عوارضه لان شئت الشيء ونفس اقرب اليه من شئت غيره به
 واما نفاها لما شئنا من انما ثابتة لنفسها ثبوتاً ضروريا سردياً في وجودها العلي الا ان الابداعي بانتفاء
 فاق الواجب في ذلك الوجود والثبوت لا باقتضاء ذات تلك الماهية وان كانت ثابتة لنفسها بذلك الانتفاء
 السرمدي ونفسها مرتبة على ذلك الاقتضاء ايضا كيف تكون مرتبة على الجمل مرة اخرى وكيف يجعلها الجمل
 ثابتة لنفسها مرة اخرى وهل هذا التحصيل الحاصل وتحقيق ذلك ان ذات الواجب في ما اقتضى العلم الجمل بكل
 ما يقع ان يعلم فقد اقتضى صور ادراكه حاضرة بذواتها بغيره في اصورها المستمرة منها وان كان محدود بعضها
 عن الذات مشروطا بصور البعض الاخر على زعم الواحد لا يحدده عن الواحد وليس ذلك الاقتضاء جملا
 لانفاق الحكماء والمفكرين على ان تمام موجب في علمه لا يختار فيه بشئ من معنى الاختيار لان الحاصل بكل منها يجب ان يكون
 مسبوقة بالشيئية واردة وهي مسبوقة بالعلم فيلزم الدور والتسلسل كما اشار اليه المحقق في الدوا في شرح الفوائد
 وشيدنا ان كان فيما علقناه على حاشية ابد النقي التهذيب وان نعلم ان النقي وبعض المحققين هناك ان الاختيار
 بالعلم الامم المنسوبة لهم ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل يجاز مطلق الاحجاب وان لم يكن مسبوقة بالشيئية وتلك

تعلقه بنسب الماهية الى ايجادها
 والاول هو الحقيقة تأثيره في بعض اوصافه اعني كونه شيئا اخر هو الوجود او غيره فانه بالذات هو ذلك الانتفاء
 ومرارا الشيخ من قوله ما جعل مشيئا اني الجمل الاول الاختراعي من ماهية الشمس لان الماهية ليست بمجموعا بل
 بل مجموعا في نفسها لان ما يفيد الفاعل شيئا يجب ان يكون له وجود غير يمكن ان يفيد شيئا ولا يلزم من عدم جعل الشمس
 مشيئا عدم جعل الشمس في نفسه قال الساج وجعل الظلمات والنور ومن قوله بل جعله موجودا بالذات الجمل الثاني
 الابداعي تغييرا عنه لان ما جعله في نفسه يستلزم جعله موجودا وذلك لان الجمل منقسم في قسمين فلما
 بطل الاول تعين الثاني ولا يتحقق فيه صحة ان يقال جعله اسحق متصفا بالوجود لما عرفت من الاستلزام لا يتحقق في قول
 القائلين بان اثر الاول الجمل من الانتفاء بالوجود بمعنى جعله في نفسه لا بمعنى جعله شيئا للالزام التسلسل المحال
 ان يقال جعله اسحق متصفا بالانتفاء بالوجود او متصفا بالانتفاء بذلك الانتفاء وهكذا انما اثر الاول عدم
 الجمل هو ذلك الانتفاء والانتفاء الاخر مرتبة عليه كذلك اثر الاول عند الشيخ وانما هو نفس الماهية ومقتضى انتزاع
 الانتفاء مطلقا مرتبة عليه هذا هو تحرير كلامه وتلخيص بوجهه انهم وانما اوله انما هو ايجاد الشمس
 باضافة الصورة المشيئية على مادة التي هي العناصر وهيلا حاكوا ذلك الظل والنور كقيمتان عارضيتان للهوا
 بل قال وجود الصورة والعرض بدون الجمل وفاقابين الحكماء فقد كان هذه الاشياء مسبوقة بمادة قابلية الابداع
 منسوبة بالابداع من غير سبق مادة فيكون جعل هذه الاشياء اختراعي لا ابداعيا كقولهم الشمس الذي بالحدوث
 وكل حادث عند عدم مسبوقة بمادة ومدة بل الابداعي عند الحكماء منحصر في جعل المبررات ايصال الذات ما ذكرتم جعل
 المواد بصورة بصورة مشيئية وجعل الهوا مطلقا او مقيضا اختراعي لا كونه جعل ماهيات هذه الاشياء فانها
 غير موجودة قبل اضافة الصورة وايجاد الظل والنور فلا يمكن ان يفيد الفاعل شيئا كادل عليه كلامه ونهاية الامر
 كون الاختراعي مستلزما لا بداع بوجه العكس لا نقول مطلقا للسبوقية بالمادة فتخرج جعلها من الابداعي وتدخل
 في الاختراعي والافايد السري المسبوقة بمادة الاخشاب والاحجار لا يكون ابداعيا ايضا لان ذات السري
 غير موجودة قبل وجود صورتها فلم يكن الفاعل يفيد الصورة السري بل انما افادها المواد وكذا غيره فيلزم
 ان لا يوجد ابداعيا واما ثانيا فلان قوله ومن هذا القبيل جعل الموجود الذهني اه مستلزم لنفي الابداعي راسا
 فان جميع ما يفيد الفاعل حاصل في علمه استحال ايجاد بدون العلم بما يرجع بل الحق ان الابداعي منحصر في ايجاد
 بدون سبق مادة خارجية واما ثالثا فلان القول بان الترتيب على الجمل نفس الماهية لا وجودها الذي هو مقبول
 ثانيا غير موجود في الخارج قطعا كقوله الماهية انما يقع على القول بكون وجود المكنات عين ذاتها لا ايجادا عليها

الصور الادراكية سواء كانت بذواتها كاذبة اليافلاطون ومعنى المثل الانلاطونية وان اولها بعضهم بالمرآت السماوية
الانواع او كانت مرتبطة العقل الفعّال كاذب جمهور الحكماء حتى يمتد ما حيات الاشياء عند تحقيق الحكماء ولو كانت
من الماهيات الغرضية لصحة تعلق العلم بها بطريق القرض وان كان جميع الماهيات موجودة بالفردية الازلية الابدية
الناتجة عن ذات الواجب كانت مرتبطة على اقتضاء الذات وثابتة لانفسها هذا الوجود العلمي الغرضية السريعة
ايضا لا تنقسم ان الوجودية طرف لا يقع عليه من نفسه ذلك الطرف وان مراده من قول بل جلد موجودا بان ان الترتيب
على الجمل هو الوجود الزائد على ماهية كل ممكن كالمشتركا سواء كان وجودا في الخارج او وجودا في ذهن من اذ كان المخلوقين
فان الحكم مرتب على الجمل والافاضة بالاختيار المعنى المسمى على مذهب الحكماء فان قلت انه حمل للام الشئ على الشيئ والوجود
العلميين بطل الحكم مرتب الوجود العلمي الازلي على الجمل لما ذكرتم عينه وان حمل على الخارجيين بان يكون مراده ما جعله
المشتركة مشقة الخارج بل جلد موجودا في بطل الحكم بعدم ترتيب الثبوت الخارج على الجمل كيف والعدم في الخارج
مستلزم من نفسه فيكون ثبوتها لنفسها في الخارج مرتبنا على الجمل كوجودها الخارج على الجمل كوجودها الفاعل
في الخارج لم تكن موجودة فيه ولا ثابتة لانفسها في قطعها وان حمل على المطلقين بطل الحكم المذكور وان حمل على
على الخارج او المطلق والافاضة على ما يتخلل كان ركبا اذ الظاهر ان توارد النفي والاثبات على التماثلين تلك تتناول الازلي
هو المطلقان اذ لا وجه تخصيص المجعولة بالوجود الخارج كمن قد نشير الى ان حقيقة النزاع بين الترتيبين هو ان الترتيب
على الجمل هو نفس الماهية او وجودها في هذه القرينة حملنا قول ما جعل للمشتركة على تقي ترتب نفس الماهية
الكناية تعبيرا باقرب العوارض قال كلامه ان يقال ما ترتب على الجمل نفس ماهية المشتركة في جملتها
اذ الوجود العلمي واذ الوجود العيني بل وجودها في الخارج اذ الوجود لا يعلن في الحكم الثاني ايجابه ان غاية استلزام
قولنا كل جمول وجود هذه الوصية الكلية استعكس لانفسها واذ الحكم الاول السلبى لان نفس الماهية لم ترتب
على الجمل اذ الوجود العلمي الازلي لا يعرف واذ الوجود العيني والاشياء تلك الماهية المرتبة على الجمل في نفس الوجود
الحادثة مغايرة بالذات الماهية العلمية الازلية وهو باطل عند تحقيق الحكماء القائلين بالوجود الذهني وباتحاد الماهية العلمية
والخارجية بالذات بل الترتيب على الجمل ليس ما عرف تلك الماهية من وجودها في الخارج اذ الوجود من اذ كان المخلوقين
وبما نتج عليها كثورتها لنفسها في الخارج اذ ذلك الوجود نعم يمكن ترتيب نفس الماهية على الجمل بما ذهب اليه الحكماء
الذهني كجمهور المتكلمين واما على مذهب القائلين بالوجود الذهني فلا مساع فقول ترتب نفس الماهية على الجمل والاشياء
كوجود الحكم عيني فانه لا يخفى فانهم هذا الكلام اذ قد دل في اقام اعلام بعد اعلام **الباب الثالث** في بيان
سلب بعض الماهيات الثابتة من بعض اخرها واجبا كان ثبوت بعضها البعض متصفا بالذات فافهم قولهم
بانقلاب بعضها انقلاب الماء وهواء والظلمة انسانا والجواب ليس من قولهم ان الماء مثلا ينجح اجزاء اعني

بسيوله

بسيوله ومصدرية الجسمية والنوعية يصير هو اذ ينجح اجزاء ايضا فان تمتنع بالذات قطعنا بل معناه ان وجود البعض
بعض الانواع العنصرية تصير وجودا لغير اخرتها وذلك بان ينسب الصورة الجسمية والصورة النوعية للمادة
بتأثير الحرارة في الماء مثلا فيغيث على جميع صورته ان اخرها ان اعني الصورة الجسمية والصورة النوعية الربوبية
مثلا وذلك لان الماء اذا انقلب هو اذ انما لم يعد جميع اجزائه وهو باطل لان الهواء موجود من كتم العدم
فلا يجمع كونه متقلبا من الماء والاشياء كل موجود من كتم العدم متقلبا من كل معدوم وهو ناسد وانما ان ايدم في
من اجزائه وهو ايضا باطل لان صدق عليه كل من الحقيقيين قبل الانقلاب وبعده جميعا لزم اجتماع النصوص المتضادة
في زمان واحد في محل واحد وانما اختص صدق احدهما عليه باقبل الانقلاب وصدق الاخرى بابعده لزم ان يكون
كل منهما مخرضا متناقضا اذ قد فارق عنه احدهما قبل الانقلاب والاخرى بعده فلا يكون شئ منها حقيقة لوقد
فرضنا كلاهما واحدهما حقيقة ل هذا خلف فقد ثبت ان الانقلاب لا يكون الا بانعدام بعض الاجزاء وصدق
بعض يكون الجزء الباقى مشتركا بين الحقيقيين ومعنى الحكم بالانقلاب وقولنا ذلك الجزء المشترك هو الهواء
وليس هناك فرد يخرج من احدي الحقيقيين ويدخل في الاخرى بل غاية ان لكل من الماء والهواء فردا موجودا
في الخارج ومعدوم فيه فيقبل الانقلاب فردا الماء موجود وصدق عليه الماء في الخارج صدقا خروجا ضرورية
ذاتية ولا يمكن صدق الهواء عليه ولو بالامكان الفاعل وفرد الهواء معدوم ولا يصدق عليه الهواء في الخارج فضلا
عن صدق الماء وان وجد في ذهن يصدق عليه الهواء في الذهن صدقا خروجا ضرورية ذاتية للمشتركا في الماء
تصدق على افرادها بالفردية في كل من الخارج والذهن وبعده الانقلاب يتفكك اذ الوجود والعدم الصدق
وعدم الصدق نعم حيولة ما خرجت من كونها حيولة ما ودخلت في حيولة العا ليس هذا خروجا عن احدي
الحقيقيين بل هو في الاخرى لما تقرر عندكم ان حيولة العا هو والعنصرية مشتركة فليس حيولة الماء حقيقة
مبانية لحيولة الهواء والاراء والتراب بل لحيولة سائر المركبات العنصرية بل الكل حقيقة واحدة وان عرضا جزائيا
بسبب قربها من تلك وبعدها المتعدلات مختلفة بان تعويض عليها صور نوعية متماثلة **الفصل الثاني**
في تحقيق الغرورية الازلية وهي اشتقاق اشكال النسب ايجابية او سلبية عن الموضوع سواء كان ذلك الاشتقاق
ناشئا من ذات الموضوع او لا لكن بشرط ان يكون ذلك الاشتقاق ازلا وابد الا لا فقط كانه ضرورة سلب الوجود
الخارجي وتوابعه من الحوادث فانه اذ لم يبدى ولا ابد فقط كانه ضرورة اثبات الوجود الخارجي ولو اريد
الابدية لنفسه الناطقة عند من يقول بحدوثها وعدم فناها ابد او ما عند من يقول بعدمها كالفلاطون ومنهم
من يقول بوجودها ضرورة اذلية كما ترقى ما المكتات للمشتركا ان الغرورية الازلية لا يجب ان يكون ناشئا عن ذات
الموضوع بل يجوز ان تكون ناشئة من امر خارج هو الواجب او ما يشتمل اليه وتستلزم ان هاتين الغروريتين اعني الغرورية

الازلية الغير الابدية والضرورة الابدية الغير الازلية من جهة انهما في الحقيقة شيئان مختلفان
 النسبة الايجابية عن الموضوع ان لا يصدق بالضرورة في هذه النسبة السلبية وهذا المعنى يتوقف صدقه على وجود
 الموضوع كصدق نفس الايجاب وان منعت انتفاء انتفاء النسبة السلبية عن الموضوع ان لا يصدق في حقيقة الضرورة
 النسبة الايجابية وان صدق هذا المعنى لا يتوقف على وجود الموضوع كنسب السلب وقولنا ان لا يصدق ان
 الانتفاء لا للنسبة كما ان التوقيعات الواقعة في القوانين الازلية ظروف الانتفاء ان الضرورة النسبية لنفسها
 ومنه ضرورة ان لا يصدق استمرار تلك الضرورة من الازل الى الابد بحيث لا تنزل في شيء من الازمنة المتعددة الايجابية
 الازل والابد كاحوالنا فلا يتحقق الضرورة الازلية في مثل تلك المخلوقات الشئ من عالم الضرورة ولو كان
 العالم قديما على زعمهم الفاسد لان الطلوع يعدم في الدنيا في اشد الاضداد المتوقفة على الوجود فمضاهيها
 فلا استمرار للضرورة في ابد الازل والابد فلا توجد الضرورة الازلية وان جاد الطلوع في ايام غير متناهية في
 من الجانبين فالضرورة الازلية بهذا المعنى اعم من وجوده الوجوب الذاتي لتصادقها في اثبات كل كمال
 وسلب كل نقصان منتهى وفي سلب بعض الماهيات المتباينة من بعض اخر وكذا كل سلب يستلزم ايجاب
 في وقت ما محال بالذات وصدق الضرورة الازلية بدونه الوجوب الذاتي في اثبات الوجود لصفات الذاتية الازلية
 على ذات الراجب على مذهب المتكلمين وفي اثبات الوجود للمعقول العشرة والافلاك والنكبات وغيرها من
 البسائط العنصرية وقد ما المكنات وفي شئ ما هيئاتها واهوائها المحركة ولوازمها البشروط الوجود
 معها جميع ذلك ما زعم الحلاء وصدق الوجوب الذاتي بدونه الضرورة الازلية في شئ ما هيئات الحادثة والارثا
 ولوازمها لافرادها المأخوذة بشروط الوجود او بشروط ما يوجب الوجود كشرط العلة التامة وكشرط الكتابة
 في شئ ما تحرك الاصابع وكشرط القيام في شئ ما عرف ان انتفاك المحول من الموضوع المأخوذة
 بواحد من هذه الشروط يستلزم اجتماع التقيضين وارتفاعهما من ههنا يعلم ان الضرورة بشروط الوصف
 الصفات او بشروط المحول قد تندرجان في الوجوب الذاتي بالنسبة الى افراد الاعتبارية وان لم يدر ما ذكره
 المحقق الدواني من ان الامكان الذاتي انما ينفى الضرورة الازلية يدل على ان الضرورة الازلية عبارة عن الوجوب
 ان التامة لذلك الامكان وليس كذلك نعم لو كان الضرورة الازلية اعم مطلقا من الوجوب الذاتي لم يكن ان الضرورة
 الازلية في كلامه على فردا الاكل كمن عرف ان ليس الامر كذلك ايضا لم يطقوا الامكان الذاتي على معنى سلب
 الازلية بل على معنى سلب الوجوب الذاتي او على عدم اياه الذات وادب الامر الخارج وما لها واحد كما ستعرف
الفصل الرابع في تحقيق الضرورة الذاتية وهما انتفاء انتفاء النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع مادام
 ذلك الموضوع موجودا سواء كان الحكم ايجابيا او سلبيا على وجوده الخارج تحقيقا في الحادثة او تقديره

فقد كان التوقيعات الازلية انتفاء
 تحقيقا في الضرورة الازلية

فقد كان التوقيعات الازلية انتفاء
 تحقيقا في الضرورة الازلية

الخيالية

في الحقيقة او على وجوده الذهني ولو فرضنا الذهنية وسواء كان ذلك الانتفاء مقتضى ما عين الموضوع من
 حيث هو او مقتضى ما خارج وسواء كان ازا وابد او ازا فقط كقولك لا شيء من الاجسام الحادثة يتحقق
 في الازل بالضرورة مادامت موجودة او ابا فقط كقولك النفس الناطقة بمجرد من المادة او الوجود بالضرورة
 مادامت موجودة في الخارج على القول بمحدثها كاحوالنا بل نقول المتكلمين بان الارواح حادثة ابدية وان كانت
 اجساما لطيفة بقدر البكيل عندهم وقولهم مادام الموضوع لا يخرج الضرورة في وقت معين او غير معين موقفا
 وجود الموضوع كانه المشروط والمنشأ على ما ينبغي فالضرورة الذاتية اعم مطلقا من الضرورة الازلية اذا كانت
 تستلزمها بدونه العكس فتحقق الذاتية بدونه الازلية في شئ ما لو ازم الوجود الخارجي كالحركة والبرودة للنار الماء
 ولوازم الوجود الذهني كالحلية والجزئية ولوازم الوجود المطلق كالزوجية للاربعية والزوجية للثلاثية اذا ثبتت تلك
 لوازم تلك الحادثة ومن قبيل لوازم الوجود المطلق ثبوت الذاتيات لافرادها كاي انسان حيوان او ناطق
 او جسم او جوهري اعرفت ان ذات الشيء لا تنفك من نفسها ايضا كانت سواء في الخارج او في الذهني فثبتت في الازل
 بالضرورة مادامت تلك الافراد موجودة سواء في الخارج او في الذهني وكذا اعم اعم مطلقا من الضرورة لاجل
 الذات او من الوجوب الذاتي اذ متى تحقق الوجوب الذاتي تحقق الضرورة الذاتية بدونه العكس لا ثبتت لوازم
 الوجود الخارجي او الذهني للمكنات الوجودية الغير المأخوذة مع شرط الوجود وكذا ثبتت لوازم الوجود
 المطلق تلك المكنات لما عرفت وهما **ابحاث البحث الاول** انكم قد ذكرتم من قبل ان الضرورة بشروط الوصف
 الصفات او بشروط المحول قد تكون مندرجة في الوجوب الذاتي فلا يبعد القول ههنا بان الوجوب الذاتي اخص
 مطلقا من الضرورة الذاتية والصدق في الضرورة الذاتية في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وهو بالكل
 فان ضرورة المتحرك انما هي وقت الكتابة لا مادام موجودا والجواب ان الكاتب افراد حقيقة هي زيد وعمرو
 وبكر وغيرهم مالم يؤخذ بشرط شيء وافراد اعتبارية هي زيد المأخوذة بشرط الكتابة وعمرو وبكر بشرط
 وحدها فبالنظر الى افراد الحقيقة لا يتحقق المثال المذكور للضرورة الذاتية لم يتحقق الوجوب الذاتي وهو شرط بالنظر
 الى افراد الاعتبارية لا تحقق الوجوب الذاتي تحقق الضرورة الذاتية لقطع بان متحرك الاصابع ضرورة في تلك الافراد
 الاعتبارية مادامت موجودة في الخارج ولا يكون موجودة الا عند وجود مجموع ذواتهم وكتابتهم واذا انتفى الكتاب
 عنهم تقدم الافراد الاعتبارية وان لم تقدم الافراد الحقيقية وقس على سائر الامثلة لا يقال انهم ان تلك الافراد
 الاعتبارية يتحقق فيها الوجوب الذاتي كيف وما هيئاتها المطلقة ليست الا ماهية الانسان وهي لا تقتضي تحرك
 الاصابع بداهة **لانا نقول** بل ما هيئاتها المطلقة هي الماهية الانسانية المأخوذة بشرط الكتابة ايضا تلك الماهية
 لا تشمل على شرط الكتابة الموجبة لتحرك الاصابع كانه ملزم من التحرك جزء منها لا خارجا عنها فيقتضي لاجل تلك الماهية

فقد كان التوقيعات الازلية انتفاء
 تحقيقا في الضرورة الازلية

قوله بنور ذاته لا الشمس واما الحكماء فيقولون ان الظلام القوي وقت الحملية مقتضى ذاته ولا ينسب بوقت مقتضى الذات
بوقت دون وقت لا قالوا في خلق الواجب تعالى المحوادث عند تمام الاستعداد

تفسير في الاشارة الى حيث يجعل المحركات
منه في غير الزمان لا بد من

الاعتبارية انشائك ترك الاصابع عنها ولو قطع النظر عن جميع الامور الخارجية عنها والزم اجتماع التمكن
لا يرتفع عنه التمكن ويقع بدل عدم التمكن اليه فيلحق ويصح الاشارة اليه في كلام الحق والى **البيان الثاني**
انهم اوردوا على هذا التعريف انه غير صادق على ضرورة السلب من عدمه في جميع اوقات عدمه كانه قولك لا
مع اجتماع التعيين او التعيين بكاتب او متخير او مرتب بالفرة الذاتية وليس شريك الباري بغيره او سميع
او عليم بالفرة الذاتية وهكذا وبالجملة هذا التعريف يستدعي ان لا يصدق ضرورة السلب الخارجي الامر حيث
كان الموضوع وجوده خارجي محقق وان لا يصدق الفرة السلب الحقيقي الا حيث كان الموضوع وجوده خارجي
محقق او متقدرا وان لا يصدق الفرة السلب الذهني الا حيث كان الموضوع وجوده ذهني محقق او متقدرا وليس
كذلك فان ذلك الاستدعاء انما هو في صدق الايجاب وضرورة لا في صدق السلب ولا في صدق ضرورة كانه
عرفت **واجب** عند بوجوه **الاول** ان من عرف الفرة الذاتية بهذا قصد بيان ضرورة القضايا المتعلقة بالعلم
الحكيمة الباعثة عن احوال اعيان الموجودات ولم يفتد بشأن القضايا الحاكمة على الموجودات وبجانب الامور العاتية
متضمن احوال بتقضايا بائنة عن احوال اعيان كاذكروا في توجيه تعريف الحكم بان علم باحوال اعيان الموجودات
على باهي عليه في نفس الامر هذا ولا يخفى ضعف هذا الجواب لان هذا التعريف وقع في حاشية كتب المنطق الباعثة عن
المعلومات الموصلة الى المطالب من حيث الاتصال والتقضايا الباعثة عن احوال اعيان انما اختصت بمأل
الحكمة الباعثة بها ولا تليها بل لو تخلصت دلائلهم وجدت اكثر مقدمات بائنة عن احوال المعلومات **الثاني** ان المراد
تعريف ضرورة القضايا الخارجية والحقيقية والمثله المذكورة انما تصدق ذهنيات وهذا الجواب فاسد لوجهين **الاول**
يتلوه من انه لا تلي اصل الحكم كثيرا يشتمل على ذهنيات خفية ولذا حكم الشريف المحقق والعلامة الرازي برجمه **الثاني**
نظر اصل المنطق وتبين ان القول بعدم صدق هذه الاثبات خارجيات او مقدمات بائنة باطل فانه ايجاب البصر في ذلك
بسبب الخارج قطعاً واذا كذبت الموجبة الخارجية فقد صدق تنقيها قطعاً وهو السلب الخارجي الحاصل بمجرد
ادخال اداة السلب على تلك الموجبة الخارجية الكاذبة بان يقال ليس كذلك فانه وقع كل شيء تنقيها فلتقاء هذه
الاثبات تصدق سواء حدثت خارجيات بان يعتبر الحكم مع موضوعاتها قيد الوجود الخارجي المحقق او عتقت
حقيقيات بان يعتبرها قيد الامكان والوجود الا في عموم الحق والمقدور او عتقت ذهنيات بان يعتبرها قيد الوجود
الذهني المحقق او المقدور بشهادة كذب موضوعاتها لان البصر السمع واللمس والكتابة والتخيل والروية من خارج الوجود
الخارجي فلا يثبت بها وجود ذهني في الذهن وما لا يستحيل وجوده في الخارج بالفرة **الثالث** ما ذكره الناقل في
وهو الحق وحاصل ليس المراد من الوجود في قولهم ما دام الموضوع موجودا هو وجوده بحسب نفس الامر يتوهم
ذلك الاشكال بل المراد هو الوجود المعبر والوجود الذي اعتبره الحاكم مع الموضوع حين الحكم بالايجاب او بالسلب فكما

لا ينزوي

لا يستدعي تنقيها سلب مما اعتبر الفرة في ذلك الوقت من احوال بنور ذاتي كالشخص علم ان نفس الحملية ووجوده في
في وقتها غير ضروري في الفرة في ذلك الوقت لانها مختارة في تحريك السموات واسكان الارض في وسط العالم عندهم وارجى
عارضة في جميع ذلك على ما هو عليه **والجملة** متى صدقت الفورات السابقة صدقت الفرة بشرط المحمول وانكس
اذ تصدق الفرة بشرط المحمول بدونهما الافعال الاختيارية وعدمها كانه قولك في حق زيد الكاتب بالنقل **الثاني**
بالفرة بشرط كونه كائنا في حق زيد الغير الراكب على الحمار زيد ليس براكب على الحمار بشرط عدم كونه راكبا عليه
واعلم ان الفرة بشرط العلة الثانية مساوية للضرورة بشرط المحمول **الباب الثاني** في الدوام والعلو والقوة
الفصل الاول في تحقيق الدوام الذي هو عدم الانشاك سواء كان ذلك عدم ضروريا او اوهو الفرة في نفس الامر
اما انما هو عدم انشاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع اولا واما ذاتي هو دوام النسبة ما دام الموضوع
موجودا واما وصفي هو دوام النسبة ما دام الوصف العنوافي ولم يغيره الدوام الوقت الذي هو الدوام في وقت معين
واما الدوام في وقت فلا يمتنع ان وقتا ما شاملا للاحاد وادوام فيه ومنه يظهر ان بين مطلق الفرة ومطلق
الدوام عموما وخصوصا مطلقا از الدوام يستلزم مطلق الفرة ولو بشرط المحمول بدونه العكس كانه لا يثبت كونه
جميعا وفاسد بالفرة على عكس ما توهم بعضهم من ان مطلق الفرة اخص مطلقا من الدوام نعم الدوام الازلي
اخص مطلقا من الفرة الازلية والدوام الثاني اخص مطلقا من الفرة الذاتية والدوام الوصفي اخص مطلقا من الفرة
الوصفية بل من المعينين **والاورد** عليه بان الدوام لا يخلو عن الفرة في التحقيق ان الحكم لا يدوم الا بغيره فوجبه
فقد عرفت جوابا بالازيد عليه لا عرفت جوابا بالازيد واما ايضا بان لو كان الدوام الذاتية عبارة عن الدوام
ما دام الموضوع موجودا او الدوام الوصفي من الدوام ما دام الموضوع متصفنا بوصف الموضوع لا تنفي صدق دوام
السلب الذاتي والدوام الوصفي وجود الموضوع وليس كذلك بان غاية اقتضاء اعتبار الوجود لا تقتضي الواقع نعم **ثانيا**
بحث اخر من الدوام الذاتية لو كان حياث عن ذلك لم يكن مناقضا لاطلاق الدوام مع انهم يملكون تنقيها وذلك ان
يصدق قولنا زيد موجود دائما ما دام موجودا مع صدق قولنا زيد ليس موجودا بالفعل باعتبار الازل فانه الملاقاة
السلب صادق فيه وان لم يصدق سلب اطلاق الايجاب فيه فانه انما يصدق حيث لم يقع الايجاب المطلق في شيء من
الازمنة بخلاف اطلاق السلب فان صادق بمجرد وقوع ذلك السلب سواء وقع بعده او قبل الايجاب ايضا ولم يقع الا
لا ينفذ اعتبار قيد الوجود موضوع السلب كما يجاب بان صدق العنوافي في احد الازمنة كاف كاي في ذلك يصدق قولنا زيد
ليس موجودا بالفعل باعتبار الازل لصدق قولنا زيد الموجود ان ليس موجودا بالفعل باعتبار الازل ايضا بل باعتبار
كل وقت قبل وجوده والجواب عن ان تلك المطلقة العامة السالبة انما تكون مناقضة للدوام الذاتية ان كان ذلك سلب
بالفعل الوقتي الوجود المعبر الايجاب الدائم بشهادة ان التنقيها الحقيقي لعدم الايجاب هو رفعه وهذا اطلاق العام

السالب اقامه مقام التقييد الحقيقي لا تفرقة محله واما ما ذكره الناقل العاصم في دفعه ايضا من ان لا يقية محله الا في
نهي ذهنية ولا مائة الخارجية والحقائق المنطوق فيها بوجوبه **الاول** فكل ما هو واجب الوجود الخارجي زيد
زيد موجود في الذهن غير صادق في الخارج هناك تقييد فقط والامان زيد قدما او موجودا بعد مودة والكل بال
فعل التقييد المذكورين على التقييد جواب صحيح من غير حاجة الى تخصيص البحث الخارجي والمقتضى الثاني فكل
اليد بالنتيجة من ان غير حاسم اذا اشكال متوجها بسائر الحارجات والحقائق المحمولا تبا عوارض خارجية كاذب قولنا
زيد متعين دائما مادام موجودا وليس يتعين الفعل باعتبار ذلك وكل حيوان حي دائما مادام موجودا وليس يحق الفعل باعتبار
الانزاع وقس على **الفصل الثاني** في تحقيق الفعل وهو عبارة عن تحقق النسبة اليجابية او السلبية في الواقع
سواء كان ازا واداء قولنا الواجب تحصيله من علم الفعل وشريكه ليس يمكن الوجود والحيوة والعلم بالفعل او لا فقط
كافة الاعداد الزمنية للحادث او في الازمان كخروج وجودات الحوادث من القوة الى الفعل وكخروج اعدادها الطارئة بعد
منه الزمانيات انما يكون مفعلا في زمان الخروج لا قبله ولا بعده والامان الفعل الذي يكتب كاتبا بالفعل حال الطولية
والهول الذي انقلب من الازمان او يستقلب اليه من الفعل حال كونه حواء وهو باطل والامان بين الفعل والقوة تباين
كل وحوادث ما هو حواء وذلك الفعل هو الاطلاق العام الامم مطلقا من جميع الغرويات ما بعد الغرورة بشرط
المحمول فانه مساو لها كما عرفت وهذا الفعل هو ما اعتبره الشيخ ابن سينا في عقد الرضخ على ان يكون مفعلا محققا في
الاعيان على عدم المتأخرين واعم من من الفعل الغرض عند الحقيقة واما ما قاله من ان المراد من الموضوع في القضية
الحقيقية المتأخر للبطيعة ما صدق عليه في الماضي او الحاضر او المستقبل فليس مراده منه ان احد الازمنة مفعول
في موضوع الفعل كما عرفت من استلزام انتفاء التباين بين الفعل والقوة بل مراده تعميم زمان الخروج الى الفعل في الزمانيات
الخارجية من القوة الى الفعل في احد معين من الزمان فيكون حادثا لا محالة يعني ان خروج عقد الوضع الى الفعل لا يجب
ان يكون في زمان خروج عقد الحل بل يجوز ان يكون سابقا عليه او سبوقا به ولذا صدق قولهم كل نام مستيقظ ابتداء
ان كل نام هو متصف بالاستيقاظ ما قبل الاعتقاد بالنوم او بعده وبقولنا الزمانيات اندفع عن الشيء ان الفعل المتعبد
بأحد الازمنة لا يصح اعتباره في موضوعات مسائل الحكمة الالهية الباصرة من احوال المجردات المتعاقبة عن الزمان
ذلك لان ذلك الفعل المتعبد المسمى عندنا بالاطلاق المنتشر اخص مطلقا من الاطلاق العام لكونه مختصا بالزمانيات
واعتقاد الواجب مع بمشوار الواجب الزمان في قولهم الواجب بالذات كذا ليس بزمان حادثا فاعدا لثبته على ان
الزمانيات منطوق فيها لان غير الزمانيات متبادر لجميع الازمنة وان لم يكن حادثا في شيء منها وبوجه المتأخر لا في
في الشرطية وبهذا يدفع ما اوردته الناقل العاصم عليهم من انهم جعلوا الاطلاق العام تقييدا لتمام الذات وتحقيق
يتحقق جعل تقييد الاطلاق المنتشر انتهى وذلك لان الودام الذات زمانيا كان او غير زمان في تقييد الحقيقي رفعه

وهذا

وهذا الرضخ اذا قيد بأحد الازمنة كاصح الاطلاق المنتشر السالب فاما ان يكون اخص من الرضخ المطلق بحسب التقييد
كما اذا اخصر القيد بالزمانيات فلا يصح جعل تقييد الرضخ اخص من التقييد واما ان يكون مساويا بحسب التقييد وان كان
اخص منه بحسب المفهوم كالألم يختص بالزمانيات فلا يفسد في جعل كل منها تقييدا لتمامه على انهم اقاموا مساوي التقييد
الحقيقي مقام ما هو موضح ان الظاهر على الثالث ايضا ان جعل التقييد هو المطلق القيد كما لا يخفى لا يقال جعل المطلق تقييدا
للمسلفين في الفصل السابق من ان الاطلاق السلب معتبر بالقياس الى اوقات الوجود المعينة الواجب الودام لان قولنا ذلك
الاقوات هناك واقعة في حينه التي اخصط عليه قيد الودام من ان التقييد هو المطلق القيد بأحد الازمنة
والثاني بينها تأمل **الفصل الثالث** في تحقيق القوة والاستعداد اعلم اولاه ان الاستعداد عبارة عن تهيئ شيء
وهو انما هو موجب لا فائدة الفاعل الموجب كاستعداد الماشيات لوازنها بواسطة الوجود الخارجي كاستعداد النمل
لحرارة او بواسطة الوجود الذهني كاستعداد الانسان كنية والجزئية او بواسطة الوجود المطلق كاستعداد الاربع لثلاثة
واما ان اخص موجب لعدم افاضة الفاعل الموجب كاستعداد الماء للهباء وبالعكس وكاستعداد النملة بل الاغذية
الاشائية قالوا الاستعداد بين مطلق التهيؤ او موجود من متولد الكيفية لا متقاربات القرب والبعد ان الاغذية
مثلا لا تعيد انما لم تقدر ما فلفظة فعلية فلفظة فاستعداد النملة لاشائية اقرب من استعداد الاغذية و
ابعد من استعداد الحفنة والعلقة وكلها هي متقاربات القرب والبعد فهو امر موجود اذا شيء من المعدوم ما هو متقاربات
والحق ان الاستعداد غير مختص بالوجود الخارجي اذ الصورة الذهنية الكلية مستعدة لان تنقلب جزئية بواسطة ادراك
الشخصات والظنية مستعدة لان تنقلب بظنية بواسطة البرهان وبالعكس فجزئية الشخصات وطرايان
الاحتقال المرجوع على مقتضى البرهان وقد يطلق الاستعداد على ما يعم الامكان الذاتية كانه قد لهم التقييد بشرط الاستعداد
النام مع قولهم قد ما الكائنات يكون في قبضتها امكانا الذاتية ولذا عاصرت قدوم على زعمهم اذا تقرر بعد افتقار القوة
عندهم عبارة عن استعداد الناقص الغير الجامع للفعل ولذا فسر بها يكون الشيء من شأنه ان يكون وليس بكانه وان
كون الشيء الموجود من شأنه ان يكون شيئا اخر وليس بكانه كالصبي الذي من شأنه ان يكون كاتبا وليس بكانه وكالماء
الذي من شأنه ان يكون حواء وليس بهواء فالشيء عبارة عن الوجود المستعد وايضا ان يكون عبارة عن النسبة بين
كون الشيء من شأنه ان توجد نفسا مريية بوجوده على نحو معاني الغرورة والفعل والامكان فان جميع هذه المعاني
كمنيات النسب كما قالوا بالنسب مع كفايتها من الامور الا متبادر بخلاف القوة والاستعداد فانها كيفية قائمة بالوجود
ايستبعد شيء اخر اليه كما عرفت اللهم الا ان يكون تفسير القوة لازنها كما يؤيده تفسير الفعل بكون الشيء من شأنه
ان يكون وهو كائن فان قلت لابد ان يحمل الشيء في تفسير القوة على منه النسبة كما هو الظاهر في العبارة والامم يصدق على حال
زيد المعدوم قبل وجوده مع انه متصف بالقوة لا بشهادة قولهم ان حدوث كل حادث بخروج من القوة الى الفعل بخلاف ما

الجانب الموافق من النسبة بحيث يعدم من جانبه المخالف ضرورة ثالثة من ذات الموضوع أي لا يكون في جانب
المخالف وجوب ذاتي وإن وجد فيه وجوب بالغير كما كان عدم المكثات حين وجودها وإمكان وجودها
حين عدمها عند الحكم، وأيضا هو أهم من أن يوجد وجوب ذاتي في الجانب الموافق كما كان وجوده بالواجب الذات
وإمكان عدمه المتصغ بالذات أو وجوب بالغير كما كان وجود المكثات حين وجودها وإمكان عدمها حين عدمها
عند عدم وجود المراد بتدريج في تفسيره أن لا يكون ذات الموضوع أي باع الحكم وإن أبعد الأمر الخارج كما كان سلب
الوجود والروحية المتوقعة عليه من ماهية الأربعة فأنها يمكن بالنظر الماذاهما أن تكون فردا ولا زوجا بأن
كانت معدومة في الخارج وفي شيء من الأذهان فإن ماهية كل ممكن على حد متصغ لا تقتضي وجوده في الخارج
لا تقتضي وجوده في ذهن بفتح حلق المدرك وإنما تقتضي الأمر الخارج عنها وهو ذات الواجب مع المتصغ
للعلم بكل ما يقع من علم ولذا وجد الأمكان الذاتية المتصغ في عقد الوضع عند الفارابي في مثل قولهم كل مجهول مطلق
وإنما يتصغ الحكم عليه لأن موضوع المجهول المطلق وإنما يمكن صدق مع جميع المكثات والتمتعيات طاعرت وأن الحكم
صدق مع ذات الواجب مع المتصغ للعلم ببناء فكونه مع عالمات وكون ذات مطلقا لذاته مع مقتضى ذاته
فذا مع يأتي من كونه مجهولا مطلقا وإنما ليس المراد من إباء الذات أن لا يتبعها ماهية تلك الماهية على تقدير اتصافها
بالحكم والامكان ذات الأربعة أي من عدم التجويز لئلا يلزم لكل زوجه شيء من الخارج والذهن لم تكن موجودة في شيء
منها فلم يتق الأربعة لأن كونها أربعة إيجاب يتوقف على الوجود كما مر غير مرة بل المراد من إباء الذات لئلا يفرض
متصغ بالحكم بل يتق تلك الماهية بل انتقلت إلى ماهية أخرى كالوفرض الإنسان فرسا ولكن واجبا أو متصغها
أو بالعكس والامكان الذاتية بهذا الغرض المتفق عليه بين الفارابي والشيخ ابن سينا في عقد الوضع إلا أن الشيخ ^{عليه السلام}
يذهب القدر إلى زاء الفعلية في الأعيان على زعم المتأخرين والفعلية الشاملة لفرضية عند التحقيق وهذا مرج
ما ذكره المحققون في كتبهم فأنه بعضهم من أن الشيخ لم يوافق الفارابي في ذلك بل اعتبر الفعل الفرض بلك الأمكان
الذات فتصغ فأنه إذا علم تقدير رفع الامكان الذاتية من البين لم يكن الفعل الفرضي أهم من فرض الحيات
ويكون الحكم في كل قضية حقيقية مع جميع الأشياء كقولنا كل إنسان حيوان بالفردية أو الفلاني أن كل بالوجود
وكان إنسانا فهو حيوان فلا شك أن كل شيء لو كان إنسانا كان حيوانا بالفردية فيلزم أن يكون الحكم في هذه القضية
وأما لما على جميع الأشياء وذلك بين البطلان فالحق أن الفرضية الحقيقية إنما يتعلق بوجود الأفراد لا بالاعتقاد
بالعنوان ولذا حكم العلامة الرازي ببطلان شعبة العطفية جارية الشمسية في بيان معنى الحقيقة حيث وقع
في بعض النسخ هكذا كل ما لو وجد كان صحيحا فهو بحيث لو وجد كان بفتح يفتح الفرضية الوصفية بصدق ^{العنوان}
أيضا كذا قولهم كل مجهول مطلق وإنما يتصغ الحكم عليه لأنها عملية في النظر شرطية في الغرض إذ الفرضية تقدير كونه

المستقيم آدمي المعاصرين

مجرأ مطلقا دائما يكون متنع الحكم عليه لكن قد حوت اعتبارا الامكان في عقد الوضع في ذلك القول كافتل
 المحقق الشريف في حاشية المطالع فلو انقضى مجرد فرض فعلية العنوان لاستغنى عن اعتبار الامكان في
 فانه قلت فاقول في الحقيقتات الفرعية مثل قولنا زوجية المحنة متمتعة في الخارج واجتماع التقيين
 محال وانما اذا لم يكن نفس الامر شيء يمكن ان يصدق عليه زوجية المحنة واجتماع التقيين والامكان
 في نفس الامر ان الاتصاف بعنوان الزوجية والاجتماع في نفس الامر في وجود المتصاف فيها محال لان
 محال قلت عنوان الموضوع في امثال هذه القضايا الزوجية والاجتماع في نفس الامر في وجود المتصاف فيها محال لان
 في فرض الذهن كانه في قولنا لو كانت المحنة زوجا كانت متعنتا بتساويين ولا شك ان الزوجية
 الفرضية بهذا المعنى صادق بالامكان بل بالفعل مع ما فرض الذهن من زوجية المحنة واجتماع التقيين
 صدق مطابقا لما في نفس الامر بل من الوجود افرادها الفرضية في نفس الامر وهذا امر دقيق ضفي
 على كثير من الاذكياء وتحتفظ ان المحنة مثلا في التولية وطبعها لا تكون زوجا في الخارج ولا شيء من الازمان
 فليس لزوجيتها ماهية حقيقية توجد في شيء من الخارج والذهن يزور الفرض كزوجية الاربعين بل الهامية
 فرضية توجد في الازمان برزخ الذهن اياها بان يقر له لو كان المحنة زوجا ولو وجد زوجية المحنة فادام
 ذلك الفرض باقيا توجد زوجية المحنة في الذهن ويصدق عليها الزوجية الفرضية بالامكان بل بالفعل وانما
 الفرض المذكور انتك الزوجية عن المحنة بطبعها وانما تعلم بان تصورهما وتعلم عليها بالاجاب والسلب في ذلك
 الماهية الفرضية الالهية الحقيقية ان لا يمكن لها ذات و ماهية حقيقية بالضرورة لست ان يحصل ذاتها
 في الخارج وفي شيء من الازمان فاستحال العلم بما هيها الحقيقية اذ الوجود الذهن شرط العلم او نفس
 في نقول عنوان الزوجية الفرضية صادق بالامكان بل بالفعل على الزوجية الموجودة في الذهن فرضا
 مطابقا لما في نفس الامر لان تلك الزوجية الموجودة فرضا موجودة في الذهن في جميع اوقات الفرض بربود
 ذهنية محقق فانفس من جانب المبدأ الفعلي لا بوجود ذهني خروجه متدرج من فرض في جانب
 الموجود في جانب الوجود والالم يتحقق تلك الزوجية بالفعل في ذهن من تصورهما وهو بالكلية
 موجود بوجود محقق فهو موجود في نفس الامر تلك الزوجية الموجودة في الذهن بطريق الفرض بربودة
 في نفس الامر في ذهن وجودها الذهنية المحقق في جميع اوقات الفرض الاري انا اذا قلنا في حق من تصورهما
 زوجية المحنة الفرضية موجودة في ذهنه لان كلاهما صادق مطابقا لما في نفس الامر فلو لم يكن زوجية المحنة
 ليس لا وجود في نفس الامر اريد بنفي الوجود النفس الامر الحقيقي الذي هو الوجود بدون فرض اصلا
 زوجية الاربعين فم لم يكن صدق العنوان في امثال هذه القضايا من الاحكام الفرضية التي يستدعي الوجود

الفرض

النفس الامر الفرضي وان اريد بنفي الوجود النفس الامر مطلقا فمتنع كيف وزوجية المحنة
 موجودة مع الفرض في الازمان بوجود ذهني محقق فانفس عليها من جانب المبدأ الفرضي النفس
 في نفس الامر كونهما شيئا معلوما وزوجية فرضية في غير ذلك من الاحكام الاحبابية الصادقة وايضا
 ان من تصورهما فقد علمها وقد اتفقوا على ان العلم بالشئ يستلزم الاضافة وان لم يكن نفسا اصلا فلو ان
 كان العالمية والمعلومية متغايتين فلو تحقق في نفس الامر لم يتحققا حد المتضايين بدون الاخر وهو قطعي
 البطلان في زوجية المحنة وان لم يكن موجودة في نفس الامر قبل الفرض لكنها موجودة فيها مع الفرض سواء
 وجد هناك فافرض اخر اذ لم يوجد وبهذا البيان اتضح امور ضمنية هي من انق الاقدام فيها بينهم الاول
 ذكره الشيخ من ان المتنع بالذات غير معلوم الا على سبيل التشبيه فان مراده لا يمكن له ماهية حقيقية
 امتنع ان يعلم بذاتها وانما يعلم بصورة فرضية شبيهة بصورة الممكن اذ لا يحصل في الذهن من اجتماع التقيين
 او الفرضية بصورة شبيهة باجتماع امرين مجتمعين في الواقع وبذلك اقول ان الحاشية حيث اثبت
 علما لا معلوم الثاني ان الاشكال في المقدمة البديهية الاولى التي يحكم على ان لا يتصور اطرافها الا ينبغي
 القائمة بان ثبتت شئ في شئ في طرف من الظروف التي هي الخارج والذهن ونفس الامر يقتضي وجود
 الشئ المثبت في طرف ذلك الثبوت وان لست شك في انها جماعت من الاضافات بل قولنا في زوجية المحنة
 معلومة وشئ في نفس الامر بناء على ما هو امره ان المعلومية والتشبيه ثابتان لا في نفس الامر مع
 ان نفسها غير موجودة في نفس الامر ولم يعرف ان المعلومية والتشبيه من المعقولات الثانية
 والعوارض الذهنية ولكن في ثبوتها الزوجية المذكورة وجودها في نفس الامر في وجودها الذهنية
 المحقق بمعرفة الفرض وكل وجود ذهني محقق فهو محمول وفانفس من جانب المبدأ الفرضي فكيف
 يكون المتصاف موجودا في نفس في جميع اوقات ذلك الفرض وقد عرفت برهان القطع من ان لم يكن
 موجودا في نفس الامر لم يتحقق حد المتضايين بدون الاضافة يقال كيف يجامع الوجود النفس الامر
 مع الفرض مع ان الوجود النفس الامر عبارة عن الوجود بدون الفرض والاعتبار قطعا انا نقول
 لان نفس الفرض موجود في نفس الامر سواء فرض فرضه فافرض اخر اذ لم يفرض كذلك ما وجدته
 الفرض هو موجود في نفس الامر سواء فرض وجوده بمعرفة الفرض فافرض اخر اذ لم يفرض وغاية الامر
 ان الوجود النفس الامر قسم حقيقي لا مدخل للفرض فيه اصلا وفي فرضه هو بطلية الفرض
 والاحكام الحقيقية الايجابية مستدعي القسم الاول لموضوعات الاحكام الفرضية تستدعي القسم
 الثاني فلا شك ان الثالث ان الاشكال في قولهم كل مفهوم تصوري واقع في نفس الامر قد قال الامام الرازي

جميع ما تنصونه فله وجود غائب عنا اما مرتسمة في العقل فقال لا يقول جمهور الحكماء واما قائلة
 بذواتها كما يقول افلاطون ^{تسمى} المثل الا فلاطونية الشهيرة وقد تناول بارباب الانواع من الجردات
 وذلك ان مرادهم من نفس الامر الغرض فلا يلزم وقوع المتع بالذات في نفس وليس المراد
 من وجود الغرض في نفس الامر الغرض ان يتعلق الغرض بنفس الوجود ليكون عبارة عن الوجود المقدر للغرض
 في نفس الامر الحقيقي والالم يكن المبادئ العالية مما ليس بزوجة الحق وغيرها من المتعلمات علما محققا
 بل علما مقدر ان يحق قولنا لو اننا علمنا بزوجية الحق لان العلم الحق يتوقف مع الوجود المحقق للعلوم
 عند العالم ولا كيفية الوجود المقدر بل المراد ان يتعلق الغرض بنفس الوجود فهو عبارة عن الوجود المحقق
 الذهني بمجموعة فرض العلوم المستحيل لان فرض ذلك العلوم مما يفهمه ان يفيض عليه الوجود الذهني
 من جانب المبدأ الفياض فلا اشكال اصلا **تنبيه** ما اعتبره الخارج في عقد الوضع ووافقه الشيخ الرئيس
 هو هذا الامكان لا معنى اخر من معاني الامكان الا انه لا يشترط في قولهم كل مجهول مطلقا وانما يتبع الحكم عليه فانه
 كما على جميع الكمالات والاحتياجات بناوهم ان عنوان المجهول المطلق دائما لا ياتي عن الانصاف به ذات شئ
 منها لك منع بالغير في الواقع لان كل شئ معلوم لنا بوجه ما ولو بعنوان الشبهة علما ضروريا فلا يكون
 مجهولا مطلقا واما بالضرورة فلو لم يكن المعتبر هو الامكان لزم لم يقع هذه الوجبة لا ارتفاع عقد الوضع
 وهو فاسد لا قالوا واما ان هذا الامكان على ما يظهر من تعريفنا كيفية نسبة مطلق المجهولات الى الموضوعات
 وقد يعتبر ان يكون كيفية نسبة الوجود والعدم بخصوصها الى الماهيات وهو الامكان الدائم المعتبر
 في الحكم في بحث امور العامة وهو متعلق بالعلوم بكل ما اعتبر به مع ان بيان الاعتبار الاول يستفهم بيان
 الاعتبار الثاني فلذا رجحنا الاول وهو بكل من الاعتبار من المعقولات الثانية التي هي المعارض المتحققة بالوجود
 الذهني ان جميع النسب وكيفية تها من امور الاعتبارية الانتزاعية ومنه صحتها مستشكك في قولهم الامكان الذاتية
 لازم لماهية كل ممكن لان لازم الماهية ما لا يفارقها في كلا الوجودين من الوجود الخارجي والذهني اما يحسن بوجود
 خاص منها فان القوازم على ثلاثة اقسام خاص بالوجود الخارجي كالحرارة والنار والاشياء لا شئ في قسم خاص
 بالوجود الذهني كالكلية والذاتية الحيوان وقسم غير خاص باحد الوجودين بل لازم له كليهما كالزوجية والارضية
 والفردية للحمية ونحقيق الجواب في هذا الاشكال ان القوازم قد يحجب بعض الضرورة اعني اقتضائهم الانفكاك وتلك
 بعض متى تحقق القوازم تحقق لازم والارزوم بكلا المعنيين لم يعتبر فيه انصاف القوازم بالارزوم وكذا يتوقف على النسب
 بوجودها بالارزوم له والضرب المفروضية اللازمة له والمبدأ الاول سائر البلوى الارزوم ليعلم ان الحكماء لم يكتفوا
 المعقولة الثانية حيث عرفوه بالعارض الذي لا يلحق الماهية الا بوجودها الذهني اذ قد اعتبر في ماحية لحوته

بالمهية

بالمهية وانصافها به والامكان الذي هو عدم اقتضاء ذات الماهية شيئا من الوجود والعدم لا ينشأ بالضرورة من
 من الماهيات الممكنة لوجودها الذهني ولا وجودها الخارجي اذ لو انشأ عنها باعتبارها احد الوجودين لكانت
 تلك الماهية باعتبار هذا الوجود متعلقة اما بالماهية الواجبة المحتضنة بذاتها للوجود واما بالماهية
 المتعنة المحتضنة بذاتها للعدم اذ لا سلطة عند العقل بين النقي والاثبات اعني اقتضاء ذات الماهية شيئا من
 الوجود والعدم وعدم اقتضائهما مع ان ذلك الانقلاب باطل ببداهة والاشك باب اثبات الصانع الواحد
 القديم جواز ان يكون بعض الماهيات ممكنة لذاتها بحيث لا تقتضي شيئا من الوجود والعدم في وقت واحد وان يكون
 واجبة متعينة للوجود في وقت اخر لكن ذلك الاحتمال مما لا يجوز عقله اصلا لان الذات الواحدة لا تكون شيئا
 لامرين متناقضين ولوه في وقتين بداهة اولية عند جميع العقلاء لكن ذلك الامكان الذي هو عبارة عن عدم
 الامكان فهو ما سلبا واعتباريا عضلا لم يلحق الماهيات ولم يعرفها الخارج بل في الذهني فقط واليهم من عدم
 مردفها لها في الخارج ان ينشأ عنها وجودها الخارجي اذ ليس معنى عدم انفكاكها عن وجودها الخارجي
 ان يكون تلك الماهية متعينة بداهة الخارج بل معناها ان متى تحققت الماهية في الخارج تحقق عدم الاقتضاء
 في نفس الامر وان لم يتحقق في الخارج وبالحتم الامكان باعتبار ذاته لازم لماهية كل ممكن بكل من معنيي القوازم
 واعتبارية وشئ لماهية وانصافها به لا يكون المستقولا ثانيا فلا يتجه ان يقال الامكان لا يمكن من الامكان
 فقعا فنشأ عن الماهية في وجودها الخارجي فلا يكون من لوازم الماهيات التابعة لكلا الوجودين اذ قد ثبت
 انه لازم لها في كلا وجوديها وان لم يكن لاحتمالها في كلا الوجودين بل في الوجود الذهني فقط فلا منافاة بين قولهم
 الامكان لازم لماهية كل ممكن وقولهم الاشياء الذاتية من المعقولات الثانية ولعل ما ذكرنا هو مراد بعض الافاضل حيث
 قال في دفع الاشكال المذكور اللهم الا ان يكون لازما لماهية الممكن بحسب الوجود الذهني انتهى لا يقال مع هذا انهم
 ان يكون كل واحد معقول تارة من لوازم الماهيات للقطع بان زيد اشكلا سواء كان موجودا في الخارج او في الذهني لا ينشأ
 عنه معنى الجزئية باعتبار وجوده الذهني لانا نقول ذلك القوازم ممنوع اذ لو فرضنا انفكاك معنى الجزئية عن زيد
 باعتبار وجوده الخارجي لم يلزم شئ من المتعلمات بل هو بهذا الاعتبار ليس بجزئي ولا كلي ولذا قالوا التقابل
 بين الكلية والجزئية تقابل العدم والممكن لا تقابل الايجاب والسلب لان معرودها انما يكون قابلا لها بعد الوجود
 بخلاف معنى الامكان لما عرفت من اننا لو فرضنا انفكاك معنى ماحية الممكن باعتبار وجوده الخارجي لم يلزم الانفكاك
 المستحيل ولذا كان مقتضى شئ من الوجود والعدم وعدم ذلك الاقتضاء متقابلا بين تقابل الايجاب والسلب
 وبالجملة مثل الجزئية والكيفية من المعقولات المتعينة تقابل العدم والممكن انما يتحقق في الواقع بعد وجود موضوع
 قابل وكذا المعقولات الوجودية واما المعقولات التي هي سلب من مطلق الموضوع فيحققها في الواقع ايترقب

كل من سلب في الخارج

على وجود موضوع قابل وهو السلب المتقابل لايجاب من المتقابلين بالايجاب والسلب والامكان والشيئية من هذا القبيل ان الاول سلب اختفاء الذات والثاني سلب الاختناع من العلم والاضار به حيث عرفنا الشيء بما يمكن ان يعلم ويخبر عنه فان نظرنا في ذاتها كان الاول من لوازم ماهية كل ممكن والثاني من لوازم ماهية كل شيء واجبا لان او متصفا او محكنا وان نظرنا الى الصفات الماحيات بها كانا من مقتضيات الثانية مع كون الاول عارضا لكل ممكن والثاني لكل شيء ثم اعلم ان الامكان الذات اعم مطلقا من الفروقة بكل من المعاني السابقة ومن الدوام والفعل ومن الامكان باحد المعاني الالوية ومن الاستناع بالغير ومناقض الاستناع بالذات لان امكان الجانب الواقع بهذه المعاني عبارة عن خلوجا من الجانب المتخالف عن الوجوب الذات الذي هو اخص الضرورات مطلقا وسلب الاخص شامل لما عد ذلك الاخص فامكان الجانب المتخالف هذه المعاني شاملا لجميع انواع ضرورة جانبية الخالف ما عدا الوجوب الذات لجميع انواع استناع جانبية الخالف وحيث كان شاملا لجميع انواع ضرورة جانبية الخالف ما عدا الذات كان اعم مطلقا من استناع الجانب الواقع بالغير وحيث كان شاملا لجميع انواع استناع ولو بالذات كان شاملا لجميع انواع ضرورة الجانب الواقع ولو بشرط المحول **المصل الثاني** في تحقيق الامكان المنطقي المتأخر للضرورة الذاتية وهو كون النسبة الايجابية او السلبية بحيث يخلو جانبها الخالف من الضرورة الذاتية اذ الضرورة في جميع اوقات ذات الموضوع وان وجد في جانبها الخالف ضرورة وصفية او وقتية فيتحقق قولنا لا شيء من الكتاب يتحرك الا صابغ بالامكان العام والخاص اذ لا ضرورة لثبوت التحرك للكتاب في جميع اوقات وجوده وان كان ضروريا بالذات بعض اوقات بشرط الكتابة وفي قولنا لا شيء من الغر ينفخ بالامكان العام والخاص لا ضرورة لعدم ضروريته في جميع اوقات وجوده فمقتضى ذلك ان الضرورة التي هي ضرورة الخلق لا يكون لها في الجانب الواقع بالذات ضرورة وصفية او وقتية في الجانب الخالف وانما ينافيه ويناقض الضرورة الذاتية فلا يوجد في سلب الانسانية والحيوانية والناطقة والجسمية والحرورية ولوازمها من افراد الانسان فان تلك الافراد ما دامت موجودة في الخارج ثبت لها الذاتية ولوازمها الخارجية ثبوتها خارجيا ضروريا وما دامت موجودة في الذهن ثبت لها الذاتية ولوازمها الذاتية ثبوتها ذاتيا ضروريا ولوازم وجودها المطلق ثبت لها فلا يوجد ثبوتها خارجيا وذاتيا ضروريا ما دامت موجودة في الخارج والذهن كالاتي وكذا الكلام في كل ماهية بالنسبة الى افرادها التي تلك الماهية ذاتية لها ولوازمها لاهية في احد الموجودين او في كليهما وقد سبق تحقيق الكل في سلب الذاتية ولوازمها من افرادها الموجودة احوالا ذاتية والكتاب ان لم تؤخذ تلك الافراد بشرط الوجود اذ لا ضرورة لثبوتها من ذات الموضوع وما هيته المطلقة في وجود تلك الافراد لعدم كون وجودها مقتضى ذاتها ولا في ثبوت تلك الماحيات ولوازمها لاهية ما تقدم

فان كان الامكان باحد المعاني الالوية من الاستناع بالغير ومناقض الاستناع بالذات لان امكان الجانب الواقع بهذه المعاني عبارة عن خلوجا من الجانب المتخالف عن الوجوب الذات الذي هو اخص الضرورات مطلقا وسلب الاخص شامل لما عد ذلك الاخص فامكان الجانب المتخالف هذه المعاني شاملا لجميع انواع ضرورة جانبية الخالف ما عدا الوجوب الذات لجميع انواع استناع جانبية الخالف وحيث كان شاملا لجميع انواع ضرورة جانبية الخالف ما عدا الذات كان اعم مطلقا من استناع الجانب الواقع بالغير وحيث كان شاملا لجميع انواع استناع ولو بالذات كان شاملا لجميع انواع ضرورة الجانب الواقع ولو بشرط المحول

من ان الثبوت فرع وجود الموضوع واعلم ان الامكان بهذا المعنى اخص مطلقا من الامكان الذات لما عرفت ولذا كان عدم الاختلاف والمقول مكنة ذاتها مع اختناع بالغير لازلا وابداعا زعمهم واعم مطلقا من جميع انواع ضرورة الجانب الممكن ومن اختناعه بالغير في بعض اوقات الذات ولذا صدق قولهم لا شيء من التمر عظيم بالامكان بهذا المعنى لان ثبوت الظلام له ضرورة في بعض اوقات اختناعه وقت الخيلولة وجميع ذلك ثابت بمنزلة ما عدا الامكان الذات فان قلت زعم الحكماء بان الفيض على الاستعداد التام واجب لاجل ذات الواجب مع ان عدم الفيض في الاستعداد واجب لان اجل ذاته فينتفي الامكان الذات بدونه هذا الامكان في ايجاد غير المستعد وعدم ايجاد المستعد من المصادفة لانه جانبها المتخالف وجوبا ذاتيا ولا ضرورة ذاتية فيه لان ذلك الوجوب في بعض الاوقات لا ما دام ذات الواجب مع موجودا وهو في مقتضى العموم المطلق بين هذا الامكان وبين الامكان الذات حيث ثبت العموم من وجوبها وكذا يقتضي العموم المطلق بين الوجوب الذات وبين الضرورة الذاتية حيث ثبت العموم من وجوبها ايضا فمقتضى ذات الواجب عدم ايجاد المستعد التام المأخوذ مع شرط تمام الاستعداد لا ايجاد ما قد يتم مستعدا وقد لا يتم والمنشك من ذات الواجب مع في بعض الاوقات هو الثاني الاول اذ يستحيل انشكالك ايجاد جنس المستعد التام عند تعذر ابداع زعمهم بناء على عدم تمام العالم هذا ان اعتبر الاستعداد وامكان المخلولة في جانب الطول كما اعتبره طائفة وامان اعتبره طائفة العلة لا اعتبر طائفة اخرى فيقتل في الاشكال المذكور قولهم بالوجوب الذاتية في الفيض على المستعد وعدم الفيض مما غير المستعد ليس بالنظر الى ذات الواجب من حيث هي لان مقتضى الذات من حيث هي لا يمكن تخللها في وقت من الاوقات بل بالنظر الى الذات المأخوذة مع شرط تمام الاستعداد او نقصانها على نحو ما قد مضى ان ثبت الذاتية ولوازمها للممكنات واجب بالذات اذ اخذت الممكنات بشرط الوجود وغير الذات اذ لم تؤخذ ذلك الشرط ويمكن ان يقال ليس الوجوب الذات المسلوب في مجموع الامكان الذاتية بمعنى اقتضاه الماحية من حيث هي في الماحية المطلقة كما قد مضى بل بمعنى كون الذات منشاء لاقتضاه سواء كان المنشأ هو الذات من حيث هي او بسلطة تحقق شرط غير ازم لذات من حيث هي وهو اعم مطلقا ما قد مضى ان ما قد مضى ان الماحية المطلقة منشأ لاقتضاه بالذات او بسلطة شرط ازم لتلك الماحية المطلقة فمما يكون بين الامكانين وكذا بين الضرورة الذاتية بهذا المعنى وبين الضرورة الذاتية بل الالوية وعدم من وصادق الالوية من انتفاء الضرورة الذاتية او الالوية الوجوب الذاتية بهذا المعنى لا تقتضي بدورها ايجاد المستعد وعدم ايجاد غير المستعد بما زعمهم لان احوال الامكان فتأمل ثم اعلم ان القضية الكيفية بهذا الامكان تسمى مكنة عامة هي تقييد الضرورة المطلقة والكيفية بالامكان الذاتية من افرادها لان الكيفية بالوجوب الذاتية وبالضرورة الالوية من افراد الضرورة المطلقة ولم يقتض

لأنه كان من غير إرادة الفروقة الأزلية بأن يكون عبارة عن سلب الفروقة الأزلية التامة بهذا المكان فانه ينفذ
مندرج في ضمن الامكان الذاتية وهو سلب الفروقة الأزلية الحقيقية في غير الوجوب الذاتية وبعضها الامكان المنطقي
بهذا المعنى وهو سلب الفروقة الأزلية الباقية **الفصل الثالث** في الامكان الحيني المناقض للفروقة الزمنية وهو
كون النسبة الإيجابية أو السلبية بحيث لا ضرورة وصفت في طرفي الخالف وان وجد فيه ضرورة اخرى والقفية
المكينة بترتيب معينة مكينة هي تقييد المشروط العامة لكنه ان كانت المشروط بغير الفروقة في وقت الوصف
كان للقفية تقييدها سلب تلك الفروقة وان كانت بين الفروقة بشرط الوصف لا بالمعنى سلب هذه الفروقة
لان تقييد كل شيء في الحقيقة فانه كان هذا الامكان بمعنى سلب الفروقة في وقت الوصف فهو اخر مطلقا
الامكان المنطقي لان الفروقة في وقت الوصف اعم مطلقا من الفروقة الذاتية وسلب اعم اخر من سلب الاخص
وكذا هو اخر مطلقا من الامكان الذاتية اجل ذلك بعينه بناء على ان الوجوب الذاتية اخر مطلقا من الفروقة الذاتية
والاخص من الاخص اخر ايضا وان كان بمعنى سلب الفروقة بشرط الوصف فهو اعم من وجوب كل الامكان
السابقة اذ يلزم من انتفاء الفروقة بشرط الوصف انتفاء الفروقة الذاتية والوجوب الذاتية كما قولنا سلب
الوجوب حتى الوجوب الذاتية اذ ليس الحق بمدخلية العلم بل امر بالعكس وان انتفاء الوجوب الذاتية والفروقة
الذاتية انتفاء الفروقة بشرط الوصف كما في مثال تحرك الاصابع وقد يتفق مع ما كان في كتابه الانسان ومنهم
كتاب **الفصل الرابع** في الامكان الوقعي المناقض للفروقة الزمنية وهو كونه النسبة الإيجابية أو السلبية بحيث
لا ضرورة ووقعية في جانبها الخالف لها والقفية المكينة بترتيب معينة هي تقييد الوقعية المطلقة وهو
اخص مطلقا من الامكان الذاتية ومن ~~الامكان المنطقي~~ ومن الامكان الحيني بمعنى سلب الفروقة في وقت الوصف
لان الفروقة في وقت معين اعم مطلقا من الوجوب الذاتية ومن الفروقة الذاتية ومن الفروقة في وقت الوصف
وسلب اعم اخر لا تقدم واعم من وجوب الامكان الحيني بمعنى سلب الفروقة بشرط الوصف اذ يلزم
من انتفاء الفروقة الوقعية انتفاء الفروقة بشرط الوصف كما في مثال تحرك الاصابع وان انتفاء الفروقة
بشرط الوصف انتفاء الفروقة الوقعية كما في مثال انقلاص الفروقة في الحيلولة اذ ليس الانقلاص ضرورة بل
بشرط كونه قد يتفق مع ما كان في كتابه الانسان وعدم كتابته **الفصل الخامس** في الامكان الدائري
المناقض للانتشار والطلق وهو كون النسبة الإيجابية أو السلبية بحيث لا ضرورة في وقت باء جانبها الخالف
والقفية المكينة بترتيب معينة هي تقييد المنشئة المطلقة وهو اخر مطلقا من جميع المقادير الاربعة
السابقة لمثل ما مر من ان الفروقة في وقت ما اعم مطلقا من الوجوب الذاتية ومن الفروقة الذاتية ومن الفروقة
في وقت الوصف ومن الفروقة في وقت معين وسلب اعم اخر كذا اعم من وجوب الامكان الحيني بمعنى سلب

الفروقة

الفروقة بشرط الوصف اذ يتفق الفروقة في وقت ما بدون الفروقة بشرط الوصف في مثال تحرك الاصابع
الكتاب لا تقدم ان تحرك الاصابع التابع للكتابة الاختيارية غير ضرورة لذات الكتاب في شيء من الاوقات
ويتفق الفروقة بشرط الوصف بدون الفروقة في وقت ما في مثال انقلاص الفروقة ويتفق مع ما كان في كتابه
الانسان وعدم كتابته على نحو يليق **الفصل السادس** في مطلق الامكان على كونه النسبة الإيجابية أو
السلبية بحيث يخلو طرفي الخالف مطلقا **الفروقة** الشاملة لجميع الفروقات ما عدا الفروقة بشرط
الحيلولة وان وجد في طرفي الخالف ضرورة بشرط الحيلولة اذ في طرفي الخالف احدى الفروقات فهذا الامكان
اخص مطلقا من جميع المقادير السابقة لان الفروقة المسلوقة مفهوم اعم مطلقا من المسلوقة في
مفهوم كل منها وسلب اعم اخر لا يخلو طرفي الخالف اصلا ولا ضرورة بشرط الحيلولة وهو المبدأ بقوله ان لا يكون
الطرف الخالف لا واجبا لذات ما واجبا بالقياس بحيث لو فرض وقوع الطرف اللذان لم يلزم محال اطلاقا
ان لا يكون الذات ولا الامر الخارج اياها من الحكم الممكن فالحكم المكمل بهذا المعنى اذا تيسر الزمان الماضي الحال
يلزم وقوعه اذ لا انتفى عن طرفي الخالف ضرورة بشرط الحيلولة المساوية للفعل لم يكن ذلك الطرف الخالف قد وقع
فيقع الطرف الواقع البتة لاستحالة خلو الواقع من التقييد واذا قيس الزمان المستقبل لا يلزم وقوعه
لاستوفى فاذ قلنا كتابته زيد امس او في هذا الزمان المتحقق مكينة بهذا المعنى فلا يصدق ذلك القول منا الا
اذا وقعت كتابته واذ قلنا كتابته غدا مكينة يصدق هذا القول وان لم يقع كتابته غدا فانه هو بعضهم
من ان هذا الامكان يستلزم وقوع الطرف الممكن فاسد بل جميع معاذ الامكان العام اعم من الفعل كما يستلزم
في الامكان الاستقبالي والامكان بهذا المعنى هو المعنى مفهوم الاختيار بالمعنى الاخص **الفصل السابع** في
اذ العمى في محله على الامكان بهذا المعنى وان انقلب بعد عطفا الفرك على الفعل الى الامكان الخاص منه فاما
الطرف المرافق بهذا المعنى اعم مطلقا من جميع انواع ضرورة ودوام وفعلية او الاولان فطهران واما
الثالث فلما عرفت ان الامكان بهذا المعنى فيحقق بدون الفعل في امكان كتابته زيد فداوان لم يقع الكتابة في الغد
واخص مطلقا من جميع انواع امكان السابقة لان الفروقة المسلوقة في مفهوم اعم مطلقا من الفروقة اعم
المسلوقة في مفهومها وسلب اعم اخر **تمت الفصل** اعلم ان سلب الفروقة في هذه المقادير السبعة
قد يعتبر بالنسبة الى الواقع ونفس الامر ويسمى كل منها بالامكان بحسب نفس الامر وربما يخص هذا الاسم
بالمعنى السابع اعم الامكان الوقعي اذ ذكر في مقابلة الامكان الذاتية علائقهم على سلب الانتفاع من كل
بحسب نفس الامر وقد يعتبر بالنسبة الى العقل فيسمى كل منها بالامكان العقلي والجواز لا يفوز في سائر

المنوع بهذا المعنى وبين الاعتبارين عموم من وجه ان قد يجوز العقل ما هو المتع في الواقع وقد لا يجوز العقل في الواقع
 وقد يجوز ما هو الممكن في الواقع اعلم ان الامكان لا يطلق على هذه المعاني السبعة يطلق على معنى القوة المقابلة للفعل
 ويسمى بالامكان الاستعدادي لاستعدادها الاستعداد الناقص ويرى يطلق الامكان الاستعدادي على الامكان
 الواقعي كما اطلقه الشريف في تقريبه لان النسبة الى الاحكام المتحققة في الماضي والحال يستلزم الاستعداد
 الموجب لفيض القياض عما زعم الحكماء وبالنسبة الى الاحكام الاستعدادية يوجب الاستعداد الناقص والكل
 مشترك في الامكان بين المعاني السبعة والقوة قيد الامكان باحدى المعاني السبعة في بعض المواضع المجامع
 للفعل من ارضاء توجع ارادة معنى القوة لا يقتضي باللفظ ولذا قيل مراد الفاعل فيما اعتبره عند الوضع مع
 الامكان الفاعل المجامع للفعل وقد سبق الاشارة الى ان لا يطلق الامكان على معنى القوة لذلك يطلق القوة على
 باحدى المعاني السبعة **الفصل الخامس** في الامكان الخاص اعلم ان الامكان بمعنى سلب الغزوة وتارة يطلق
 فاما ان يراد به الامكان العام وهو احدى المعاني السبعة السابقة واما ان يراد به الامكان الخاص المندرج في واحد
 من تلك المعاني وهو سلب الغزوة عن طرفة النسبة معا فان كان الغزوة للسلوبة عنها بمعنى الوجوب الذاتية
 فالامكان الخاص الذاتية او الغزوة الذاتية فالامكان الخاص المطلق او الغزوة الوصفية فالامكان الخاص الحيني
 وحكما فالامكان الخاص ايضا سبعة فقد ثبت اربعة عشر معنى واما ما عدا الخلق بمعنى سلب الغزوة
 بشرط هو عام المعنى الاول انه الامكان الذاتية العام واخصها خاص المعنى الاخير ان الامكان الوتوي الخاص
 وهو المسمى من عدم الامكان الاستقبال وخاص المعنى السادس ان سلب مطلق الغزوة ماعدا الغزوة
 بشرط المحل من الطرفين معا هو المسمى من عدم الامكان الاخص لكونها ضمن من الخواص ماعدا الاستقبال
 ومثلها الامكان الاخص يتوهم الانسان كاتب او ليس بكاتب والاول التمثيل بقولنا الانسان متحرك بالارادة
 او ليس بمتحرك لان عدم الكتابة ضروري له في وقت الطفولة فحقا طرفية ضرورة وقتية بخلاف الحركة الارادية
 وقد اتفق جميع المعاني الا الاستقبال فان فيه غمضا يحتاج الى كشف **الفصل السادس** في تحقيق الامكان
 الاستقبال وهو سلب مطلق الغزوة من الطرفين معا ولو ضرورة بشرط المحل والامكان بهذا المعنى لا يتحقق
 في الاحكام المتحققة في الزمان الماضي والحال الا في احوالها متعين متحقق بعلة الموجبة كما لا يتحقق في الواقع
 بالذات والمتع بالذات ولو بالنسبة الى الاستقبال لان وجود الاول واجب في جميع الارضه باقتضاء الذات
 وكذا عدم الثاني وانما يتحقق في المكانيات بالنسبة للزمان الاستقبال كما اذا قلت سيقوم زيد في وقت كذا
 اذ لا يتعين شيء من القيام وعدمه الا ان يحضر ذلك الوقت فلا يتحقق شيء منها قبل حضور ذلك الوقت
 اذا تحقق بدون التعين فلا ضرورة في شيء من طرفيه قبله نعم عند حضور ذلك الوقت لا يتعين احد

طريف

ويكون ذلك الطرف ضروريا ولو بشرط المحل كذا الاستقبال في ينقلب الى الحال وما يدل على وجود الغزوة
 في احوال في الماضي دون الاستقبال الندم والتأسف على ما فات من افعالنا والتمني لمفقد وليس ذلك
 الا امتناع تدرك ما فات وامكان تحصيل مثلها يأتي قال الشيخ الرئيس في الشفاء الامكان هو
 الاستقبال هو الغاية في حركات الامكان فان الممكن الحقيقي لا ضرورة فيه اصلا لانه وجوده ولا ضرورة
 فهو باين المطلق ما يكون الثبوت او السلب فيه بالفعل فيكون مستحلا على ضرورة ما لا يستلزم ان كل
 شيء موجود محقق بغزوة سلبية وضرورة لاحقة بشرط المحل ثم كل شيء يعرض فاحذر فيه ان يكون
 او عدمه يكون متعينا في الزمان الماضي وزمان الحال وانه لم يحصل لنا علم به بخلاف الزمان المستقبل فانه
 لا يتعين ان يكون موجودا ولا يوجد فيه لا يجب علينا فقط بل يجب نفسا ايضا لان تعين احد طرفيه زمانا
 من الارضه المستقبل متوقف على حضور ذلك الزمان ولان التعيين اما بوجوب امره نفسا واما بوجود
 السبب المعين لما ليس يجب بذاته ان يتعين ولا ايجاب هناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد
 ضرورة الماضي والحال مشتمل على ضرورة وجوده وعدمه واقبال الغزوة بشرط المحل واما بالنسبة الى الاستقبال
 فلا يشتمل على ضرورة اصلا لان لوازم الامكان الحقيقي العرف اختياره بالقياس الى ازماته الاستقبال فاما
 الاستقبال هو مطلق الغزوة عن الطرفين في زمان الاستقبال وهو حاق الوسط انتهى واقول لا يتوهم
 ان يقال لما كان الغزوة بشرط المحل مساوية للفعل والاطلاق العام كادل عليه كلامه فلا يصح سلبها من
 الطرفين بالنسبة الى الزمان والاي لم يخلو الواقع من التقيض بالنسبة الى ذلك الزمان مع ان ضلوه عنها غير
 صحيح بالنسبة الى زمان اصلا وما ذكره من توقف تعينه احوالها مع حضور ذلك الزمان ممنوع وكيف وان
 الحوادث ممتدة من الاول الوقت حدتها في قيام زيد في الاستقبال متعين القدم في الحال فان ارادنا
 مطلق الغزوة عن طرفة الحكم الاتي قبل حضور وقت وهو فاسد لما عرفت انه متحقق القدم قبله وان ارادنا
 عنها عند حضوره فهو ايضا فاسد اذ عند حضوره ينقلب الاستقبال الى الحال ويتعين احد الطرفين
 بالغزوة فلا يلزم ضلوه الواقع عن التقيض في ذلك الوقت الحاضر ايضا لانا نقول نختار الاول ونرفع
 بخبره بان الامكان الاستقبال معتبر بالقياس الى الوجود والعدم الخاص به اذ الوجود في الاستقبال
 والعدم فيه ايضا ولا يلزم من انتفاءها ما ضلوا الواقع عن التقيض اذ ليس يقتضيه ذلك الوجود الخاص
 هو هذا العدم الخاص بل يقتضيه عدم ذلك الوجود لا تورا يقتضيه كل شيء رفعه وذلك التقيض اعم
 من هذا العدم الخاص من عدمه في الاستقبال ومن عدمه في الماضي والحال فيجوز انتفاء الوجود والعدم
 الخاصين قبل حضور وقت القيام مع تحقق تقيض الوجود الخاص في ضمن العدم الاخر هو العدم في الحال

ان المطلق هو

قد علم من التعميم واما الامكان فيحصل خبرا في ثلاث
 فاعلم من التعميم واما الامكان فيحصل خبرا في ثلاث
 فاعلم من التعميم واما الامكان فيحصل خبرا في ثلاث

او الماضي فيكون عليه ان يذكره من وقت التعيين على حضور ذلك الزمان ممنوع من وجهه الاول انه مني على
 كون الزمان من الشخصات وذلك النوع لا سيما لونه شخصيا للاعدام والسلب التي هي احدى التقييد
 من طرفة الحكم الممكن الثاني لو سلم ذلك فانما يتبع الوقت المذكور لو لم يكن على الواجب في الازل بوقوع الحكم
 الاستيعابية كما فينا تعيينها قبل حضور اوقاتها وهو ظاهر المنع كيف وكل ما في علمي في تحقق نفس الامر
 الاحتمال الجمل في حقته شانه من ذلك فيتحقق الغرور بوجه في كل امر استيعابا قبل حضور زمانه فلا يوجد
 في شيء من الاشياء امكان في حاق الوسط بين الوجوب والافتقار لا يقال هذا الكلام في الشيء مني
 زعم الحكماء بنى العلم الجمل بالزمنيات المادية والتغيرية عن المبادى العالية والعلم الكلي لا يجعل الامر استيعابا
 شعينا شخصيا لانا نقوله وان لم يجعله شخصيا لكنه يكون في حكم المبادى العالية باذ موجود في ذلك
 الوقت او معدوم فيه وبهذا التقدير يكون احد طرفي ضروري والالزام الجمل المهرسوب عنه فانه قلت يكل
 التعلق من بقا عدة ان العلم تابع لوقوع المعلوم فانه اذا كان تعلق العلم الازل بالحكم الايجاب او السلب تابعا
 لوقوع ذلك الحكم في نفس الامر في وقت كان تعيين ذلك التعلق متوقفا على تعينه ذلك الحكم في نفس الامر
 تعيين ذلك الحكم بوقوعه في الواقع على تعينه تعلق العلم الازل به لا يقتضيه جعله متفيا بتعلق العلم الازل به
 الدور الباطل قلت الحكماء لم يفتروا تلك القاعدة في العلم الفعيل الذي هو العلم بالشئ قبل وقوعه كصورنا
 السير قبل بناء وانا ارتضوا في العلم الانفعالي وهو العلم بالشئ بعد وجوده كصورنا السير عند
 رؤيته وعلم الواجب في بالحوادث من قبيل العلم الفعيل وذلك لان الحكماء لما قالوا بتبعية مطلق العلم
 لوقوع المعلوم قال الحكماء هناك هذا التبعية في العلوم الانفعالية لا الفعلية لان امر التبعية فيها العكس
 فلا يمكن التعلق بتلك القاعدة على مذهب الحكماء وانا يكره ذلك مع مذهب المتكلمين لا يقال تلك القاعدة بل
 في العلوم الفعلية والالزام احد الفاديين اما قدم الحوادث والتحدث تعلق علم الواجب في بها وقت
 حدوثها الاحتمال علم لا معلوم وان توهم ابو هاشم من المختلة امكان فلا يمكن التعلق من بوجه لانا نقول
 انما يلزم ذلك لو لم يكن الوقوع الازل كما فينا تعلق العلم الازل كيف والواجب في ليس بزمان في ذاته
 فلا صفاته الذاتية وسلسلة الممكنات حاضرة عنده اذ لا وابداه الوقوع الا في عنده في الوقوع
 الماضي عند تارة الحضور العلمي الا يرى ان المخلوق قد يعلم وقوع شيء واما رات قبل وقوعه فاطلاقه بلام
 الغيوب وتلخيص ذلك انه يجوز ان يكون للوقوع الاتي بحسب الخارج صورة اذ ركية اذلية يتعلق
 بها العلم سواء كانت عينه ماهية ذلك الوقوع كاذب اليها فالكون بالوجود الذهن من الحكماء ومحقق
 المتكلمين او كانت مثالا ونظرا لا ذهب اليه اهل الاشياء من الغريقين ولعله مذهب جمهور المتكلمين فلا يلزم

شبه

شبه مع مذهب احدى المتكلمين بل نقول القول بطلان تلك القاعدة في العلوم الفعلية الازلية باطل قطعا
 لان العلم في نفسه مع قطع النظر عن وقوع المعلوم صالح ان يتعلق بزمان من طرفة الحكم فلا بد من مرجح يخصه
 باحد الطرفين والالزام الحكم والترجيح لا مرجح من الفاعل الموجب بناء على ان مرجح في تعلق علمه
 عند جميع الحكماء والمتكلمين لا يختار فيه وان كان مختارا في اتصاله عند المتكلمين فلو تعلق باحد الطرفين
 لزم الترجيح لا مرجح من الفاعل الموجب وهو محال عند الفريقين وان جاز الترجيح لا مرجح من الفاعل
 عند المتكلمين ولذا قد وجب الترجيح في تعلق العلم بذلك المرجح هو وقوع المعلوم في نفس الامر والالزام امكانه
 تعلق علم الواجب في بخلاف الواقع وهو مستلزم للجمل المركب المستحيل في حق الواجب في شانه من مثالا
 علوا كبيرا فتعلق علمي في الازل بالحوادث الازلية مشروط بوقوعها في اوقاتها لان ذلك التعلق لآل
 انها تقع في انفسها فان الغرور في قولنا للواقع في احد الازمنة معلوم اسرع بالغرور ضرورة لا جمل
 وصف الموضع ولذا قالوا ان معنى تبعية العلم لوقوع المعلوم ان تعلق العلم بالحكم لا جمل لونه واقعا في نفسه
 بدون العكس اي ان وقوعه ليس لونه معلوما للواجب في الازل ولعله ايضا مراد من قال مناصا ان
 المطابقة تعتبر من جانب العلم لا من جانب الوقوع المعلوم اذ يقال العلم مطابق للمعلوم بدون العكس
 والحاصل ان ذات الواجب في يقتضيه ان يتصل علمه الازل بجمل ما يقع تعلق به وهو الواقع في نفسه سرمد
 او في احد الازمنة ويتقضى ان لا يتصل بالاي شيء تعلق به وهو خلاف الواقع في تعلق العلم الازل بمصية زيد
 في وقت معين من الاوقات المستقلة ليس الا لاجل ان المعصية متقضى منه باختياره في نفسها ان وقع
 النظر من تعلق العلم بها فيكون تعلق العلم بها مسبوقا بوقوعها في نفسها وقتها ولو سبقا ذاتا و
 المسبق لا يجعل السابق ضروريا بل السابق قد يجعل المسبق ضروريا لا محضا واما ما لو رده الفاعل
 الاستاد روح الله روجه من ان تعيين الامر الاستيعابا ووقوعه انما هو بايجاد الواجب في عند الا
 واجاده تما مسبوق بالارادة المسبوقه بالعلم فيكون الوقوع تابعا للعلم فلو كان العلم تابعا للوقوع ايضا
 لزم الدور الباطل فيدفع بان علم الواجب في كعلم المخلوق منقسم الى تصور كالمعلم زيد والتصديق كالمعلم
 بان يعصيه في وقت كذا والتابع للوقوع هو التصديق بوقوع المعصية من زيد باختياره في وقتا معين
 لا تصور نفس المعصية ولا تصور وقوعها في ذلك الوقت لان جميع المعصيات التصورية من المعصية
 اللا معصية ووقوعها ولا وقوعها وغير ذلك متصورة في الازل باقتضاء ذات الواجب في صور او ذالية
 لكل كالمراشاة اليه واذ كانت المعصية ووقوعها متصورين مع تقيدها لم يكن تصورهما تابعا للوقوع
 الخارج عن الايجاد والارادة تابعا لتصور المعصية لا التصديق ووقوعها في وقت معين لان الارادة صفة ترجح

المراد من التعلق بتبعية العلم لوقوع المعلوم ان تعلق العلم بالحكم لا جمل لونه واقعا في نفسه بدون العكس اي ان وقوعه ليس لونه معلوما للواجب في الازل ولعله ايضا مراد من قال مناصا ان المطابقة تعتبر من جانب العلم لا من جانب الوقوع المعلوم اذ يقال العلم مطابق للمعلوم بدون العكس والحاصل ان ذات الواجب في يقتضيه ان يتصل علمه الازل بجمل ما يقع تعلق به وهو الواقع في نفسه سرمد او في احد الازمنة ويتقضى ان لا يتصل بالاي شيء تعلق به وهو خلاف الواقع في تعلق العلم الازل بمصية زيد في وقت معين من الاوقات المستقلة ليس الا لاجل ان المعصية متقضى منه باختياره في نفسها ان وقع النظر من تعلق العلم بها فيكون تعلق العلم بها مسبوقا بوقوعها في نفسها وقتها ولو سبقا ذاتا والمسبق لا يجعل السابق ضروريا بل السابق قد يجعل المسبق ضروريا لا محضا واما ما لو رده الفاعل الاستاد روح الله روجه من ان تعيين الامر الاستيعابا ووقوعه انما هو بايجاد الواجب في عند الا واجاده تما مسبوق بالارادة المسبوقه بالعلم فيكون الوقوع تابعا للعلم فلو كان العلم تابعا للوقوع ايضا لزم الدور الباطل فيدفع بان علم الواجب في كعلم المخلوق منقسم الى تصور كالمعلم زيد والتصديق كالمعلم بان يعصيه في وقت كذا والتابع للوقوع هو التصديق بوقوع المعصية من زيد باختياره في وقتا معين لا تصور نفس المعصية ولا تصور وقوعها في ذلك الوقت لان جميع المعصيات التصورية من المعصية اللا معصية ووقوعها ولا وقوعها وغير ذلك متصورة في الازل باقتضاء ذات الواجب في صور او ذالية لكل كالمراشاة اليه واذ كانت المعصية ووقوعها متصورين مع تقيدها لم يكن تصورهما تابعا للوقوع الخارج عن الايجاد والارادة تابعا لتصور المعصية لا التصديق ووقوعها في وقت معين لان الارادة صفة ترجح

احد المقدورين على الاخر ويكنى في ترجيح احد ما تصورهما الا يرى ان كثيرا ما يريد شيئا مع الشك في وقوعه
 فالمراد من المقدورين المتصوران وايضا المراد من المقدورين هو الفعل والترك ولا يمكن تصديق
 وقوعهما معا للبشر فضلا عن الواجب تعلق الارادة لا يتوقف على التصديق بوقوع المراد قطعا وان توقف
 على التصديق بان هذا المراد لو وقع يترتب عليه فائدة كذا فلا بد وان غاية توقف العلم بالتصديق بوقوع المعصية
 على العلم بالتصور بنفس المعصية ووقوعها والامر كذلك وتلخيص الكلام في هذا المقام ان الوقوع الخارجي للمعصية
 وغيرها من المفردات التصورية المتصورة مع نقايضها في الازل هو وجوده الادراك التصوري الازلي
 سابق بالذات على تعلق الارادة الازلية به وتعلق الارادة به سابق بالذات على ذلك الوقوع الخارجي السابق
 على العلم بالتصديق الازلي به فالعلم بالتصديق الازلي المتعلق بان زيدا يصعب باختياره وقت كذا متاخر الزمان
 عن وقوع تلك المعصية في وقتها وتابع له اتباعا عارضا في ذلك العلم لا يجعل المعصية ضرورية الوقوع في وقتها
 جعل العلم المذكور ضروريا وهذا التحقيق اللاشك عن ظلمات الادهام ظهر ان الحق ما ذهب اليه الاحباب
 الماتريدية من ان اجرة افعال العباد لا تحضوا ولا تنسوا ولا تغل عقد شبهة الاشعرية السائدة في الجبر
 المتوسط بان معلوم الواجب تعلق بالضرورة والالزام انقلاب العلم بهلا وهو محال وذلك لان العلم بالضرورة
 برهانه من ان تعلق علم الواجب تعلق بالحوادث مشروط بوقوعها في اوقاتها فعل هذا يكون قولنا معلوم
 الواجب تعلقا لواقع في وقت بالضرورة بمنزلة قولنا الواجب تعلق بشرط كونه واقعا في وقت هو واقع
 في ذلك الوقت بالضرورة فما ذكره من الدليل انما يفيد ضرورة بشرط المحول لان خساد انقلاب العلم بهلا
 انما لازم من فرض ما اخذ بشرط الوقوع في وقت فغاية ما افاده ان الواقع بشرط كونه واقعا واقع بالضرورة
 وحل هذا الضرورة بشرط المحول عند حضور وقت الذي يقع فيه ذلك الشرط وتلك الضرورة لا تكون
 سائلة لا اختيار العبد وانما تكون سائلة لو كانت ضرورة في وقت المحول بان يجب على الفاعل فعله
 في نفسه مع قطع النظر عن تعلق العلم به وذلك الوجوب في الافعال الاختيارية ممنوع منعنا ظاهرا هذا هو
 القامع لشبهة الاشعرية واما ما ذكره كثير من المحققين ان علم الواجب في بعضية زيد مثلا لم يتعلق
 بوقوعها المطلق ليلزم الجبر بل وقوعها المقيد باختياره وضرورة الوقوع بالا اختيار محققة للاختيار لا نافذة
 له فففيه نظرا ليس الا اختيارا داخليا في المعلوم من معنى الاختيار والاصح لضرورة الفعل والترك بل معنى الاختيار
 الجبري الذي هو ترجيح احد الجانبين بخصوصه فتعلق العلم بالالزام بهذا المقيد بموجب الترجيح وفصل الجانب
 المرجح واذا امتنع عدم الترجيح بطل الاختيار اللهم الا ان يكون الاختيار الجبري حالة هي بطبيعتها تقتضي رجحان
 احد الطرفين وعدم حصول ذلك الرجحان احد الوجوب ليكون عدم الوصول الى احد الوجوب هو لازم

ذات

قد منع من شرط العلم بالاختيار اختيار الواجب
 ايضا ضرورة ان العلم بالضرورة بشرط وقوعه في وقت
 بالضرورة مع ان شرط العلم بالاختيار في العلم بالضرورة

ذات فاجاب تلك الحالة لا ينافي الترجيح مع جواز الطرف الاخر بل محققة وبالجملة لا يخلص الشيخ اب سينا هنا
 الا باختيار مذهب المتكلمين في هذا الباب ذهابا الى ما هو الحق الذي تقدم برهانه والتأسف والتهنى
 انما يدل على الضرورة وعدمها بحسب علمها لا بحسب نفس الامر فان قلت لا يخلص له مذهب
 المتكلمين ايضا لما ذكرتم اننا ان علم الواجب تعلق بوقوع الحوادث او بوجوب ضرورة بشرط المحول قلت قد ذكرنا
 اننا انما اوجبها عند حضور اوقاتها لا قبله لان مرادهم بالضرورة بشرط شيء هي الضرورة بشرط
 ذلك الشيء الشرط وحيث لم يتحقق وقوع تلك الحوادث قبل حضور اوقاتها لم يتحقق هناك ضرورة بشرط
 المحول قبله بل منتهى وقد عرفت ان الامكان الاستقبالي انما يعتبر بالنسبة الى ما قبل حضور وقت المحول ثم يتوهم
 عليه ان مجرد الضرورة بشرط العلم الازلي المتحقق انما لابد فادع في كون الشيء الممكن في حاق الوسط بين
 والامتناع في كون الضرورة بشرط المحول اقل الضرورات مؤنة لا لا يتوهم وان العلم بالضرورة الازلي بعد ما نقل هذا
 الكلام عن الشيخ في شرح المطالع قال في هذا المنع الاستقبالي احصى مطلقا من الامكان الاخص الذي تقدم
 ذكره بحسب المفهوم ان يلزم من انتفاء مطلق الضرورة انتفاء الضرورة الذاتية والوصفية والوقعية
 ولا يمكن لجواز اشتغالها بضرورة غير الثلاثة واما بحسب الصدق فيها تساويا وان كل ما انتفى في الضرورة
 الثالث فهو بالنظر الى الاستقبال الضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثالث في الضرورة واما الضرورة بشرط
 المحول فلانها ما وجدت بعد وكل ما لا ضرورة فيه اصلا انتفى عنه الضرورات الثالث كما يشهد به كون
 احصى مطلقا بحسب المفهوم من الامكان الاخص لا سبق ثم ان بعضهم شرط في امكان الوجود في الاستقبال
 العدم في الحال واستدل على هذا الشرط بان ضرورة احد الطرفين في الحال ينافي امكانه في الاستقبال
 واراد عليه ان هذا الشرط مستلزم ان يشترط الوجود والعدم في الحال ان يمكن الوجود في الاستقبال
 ممكن العدم فيه بل الواجب في اعتباره عدم الالتفات الى الوجود والعدم في الحال والاقتضار اعتبار
 الاستقبال انتهت يعني ان الامكان الاستقبالي لما كان عبارة عن سلب مطلق الضرورة على الطرفين معا
 كان معتبرا بالقياس الى ضرورة الوجود والعدم الاستقباليين معا بالقياس الى احد ما ملو بشرط كل منهما
 يتمحق نقيضه في الحال يلزم اشتراط اجتماع المتناقضين في الحال وهو محال نعم لو كان الامكان المذكور
 سلب تلك الضرورة عن احد الطرفين كما هو الامكان الوقوعي لا يمكن اشتراطه بذلك لكن ليس فليكن الامكان
 الاستقبالي متحقق في كل ممكن بالنسبة الى الزمان الاستقبالي سواء كان موجودا في الحال او معدوما فيها
 لان دليل الشيخ جازع الكل فلا يكون الامكان الاستقبالي احصى مطلقا من الامكان الاخص بحسب الصدق
 بل بحسب المفهوم فقط وقول دليل الشيخ جازع فحق الامكان الاستقبالي في لوازم ذات الواجب

لا ينافي الترجيح مع جواز الطرف الاخر بل محققة وبالجملة لا يخلص الشيخ اب سينا هنا
 الا باختيار مذهب المتكلمين في هذا الباب ذهابا الى ما هو الحق الذي تقدم برهانه والتأسف والتهنى

ولو بالولادة كالمقول على زعم الحكماء وفي لوازم ذات المتع بالذات لان تلك اللوازم ليست مما يجب بذواتها
ان يتعين وجودها او عدمها بل بسبب ارضاء هو الواجب بالذات او المتع بالذات مع ان مطلق الفرد
لو سلبت عن طرفيها بالنسبة الى الاستقبال يلزم ان يكون عدم الواجب او وجود المتع بالذات وهو
محال بالنسبة الى كل زمان فلا يتحقق الامكان الاستقبالي فيما يستند الى الواجب بالذات او المتع بالذات
استنادا بالذات او بولادة شرط لازم له وانما يتحقق فيما يستند الى احد جانبي لادة شرط يلزم ان يكون
منه كالاختيار اللهم الا ان يتحقق هناك ايجاب بالغير وقد نفاه الشيخ بقوله ولا ايجاب هناك بالذات
ولا بالغير وايضا الامكان الاخص يتحقق بدون الاستقبال في الافعال الا اختيارية الواقعة لكن مقبلة
الى زمان الماضي او الحال كما في قولنا زيد كاتب لان بالامكان الاخص فالحق ان الامكان الاستقبالي اخص
مطلقا من الامكان الاخص بحسب الصدق والتحقق في المواد اذ انما كان جميع انواع الامكان ماعدا
القوة كقنيات للنسب فالظن يجعل المواد عبارة عن نسب القضايا او من البنية او نسبة قولنا زيد
كاتب لان او فيما مضى مغايرة لنسب قولنا زيد يكتب غذا ويتحقق هذان الامكانان معناه النسبة الثانية
ويتحقق الامكان الاخص بدون الاستقبال في النسبة الاولى فيكون الاستقبال اخص مطلقا من الامكان
الاخص بل من جميع معاني الامكان بحسب التحقق في موارد النسب كما اشرنا في حيز ما يتحقق الامكان
الاخص في النسبة الاولى فيتحقق الاستقبال في النسبة الثانية لكنه لا يوجب مساواتها بحسب التحقق في
المواد والامكان النطق في الفراق متساويين بحسب التحقق اذ يتحقق كل منهما في مادة نفس زمان
تحقق الاخر في مادته وذلك فليس لا يخفى ومن هنا علمت ان جميع معاني الامكان ماعدا الاستقبال
اخص مطلقا من الفعل والاطلاق العام بحسب التحقق واما الاستقبال فباين له كالمشار اليه في
الفصل الخامس عشر في اقسام الممكن العام قد عرفت ان الامكان العام للنسبة باحد المعاني السبعة سلب
الفرودة المأخوذة في ما منزه عن جانبها المخالف لكن جانبها المخالف اعم من جانب الوجود ومن جانب
العدم كما ان الجانب الموافق اعم منها فان كان سلبا لا عن الجانب المخالف الذي هو جانب العدم فهو الامكان العام
المقيد بجانب الوجود اعم من عموم مقيد بجانب الوجود لا مطلق بحيث يعم الجانبين لان سلب الفرودة عن
جانب العدم اعم من ان يوجد تلك الفرودة في جانب الوجود ومنه ان لا توجد في شيء من الجانبين فالامكان الذي
في قولنا امدح موجود بالامكان العام وقولنا اسرع والعالم موجود بالامكان العام يجب ان يحمل على
الامكان العام المقيد بجانب الوجود فان الجانب الموافق مرودة فيها ولو في بعض الموضوع والامكان
في قولنا العالم موجود بالامكان الذي يجوز ان يحمل على هذا الامكان وان يحمل على الامكان الخاص حيث لا مرودة

في شيء

في شيء من جانبيه وان كان سلبا لا عن الجانب المخالف الذي هو جانب الوجود فهو الامكان العام
المقيد بجانب العدم كالمثل ما مر فالامكان في قولنا المتع بالذات وصد او مع العالم معدوم بالامكان العام
الذاتي يجب ان يحمل على هذا الامكان في قولنا العالم معدوم بالامكان الذي يجوز ان يحمل على ذلك وان يحمل على
الامكان الخاص الذي ومن هنا علمت ان الامكان الخاص كما هو اخص مطلقا من الامكان العام
باحد المعاني السبعة السابقة كذلك هو اخص مطلقا من كل من قسميه اعم من الامكان العام المقيد
بجانب الوجود ومن الامكان العام المقيد بجانب العلم والمراد من الوجود هنا جانب الايجاب المحل
لا مطلق الايجاب ومن العدم اعم من جانب السلب ومن جانب الايجاب المعدول لا خصوصية جانب
السلب بشهادة انهم يعدون الامكان في قولنا الواجب قولا لا معدوم بالامكان العام من قسم المقيد
بجانب الوجود وفي قولنا المتع بالذات لا موجود بالامكان العام من قسم المقيد بجانب العدم فلو كان المراد
من الوجود مطلق الايجاب محصلا كان امدح والعدم سلب ذلك الايجاب لانفسه الامر كذلك
لا يقال بل الوجود والعدم هنا على معناهما الحقيقي اذ لا صارف عنه ان غاية اختصاص هذا التقسيم
بالامكان المعبر بالقياس الى الوجود والعدم وهو الامكان المعبر بالحكمة لانا نقول لا يخفى على المتبحر انهم لا يخفون
هذين القسمين بالامكان المعبر بالحكمة اذ ربما يصرحون باحد القسمين في الامكان المعبر بالقياس الى سائر
المحمولات كما في قول النخاعة ويكره في الفردية او القناب فان الجواز فيه بمعنى الامكان العام المقيد بجانب
الوجود وبناء على ان الانحراف واجب في صورة ضرورة الوزن ورا حجة في صورة القناب معناه مقبلة
بالقياس الى محمول الانحراف اذ المعنى يجوز ان يكون غير المنصرف منصرفا لاحد الامر به واما حمل ذلك على
معنى غير موجود الانحراف فبمعنى لا يصر الى بلا حاجة لا يقال الا في كتاب ذلك المعنى البعيد في موارد استعمال
الامكان ابعد من حرف الوجود والعدم في تريف هذين القسمين عن معناهما الحقيقي بل الامر بالعكس اذ
يجب حمل التعاريف على مبادرها لانا نقول لو اعتبر الامكان في جميع موارد بالقياس الى الوجود والمحمولات
وعدمها لم يجمع منهم الفرق بين الامكان المعبر بالحكمة وبين الامكان المعبر بالمنطق بان الاول معتبر
بالقياس الى خصوصية نسب الوجود والعدم والثاني معتبر بالقياس الى نسب مطلق المحولات بالتعويل
على ما ذكرنا وقد طلع من هذا المقام فائدة جلية هي ان الامكان العام او الخاص قد يستعمل في كلامهم
بمعنى سلب الفرودة العادية كمادة العرب في رفع الفاعل ونصب المفعول فانها واجبان في عاداتهم
عقلا اذ يمكن عقلا نصب الفاعل ورفع المفعول ومن هذا القيل الجواز الرابع في الكتب الفقهية فانه بمعنى
سلب الوجوب الشرعي من احد الطرفين او كليهما **خاتمة الابواب** الوجوب بمعنى امتناع امتلاك

في شيء من جانبيه

النسبة عن الموضوع ان كان بحيث لا يجوز العقل ذلك الانفكاك فالوجوب عقلي وان كان بحيث يجوز العقل
 ورون العادة فالوجوب عادي وكذا الامتناع اما عقلي وهو وجوب الجانب المخالف عقلا واما عادي
 صدور وجوب ذلك الجانب عادية وكذا الامكان اما عقلي هو سلب الوجوب العقلي عن الجانب المخالف
 او عن الجانبين واما عادي هو سلب الوجوب العادي عن الجانب المخالف عن الجانبين لكن هذا الامكان
 العقلي هو الامكان بحسب نفس الامر ايجادا لا قيدا فهو غير الامكان العقلي السابق فانه بحسب سلب
 الوجوب العقلي او العادي عن احد الطرفين او عن كليهما مجرد نظر العقل سواء كان مسلوبا بحسب
 نفس الامر او لا كما اشترنا وبالجمل من الوجوب والامتناع والامكان منقسم الى عقلي وعادي فالمراد
 واجبة للتأثير عقلا من الحكام وعادة عند الاشاعة وسلبها عنها من منع عقلا عند الحكام وعادة
 لا عقلا عند الاشاعة فانه ذلك السلب ممكن عند عقلا وان ائتمنع عادة وما يقدح في الامتناع
 العادي انفكاكها عنها مرة او مرتين كما في قصة خليل الرحمن لان العادة ما تنفي خلافة لا وذلك لان جميع
 للمكنات عند الاشاعة مستندة الى الفاعل المختار ابتداء لا الى الفاعل الموجب بولادة اعداد معد
 لازمة الحكام حيث ذهبوا مشهورهم لما ان المبدأ الاول الذي هو الواجب تع لم يصدر عنه العقل
 الاول ثم صدر من هذا العقل العقل الثاني مع الفلك الاول الذي هو التاسع فصدر من العقل الثاني
 العقل الثالث مع الفلك الثاني الثامن وهكذا الى ان يصدر من العقل التاسع العقل العاشر مع الفلك التاسع
 وهو فلك القوس صدر منه العناصر والعنصرات وهو الدبر في عالم العنصر وجميع هذه المبادئ العالية
 مرجعية في افعالهم بما زعمهم وفي تحقيقهم اه الكل صادر بالاجاب عن المبدأ الاول لكن بكونها معدة
 هي العقول وغيرها من الشرط فالعقل في مشهورهم وسائط في الابداد وفي تحقيقهم وسائط في
 الاعداد لانه الابداد وجميع ذلك منبني على زعمهم بان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه الا الواحد وادق بطل
 تلك القاعدة عند الاشاعة كان جميع المكنات مستندة الى الواجب تع ابتداء عند عدم اي بلاولية
 لانه الابداد ولا الاعداد وهو المذهب الحق فانه قلت ما الفرق بين الواسطة في الابداد والواسطة في الاعداد
 مع ان الاعداد لا يتصور بدون ايجاد شيء قلت المراد من الواسطة في الابداد ان تكون تلك الواسطة
 موجودة لا شرط في ايجاد الواجب تع والواسطة في الاعداد بالعكس حاصلة الواسطة في الاعداد
 بشرط بعض افعال تع بالبعض الاخر لا بشرط ايجاد العرض بايجاد محله وبشرط ايجاد البياض
 في الجسم الاسود بازاله سواده والاشاعة ينكرون الاستشراط في جميع ذلك ويقولون بالاستمرار
 الا من الاستشراط فانه كل مشروط مستلزم لشرطه ولا عكس فانه احد معلوم في علمه واحد

مستلزم

مستلزم للاخر وليس بمشروط به اذ الشرط هو الخارج الموقوف عليه والتوقف بمعنى انه لا يمكن
 وجود شيء الا بعد وجود شيء فيكون الموقوف عليه متقدما بالذات على الموقوف ولا تقدم لاحد
 بالذات على الاخر والا لكان المتقدم من جملة ما يتوقف عليه المتأخر فيكون علمه لا معلولا لعلمته
 وهو خلاف المفروض وان اردت زيادة توضيح الفرق بين المذاهب الثلاثة اعني مذهب الاشاعة
 ومذهب الحكماء في مشهورهم ومذهبهم في تحقيقهم فلفظ لك بثلاثة سلاطين سلطان يتولى
 جميع الامور بنفسه ويقف وزراؤه بين يديه وهو يفعل لا يشاء وان لم يكن له فيها صلاح فخاله
 قضاة المكنات كحال هذا السلطان مع اموره عند الاشاعة وسائر اهل الحق والسلطان
 نصب وزراء وفوض جميع الامور اليهم وهم يفعلون من الامور ما يقتضيه الزمان فخاله
 قضاة المكنات كحال هذا السلطان مع تلك الامور عند الحكماء في المشهور والسلطان نصب
 وزراء ويتولى جميع الامور بنفسه لكن لا يمكن ان يفعل شيئا الا بشرط حضور واحد او متعدد
 من وزرائه فخاله قضاة المكنات كحال هذا السلطان مع اموره عند تحقيق مذهب الحكماء
 ولا يخفى ما في مذهبهم من شائبة الاحتياج فتاها عن ذلك علوا كبيرا فالحق مع الاشاعة
 وقد تمت الرسالة الطيبة الاستاذ المحقق والفرهام المدقق حفظه الله تعالى عن الالام في كرو والبيان
 والايام على يد احقر طلابه احمد النعوب الكلبولي يوم الاثنين ليلة يوم الاثنين الذي هو العشر
 الثالث من الثلث الثالث من الدس السادس من النصف الثاني من العشر الخامس من شهر

الناشر من القرون الخامس عشر من هجرة

خير البشر اللهم صل وسلم على
 نبي الله ورسوله
 اجمعين

٢



کتابخانه

خبر اول

۵۶